



٤٥٣

١١٤

٤٥٣

٨

٤٤

كتاب نزعة القضاة ونصرة الولاة
في ما يلحق القضاة وما يتعلق ^{بذلك}

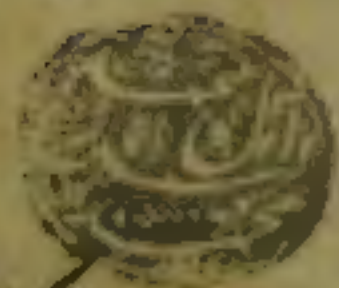
وكما اطراف العصا بالكل
بفتح الياء مع لهما العلامة المحفوظ
فلهذا الغرض تخدم ليدى صولة
وليس كسح صا

[illegible]

1611

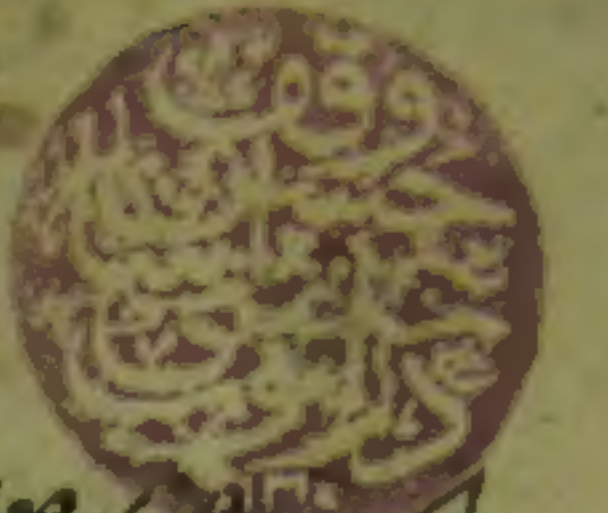
عبد الله بن محمد بن عبد الله

برای این که در این کتاب
مکتوبه علی



مرکز عبد الکرم
عمره

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Klasik: Hasan Hüseyin Paşa
Yer: ...
Eski no: 453



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل النظام بالاعلام المنيفة . كما زين مذهبنا بعلوم الامام
ابن حنيفة . والصلوق على نبي بني بنية الفصاحة محكمة الاركان . وسيتشيد قصور
البلاغة مرصوة البنيان . وعلى آله الراشدين سادوا وكانوا اولي الايدي
والابصار . وقابعوه وبابعوه في احوب والسلم من المهابين والانصار . وهذا
كتاب الفقه من الكتب الموثوق بها المعتمد عليها . ومن الفناوى المعبرة المعول عليها
على مذهب الامام الاعظم اعني به النعمان . نحو المحيط وظهر الدين وفناوى قاضي خان .
ونحو اخلاصة واجامع والعمادية . والاقضية والفناوى العليا بادية . ولا بد
لمن ابتلى عمل القضاء . لئلا يكون كمثل العامي في القضاء . وسيمتد نزهة القضاء .
ونزهة الولاية . وجعلته على اربعة ابواب **الباب الاول** في بيان ما يشترط
لصحة الدعوى وما لا يشترط **الباب الثاني** في بيان ما يكون دفعا للدعوى
الدعى وما لا يكون **الباب الثالث** في بيان ما يكون ظلما في
الحاضر والسجلات وما لا يكون **الباب الرابع** في بيان كتاب
القاضي الى القاضي والعلل به . فرحم الله امرأ طوى ذيل الاعتراض وسلك
منهج التجاوز والاعراض . والله المرشد للصواب . وموال العزيز الوهاب .
الاول فيما يشترط لصحة الدعوى وما لا يشترط

ذكر

الاستدلال في
الدعوى
الشهادة

نحو في المحيط واخلاصة والفناوى العليا بادية . والفناوى في
الدعوى والمخاض والسجلات . ونقطة الشهادة من اجماع ما يجابح اليه قطعاً للاصالة
لان الاحتجاج للدعى لا يثبت مع الاضال حتى قالوا اذ اكتب في حفر الدعوى حفر
فلان مجلس الحكم واحفر مع نفسه فلان فادعى هذا الذي حفر عليه لا يفتى بقوله الدعوى
ويستغنى ان يكتب فادعى هذا الذي حفر على هذا الذي احفر معه لانه بدونه يتوهم انه احفر
هنا وادعى على غيره . وكذا عند ذكر الدعوى والدعى عليه في اثناء المحضر يكتب المدعى هذا
والمدعى عليه هذا فان بعضهم كانوا لا يفتون بالحق بدون كلمة هذا ولا يكتب بذكر
الالاف واللام لانه كما يعرف الى المعهود السابق يعرف الى اجنس كذا قالوا في السجلات
اذ اكتب وقضيت لمحضر هذا على احمد هذا لا بد من ان يكتب لمحضر هذا المدعى على احمد هذا
المدعى عليه . وكذا قالوا لو كتب واسأله الشهود الى المذاعين لا يفتى بالحق لان
الاشارة المعبرة هي الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها ولعلم اسرارها الى المدعى
عند الحاجة الى المدعى او على العكس فوجد الاشارة اليها وانها غير معبرة فلما بد من بيان
ذكره بالبلغ الوجوه . وكذا قالوا لو كتب فشهدوا وشهادة صحيحة موافقة للدعوى لا يفتى
بصحة المحضر او السجل او كتاب القاضي الى القاضي ويستغنى ان يذكر الفاظ الشهادة
لان القاضي عسى ان يظن ان بين الدعوى والشهادة موافقة لا يكون بينهما موافقة

سباني
تقر بغيرهم

لا خلاف في
الاشارة

ذكر المحضر
والاشارة
في المحضر

في الحقيقة قال صاحب الفتاوى العلياً بآدبه وهذا اختيار المتأخرين لغلبة اجتهاد
 في الاحكام ومنهم من ايفى بحق الكتاب والسنة ^{بما} وبفساد المحضر قال صاحب الخلاصة
 والمخارفة هذا الباب بهذا لان كتاب القاضي انما يترد من الاتفاق ولو رزق بهذا يحتاج
 الآفة الى الرجوع وفيه فوج وهو موضوع بالنقض والمانع من العبارة هو موم
 لان الظاهر ان فاضل كل يدعي موافقة بينهما وليس في ذلك محذور ^و ^{الكتاب} ^{لا يمكن}
 بعد احكام وانه محمول على الصحة ولا تحتمل بل موافقة بينهما فيثبت بحكم بخلاف المحفوفة
 ليس فيه ما يثبت به الموافقة وكذا قالوا ويكتب في المحضر شهد الشهود وعقب دعوى المدعي
 هذا واجواب بالانكار من الدعا عليه هذا حتى لا يظن ان الشهادة قبل الدعوى او على
 المحرفان البينة على الحق لا يسمع الا في مواضع معدودة ذكرنا اختصار في ادب القاضي
 ولو اقر المدعا عليه بعد البينة يفتى عليه بالافرار لا بالبينة قال صاحب المحيط وعندي ان
 ذلك ليس بشرط لان الدعوى في المحضر مكتوبة اولاً ثم جواب الدعوى عليه بالانكار ثم ذكر
 الشهادة فيقع الشهادة بعد الدعوى والانكار لا محالة وقيل هذا اذا كتب
 قاض المدعي هذا نفي ليكون الذكر بحرف الفاء موجهاً للتعقيب كذا في العلياً بآدبه
 ثم قال قال فيها وقيل لا يكتفى بذكر شهد كل واحد منهم من غير قوله بعد الاستشهاد
 لان في سماع الشهادة من غير استشهاد كلاماً في ادب القاضي للحفظ وقيل لا يكتفى

لا بد وان كتب شهد
 بعد الدعوى

لا بد من استشهاد

بذكر شهد واعقب المدعى ما لم يقل عقب دعوى المدعي وكذا قالوا في السجل اذا كتب على وجه
 الايجاز ثبت عند من الوجه الذي ثبت به الحوادث احكامه والنوازل الشرعية لا يفتى
 بعض السجل ما لم يبين الام على وجه خلافاً للبعض وعن فخر الاسلام على البردوي ينبغي
 للمدعي ان يقول في دعواه فلان فيه ملك منست وحق منست ولا يكفي بقوله وحق من و
 كذا من في جواب المدعي عليه وكذا في لفظ ال شهد وكذا في قوله ووردت فلان بنهني
 ما لم يقل بنا حقست لانه يمكن ان يلحق بأخوه كلمة النفي ويقال حق وى نه وبعضهم لم
 يشترطوا ذلك ولو قال وملك وحق منست او قال ال شهد حق ويست كان كافياً بالا
 ولو قالوا في الشهادة وان هذا المدعا ملك هذا المدعي ولم يقولوا موافقة المدعي عليه
 بغير حق اختلف فيه والصحيح ان طلب القضاء بالملك يقبل وبفضي له به وان طلب التسليم
 لا ما لم يذكر وان في يد المدعا عليه بغير حق وفي اجماع وبين في الشهادة على الشهادة
 لفظ شهادة النوع وكيفية وكذا شهادة الاصل وشهادة ويبالغ فيما يجب ذكره
 ويجوز عما يكون خلافاً للدعوى والشهادة وكما من شيء اذا لم يذكر ولم يفتى بكونه
 مقبولاً وان ذكر فتر لم يسمع كالشهادة بحكم اليد انه ملكه وكالشهادة فيما يجوز
 بالسمع اذا لم يفتى بجازن الشهادة وحلت له وان فتر للقاضي شهادة بالسمع
 او بحكم اليد بطلت الشهادة وكذلك الدعوى وكذا لو ادعى رجل سرب يوم هذا الشهر

لا بد ان يقول شهد
 ان يد المدعي ملك
 يد المدعي وى به
 المدعي عليه

وشر المدعي
 المدعي وى به
 بالسمع لا يقبل

في كل شهر واقام البيعة على ذلك فانه يقضى به وكذا مسيل الماء وان فسر انه كان
 بجري الماء من هذا النهر لا يقبل وكذا لو ادعى شيئاً من آف وقال انه سرق مني على صيغة
 الجمل واقام بيعة على ذلك تقبل وان ادعى المدعى عليه انه ودعة او غصب او اجارة
 او اعارة او رهن واقام على ذلك بيعة وان فسر وقال ان المدعى عليه لم يكن سارقاً
 بل التارق غير لا يقبل دعواه ولا الشهادة عليه لان الخارج لم يدع فعلاً على ذي
 اليد ودعوى الفعل انما يسمع اذا ادعى عليه فعلاً كذا في الذخيرة **واعلم** ان صحة المحضر
 والتجارات والصكوك يتوقف على صحة الدعوى واقامة البيعة واذا صحت يدفعها
 المدعى عليه ان امكن بحجة بيعة يوجب لها في مجلس الحكم وجهها بلا حكم التجارات مع
 المحاضر مع محضر يفتح الميم وهو الذي يكتب فيه القضية المتعاضدين
 سجل بكتب السين واجيم وهو الذي يكتب فيه المحضر ويكتب معه تنفيذ الحكم وامضاً و
 وفي الشروط اجلا لبيعة السجل هو الكتاب الذي اتصل بافيه من احاد الحكم واحكام وموجب
 الكتاب الحكمي وهو ما لم يتصل به الحكم الصكوك جمع صك وهو القوب قال الله تعالى فصكت
 وجهها اي ضربت الا ان الصك لا يسمى مكانه عا الا بعد الاشهاد عا فانه اذا المراد
 بالصك ضرب الشهود ايد بهم على الصك بكتابة الشهادة لا ضرب الكاتب يد عليه لانه
 ماسوا من الكتب لا يسمى صكاً وآن وجد هذا المعنى ولذا قال محمدان من قال غير
 كتب له صكاً على بالف درهم فوافر لانه اقرب بالاشهاد وعلى نفسه فلنذكر ما يصح

المحضر
 سجل

الصك

به الدعوى ويندفع به البلوى اجوبة المسائل التي هي المصحح والافوى وعليها الفتوى
 ونقول اما الدعوى بيان شرط صحة الدعوى فلا يخلو اما ان يكون في دين او عين عا
 او منقول فاقم او مالك في شرط في دعوى المنقول القام احضاره ان كان جاعداً الا
 اذا كان له حمل وموثة كعبرة الطعام وفطيرة الغنم وحجر الرمي وفي المالك بيان القدر
 والجنس والنوع والصفة كما هو الحكم في الدين وفي قيمة دابة متلفة يشترط بيان القيمة
 والسن لا السنة واللون وفي بيان الانوثة والذكورة اختلاف وفي الاعيان المختلفة
 شرط ذكر قيمة الكل جملة لا ذكر كل عين على حدة وهو الصحيح قال اخصاف اذا ادعى بالظن
 يشترط بيان القيمة وبعض القضاة يقولون لا يشترط ذلك لان الانسان قد لا يعرف
 قيمة ملكه بان يكون ميراثاً له من غيره فلا يشترط ذلك فيكون القول في القيمة قول المنكر
 وصاحب الكتاب يقول بان العين اذا كان مستهلكاً حقيقة او في حكم المستهلك بان كان
 عايباً كانت اخصومة في المالة والقيمة في الحقيقة فلا بد من بيان القيمة وفي العاثر شرط
 ذكر البلية ثم المحلة ثم السنة وقيل ذكر المصراة والقوة لازم فقط وبيان الحذور
 الاربعة والثلاثة يكفي لا الاثنان في ظاهر الرواية وكذا شرط في المحاضر والسجلات والكتايب
 الحكمي وفي دعوى الكيل بيان جنس بانها حنطة او شعيرة ونوع بانها سقية او برة
 خريفة ربعية ووصفة بانها جديت او ردية بيضاء او حمراء وقدر بانها كذا اقيرة ابغية

4

كذا وسبب وجوبه وبيان الشرابط في السلم وان لم يتبينها فالتسليم صحيح
قبل البيع والاكثر على انه لا يصح ولو قال في دعوى البيع سبب صحيح جري بينهما يصح بالاجماع
وفي كل سبب له شرط كونه بشرط ذكرها وما لا فلا كالسهم والشركة المفاضة وشرط
في صحة دعوى العين ان يكون العين في يد المدعي عليه وان لم يكن في عين لم يصح الدعوى ولا
يكون المدعي عليه خصما الا ان يدعي المدعي الغصب او القيمة لانه بالغصب لزوم عليه رد مثله
صفيقة اي عينه ان كان قابلا او حكما اي قيمته ان كان مالكا وان لم يدرج الغصب والقيمة
بل ادعى عينها لم يكن في عين له ان يقول للمدعي هذا ادعائك ابتداء بدت **وفي دعوى**
القرض بشرط بيان انه اقترضه كذا من مال نفسه وان المستقرض قبضه وصرفه الى صاحبه
نفسه ليصير ديناً عليه بالاتفاق لا ببيان مكان الايضا فان التقبيل في غير بلد هما والقيمة
تختلفة قال الامام الرضوي في بطلان القيمة في موضع القرض وقال صدق الاسلام ان لم يجد
مثله فعليه قيمته ابن ما اقترضه وانما قال من مال نفسه يجوز اقراضه وكالتيه سفيرة ومجرا
فانه لا يملك المطالبة بالاداء وذكر وصرفه لان عند اية يوسف القرض لا يصير ديناً في ذمة
المستقرض الا بصرفه الى حاجته **وفي دعوى مائة** بسبب اتلاف الاعيان بيان قيمتها
في موضع الاتلاف وانها من ذوات الامثال او القيمة ووجوبها يوم الغصب في ظاهر الرواية
وفي دعوى الغصب شرط بيان موضع الغصب ان كان له محل وموثة ولو لم يكن

له محل وموثة لا يشترط بيان مكان الغصب في غصب غير المشي واحكامه ينبغي ان يشترط
قيمه يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك ان شاء اخذ قيمته يوم غصبه او يوم
احكامه فلا بد من بيان انها قيمة اي اليومين **وفي دعوى الوديعة** شرط بيان موضع
الايداع سواء له محل وموثة او لا **وفي دعوى الحنطة ونحوها** بالامانة اختلف
في صحتها والمختار للفقهاء انه يشترط عنها فان ادعاهما بسبب الثمن او التسليم فيغني بالقي
وبسبب القرض والاتلاف لا وفي فتاوى رشيد الدين لا بد في دعوى دين البر من
بيان السبب فانه لو سلم فله مطالبة في مكان عينه ولو بغصب وبقرض او من
مبيع يتعين مكان الغصب القرض والبيع والايضا **وفي دعوى الدقيق** شرط بيان
الوزن وانه مغسول او مخول او لم يكن وانه جيد او ردي او وسط **وفي دعوى**
الموزون بيان جنسه بانه ذهب وفضة ثم ان كان غير مغروب يكره كذا منقلا
وفي المغروب كذا دينارا ونوعه بانه بخاري الفوب او خوارزمية وصفته انه جيد او
ردي او وسط اذا كان في البلد نقود مختلفة لا لو كان في البلد نقد واحد واذا ذكر
كذا دينارا نيسابورية منتقلا لم يشترط ذكر الجوده وذكر النسخ لو ذكر احمر فالصا
ولم يذكر احجيد كفاً وقبل يجب ذكر انه من ضرب اي وال وقيل لا وهذا اذا لم يكن
الموزون حاضرا وان كان حاضرا معينا لم يشترط شيء من ذلك **وفي دعوى الوزن**

سبب القرض او الائلاف شرط بيان الصفة على كل حال **وفي دعوى النوة المكفوة**
شرط بيان نوعها وموئها يضاف اليه وصفها وقد راعى انه كذا وزن سبعة اذون
الدرهم يختلف باختلاف البلدان والذي في ديارنا وزن سبعة وهو الذي كل شرط
منها بوزن سبعة متاقل وفي غير مكفوة خالية عن الغش شرط بيان انه كذا فقهه فالفقه
وبيان نوعها بانها نقرة كلجة او نوة طحاجي وبيان صفتها انها جيت او وسط او
ردية وقيل بيان طحاجي يعنيه عن ذكر الجوده ويجوز كونها بيضا لا يكفى ما لم يذكر ثوبا
وقد راعى وصفها ولو تعامل بها عدد او شرط بيان عددا **وفي المغشوشة والغش**
فيها غالب شرط بيان نوعها وقد راعى وزنها وصفها ان كان يتعامل بها وزنا وبيان
عددا ان كان يتعامل بها عددا **وفي دعوى وقر الرمان والسوخل** شرط بيان
الوزن والصغير والكبير والحلأق والخوضه ثم يؤمر بالاحضار وقيل ينبغي ان لا يشترط
ذكر هذه الاشياء في دعوى الاحضار وهو الصحيح **وفي دعوى العيب** ان كان دينا
فلو في اوانه شرط بيان الوصف والوزن والنوع والجوده والرداءة وفي غير اوانه
بان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت بسا له الفاضل ويقول له ما ذاك
الآن عيب العيب او القيمة فان قال اريد القيمة يسمع قوله ويازمه ببيان سبب الوجوب
اذا العيب لو كان ثمن مبيع ينبغي البيع بانقطاعه قبل قبضه ولو بسبب قرض او سلم

او هلاكه فبالايقطاع لا يقطع عن ذمته فصح طلب قيمته في الحال ان لم يستطع اوانه **6**
ان قال اريد عيب العيب لا يسمع دعواه وان كان متاراه اليه لم يشترط الوصف
والوزن والنوع **وفي دعوى الخدوع** شرط بيان جنسه ونوعه وطوله وعرضه
وفي دعوى الديبايح شرط ذكر الوزن وهو الصحيح وفي اجماع بشرط ذكر الوزن
في دعوى الديبايح واجوزه فقد قيل ان اجوز بين المتفقين صوت لوتنا وما وزنا
يتفاوت بينهما اذا الاثقل اصلب ولا يتسع ثقبه بمرور زمان وانما يشترط ذكر وزنه
لو لم يكن حاضرا فلو كان عينا حاضرا لا يشترط ذكره واصافه **وفي دعوى القطن** شرط
بيان نوعه بانه البخاري او السامي ولا يشترط بيان انه يحصل من كذا منامنه كذا منامنا
من المحلوج وعليه الفتوى **وفي دعوى كذا منامنا من كذا** شرط بيان انه جيد او وسط او
ردى وكذا شرط انه ضا، برك او ضا، سودة او كوفية لم تنفع اجماله **وفي دعوى التوتيا**
ينبغي بيان انه مسحوق او غير مسحوق ولم يذكر بدون ذلك للجملة **وفي دعوى كذا من**
الابرة والمسله شرط احضارها والاشارة اليها ان كانت عينا وبالاحضار يستغنى
عن ذكر الصفة وبيان السبب اذ لا يجبان بالقرض في الذمة الا بالائلاف لانها من
القبلي فانما يجبان بالسلم والتمنية فيجانب اربابان النوع والصفة ان كانت دينا
وفي الجملة **وفي دعوى قيم الاميان** شرط بيان انها قيمية او منبلة او نظير المثل

قيميا **وفي دعوى التذبير والاختلاس** شرط بيان ان مولاها قد مات وانها عتقا
او كان مولاها قد باعها وانها ليس بمحل للبيع اما الدعوى على المول فلا يصح لانه لا
يمكن اثباتها عليه اذ لا ثبت لها عليه في الحال حتى كذا في مجمع العلوم ومحاضر القاض البديع
وفي دعوى السعاية بغيرها لا يجب ذكر قابض المال لانه يدعيه على الساعي بسبب حبه
فاذا كان المال واجبا على الساعي ايا كان الاخذ فيصع الدعوى ولكن شرط في دعوى
السعاية ان يفت السعاية لينظر انه هل يجب الضمان عليه لجواز انها كانت غير موجبة للضمان
بان يكون السعاية الا غير السلطان وبان سعى بحق نحو ان كان يوزيه وحجز عن دفعه
الا بسعيه او فاسقا لا يمنع بالامر بالمعروف والسعاية الموجبة للضمان بان يتكلم بكذب
يكون سببا لاخذ المال منه اذ لا يكون قصدا اقامة الحجة كما لو قال عند السلطان ان
عليه كذا فمر بالدفع الى اوائه او امراته او امته فغرم السلطان واعلم ان انتفاء
الضمان ولو زعم دأثر على اقامة الحجة واستيفاء الحق وعدمه لا على كونه صدقا وكذبا كما
ظنه البعض حتى لو قال انه وجد كنزا وغرم لذلك حيث يضمن وان كانا صدقا لانه لا حجة
فيه **وفي دعوى مالين** شرط بيانها فان بين صفة اصدحا او نوعه واقام اليه قبيل
بعضي بالمال الذي يبين نوعه وصفته كذا في قفاوي رشيد الدين لان الفاسد بسبب الجهالة
في اصدحا لا يستدعي الا الاثر والاصح انه لا يقبل في واحد منها لانه الشهان واحدة فاذا

يطلب بعضها بطل كلا **وفي دعوى الف من نوع العيب** شرط بيان انه من العلم كذا
ومن الورع كذا اذ بدونه لا يدري العاصي باي قدر يقفه من كل نوع فعلى قياس من
المسئلة لو باع الف من من العيب الطائفي والحادى ولم يبين قدر كل نوع منها ينبغي
ان لا يجوز له ما فيه من الجهالة المفقضة الى النزاع **وفي دعوى القميص** والشراب والشر
شرط بيان انه مردانه يارمانه فوياللمان بعد بيان الجنس والنوع والصفة والقيمة
وفي دعوى بيع العين المشتركة بينه وبين البايع وانه يقول انه اجازت البيع حين
وصل اليه خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الى بشرط ذكر قيام هذا العين في
يد المشتري وقت الاجازة وكذا ذكر رواج الثمن وقت الاجازة فانه لو كسد وقتها
لا تعمل الاجازة وشرط ايضا ذكر قبض البايع الثمن من الثمن اذ الاجازة في الانتهاء
كالاذن ابتداء بعد ان يقول كان العين مشتركة بينهما شركة ملك وان قال شركة عقد
لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة اذ العقد نفذ حال وجوده ولكن بشرط ذكر
قبض الثمن **وفي دعوى شراء هذا العين** من فلان الفضول وانت اجازت البيع
فكلم الى العين شرط ذكر اسم الفضول ونسبه وحين حتى لو برهن على دار غيب فادعى
المدعى عليه ان فضولها باعه واجازت بيعه لا يندفع ما لم يذكر اسم الفضول ونسبه
وفي دعوى بيع عبيد واجازة فاد الثمن الى ومو كذا بشرط ذكر العبد في المشتري

وقت الما جان لا بعين الشبهة **وان ادعى** دفع ثمن افمنته عليه باعها منه وصية حاله
بكذا ومات قبل قبض الثمن ولا حق الطلب قبل لا يصح وقبل يصح وهذا بناء على ان
الوكيل اذا مات او غاب قبل قبض الثمن قبل ينتقل الاستيفاء الى الموكل فعلى هذا للوصية
بعد بلوغه ولاية الطلب وقيل ينتقل الوارثه او وصية وان لم يكن له وصي نصب الحاكم
وصيا بقبضه ويعطيه للموكل فعلى هذا لا يصح للوصية بعد البلوغ ولاية الطلب بل الحاكم نصب
طالباً ان لم يكن على مائة **وفي دعوى احد الورثة** شيئاً بالارث شريطة تسمية عدد الورثة
وان لم يبين حصته نفيه واذا آل الامر الى المطالبة بتسليم الحصة اى حصة نفسه لا بد من
بيان حصته وان يبين حصته نفيه ولم يستم عدد الورثة بان قال هذا ميراثي ولجأته
سواي وحقتي كذا لم يصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز ان يكون حصته انقص
مما يستحق ولا يعلم ذلك الا بذكر عدد الورثة **وان ادعى الدين على الميت** وقال توفي
قبل اداء شيء وخلف من التركة في يد هذا الوارث ما يغني بهذا الدين وزيادة ولم يبين
اعيان التركة يصح وعليه الفتوى وكيفي حضور وصية او الوارث الواحد ولا حاجة الى
ذكر كل الورثة بل يكفي ذكر وارث او وصي ولكن انما يامر القاضي الوارث باداء الدين
لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر وصولها اليه لا يمكنه اثباته الا بعد بيان اعيان التركة
في عين بما يحصل به الاعلام **وفي دعوى الدين** بسبب لارث شرط بيان كل الورثة

8 **وفي دعوى غصب نصف الدار شيئاً** شرط بيان كون جميع المحل ودفعه بالمدعى عليه
لان غصب البعض شيئاً لا يكون الا يكون كله بين وقيل هذا بشرط لان غصب
نصفه شيئاً يتصور بان يكون الدار بيدهما فغصب من احدهما فيكون غصباً للنصف
شيئاً وفي الذخيرة ادعى ثلثه اسهم من عشرة اسهم من دار ولم يذكر ان جميعها في
يد وكذا لم يذكر الشهود وان جميعها في يده يصح **وان ادعى الدار** على البائع بغير امره
وتسليمها ان اراد اجازة البيع واخذ الثمن يصح دعواه وان اراد اخذ الدار لا يصح
دعواه وان اراد التضمن بالغصب فغيره روايان وفي المحيط اجازة المالك يصح
لو اجاز قبل انحصار حصته لو فاصم العاصب وطلب من الفاضل ان يحكم له بالملك ثم
اجاز البيع فعلى قول ابي حنيفة لا يصح اجازته وقيل ان الاجازة يصح في ظاهر الرواية
وفي دعوى العفاريل مطلقاً شرط بيان اثبات يد المدعى عليه بالبينة وان
كان مقراً بكونه في عين الا اذا ادعى شراء من ذي اليد فاقرانه في عين وانكر الشراء
منه لا يجتاز المدعى الى اقامة البينة على اليد والوفاء ان دعوى الفعل كما يصح على ذي
اليد يصح على غيره ايضاً فانه يدعى عليه التمليك والتملك كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من
غيره ايضاً فعدم ثبوت اليد بالاقرار لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى
ترك التوض بازالة اليد وطلب ازالته لا يتصور الا من صاحب اليد وباقراره لا يثبت

كونه واليد لا احتمال المواضع كما قدرناه في موضعه **وفي دعوى شراء العين من**
دعي اليد شرط اثبات العقد فقط وان ادعى الشراء من غير لا يقف حتى يثبت
معه احد الانبياء الثلاثة احدا اثبات الملك لبايعه وقت العقد والاثبات للملك
لنفسه احوال والثالث اثبات القبض والتسليم ويحتاج الى بيان الثمن فيها جميعا
وفي دعوى العين بانه وقع في قبضه من تركة مورثه شرط بيان ان القسمة كانت
بالتراض او بالقضاء لان حكمها يختلف باختلافهما **وفي دعوى العتمة** في المقبوض
بجته السوم اذا ذكر ذرعه وطوله وعرضه وصفته وعليه رد ان كان قابلا او قيمته
ان كان بالمال لا يصح ما لم يقل انه قبضه بجته السوم للشراء بكذا درهما لان المقبوض
على سوم الشراء انما يكون مضمونا عند قرار الثمن اما بدونه فعلى الخلاف **وفي دعوى**
الاجرة شرط بيان تاريخ قبض الدار اذا ابا انما يجب بالقبض **وفي دعوى اجرة الدار**
على زوجها شرط بيان انه سكن وصح في مدة الاجارة فيها دونها لان المدة اذا ابرأت
دارها من زوجها وكنت فيها معها لا يجب الا بركن كذا في البرازية **وفي الارتمان و**
القبض شرط بيان كونها فارغة من مباح الراهن وغيره حال قبضه حتى يصح القبض
كما في البتة وفراغه عند قبضه شرط **وفي دعوى شق النهر** في ارضه وشقوق الماء فيه
شرط بيان الارض وموضع النهر من اجانبه الايسر والايمن منها وقدر طول النهر

وغيره وفي الغلوى شرط بيان عمق النهر ايضا فاذا ثبت ذلك فلو اقر المدعي عليه بترك
لزمه والاطلقة على السبب بانه ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي وصفه **وفي**
دعوى الطريق في دار غيره شرط بيان طول وعرضه وموضعه في الدار فان اقر لزمه
والاطلقة على الحاصل بانه مال هذا الكن الذي ادعاه في منع الدار التي في يد **وفي دعوى**
الشرب شرط بيان انه حق ثابت بسبب الارث او الوصية او الشراء بارضه وكذا
في الشهادة عليه لانه ربما يظن المدعي والشهود ان الشرب يكون صفا ثابتا باجرائه
الى الارض وموليس كذلك حتى لو ادعى انه له حق الشرب من هذا النهر واحضروا
شهودا ان المدعي كان يجري فيه الماء لا يقبل شهادتهم كذا في الاوزجندى وفي الجامة
يمنع الرجل من شرب ارضه افي ليس له شرب لانه اذا تقدم العهد فلما يدعى
المدعي انه حق الشرب ويشهد الشهود اسند لا بالاسوق السابق ان له حق الشرب
بالتفسير وان فسروا وقالوا رايانا ان المدعي كان يجري الماء ونحن نشهد بذلك لا يقبل
شهادتهم ويصح بيع الشرب من مال الميت بدين مستوفى بضم الشرب ارض افي لغرونة
اداء الدين اذا لم يكن ارض هذا الشرب باقية على ملكه وان كانت باقية لا يجوز وفي المنية
لوباع الارض مع شرب ارض افي اخلف المسايخ فيه والاصح انه لا يجوز **وفي دعوى**
الوديعة المحجوة شرط ان يقول ان كانت قايمة فعليه ردنا والا فرد مثلها او قيمتها

بعد الجود اذ الهلاك قبل الجود لا يوجب الضمان وفي المشتك شرط ان يقول من جهة اذ استهلك
قبل الجود من غير ما لا يوجب ضمان المودع واما بعد الجود فيوجب ضمان المشتك وفي
دعوى مال الشركة او للشركاء بال الشركة بموت مجتمعا شرط بيان اذ مات مجتمعا لمال
الشركة او للمشتكى بال الشركة اذ مال الشركة مضمون بالمثل والمشتكى بال مضمون بالقيمة
وقد عرف ان المودع يلزمه التخلية لا الرد وكذا في سائر الامانات التي يكون مؤنة ردّها
على ربه باي صح دعوى التخلية لا الرد والتسليم كمال المضاربة والشركة والمساواة بعد الفراغ عن
استعمال وفي دعوى مال المضاربة بموت المضارب مجتمعا شرط بيان ان مال المضاربة
يوم مؤنة قد اعرض لانه لو عرضا فله ولاية دعوى قيمة العوض فان قال لم يبين وقت
الموت لا يصح ولو قال مات مجتمعا او مات من غير بيان يصح وفي دعوى البضاعة
والوديعة بموت مجتمعا شرط بيان قيمتهما يوم الموت اذ الواجب عليه قيمة يوم مؤنة
وان ادعى مال المضاربة والشركة والوديعة والمساواة بعد انتفاء الحق يطالبه
بالتخلية لا بالرد واما يوم بالا حصار لو منكر الا لومقرا وفي دعوى العارية و
الغصب يطالبه بالرد لان مؤنة ردّها على المستعير والغاصب وفي دعوى الرهن
تسليم الرهن على المتهن قبل يطالبه بالتخلية وقبل يطالبه بالرد وهذا للاختلاف
بناء على ان مؤنة ردّه على المتهن عند البعض وعلى الراهن عند البعض وفي دعوى

10 **المكره** على المشتري في شرط بيان كونه مكره ما على البيع والتسليم وقبض الثمن ان كان قبضه وان
له حق الاسترداد ولم يشترط تبين المكره كالموادعي السحابه فلا حاجة الى تعيين العود
ولو ادعى فيه انه ملكي وفي يد غيره حق كان مبطلا في الدعوى لنسبته الملك في بيع المكره
اذا اتصل به القبض وعلى هذا في البيع الفاسد ويستفسر عن بيان سبب الفساد لجواز
ان يظن ما هو صحيح فاسدا وان ادعى ان اجارية التي كانت في يدك ملكي ويدك غيره
حق يصح وان لم يقل يوم الغصب كذا في دعوى غصبها منه وان لم يقل سي ملكي ولو اقام
البينة على الغصب يوم بالرد اليه ولا يصح خصما في اقامة البينة على الملك حتى لو اقام المدعي
بينة بعد ذلك يقبل وفي الشهادة على الدعوى شرط اجتماع شهود الزمان في جلسة واحدة
وقت الشهادة عندنا حتى لو شهدوا منفقين بدون حد القذف واما في سائر الحقوق
لا يشترط اجتماعهم في جلسة واحدة وقال ابن الفرج يصح شهادتهم انما فان منفقين كذا في سائر
الحقوق لا اطلاق قوله تعالى واللذان ياتين العائنة من نسايتكم فاستشهدوا عليهن
اربعة منكم ولما قول عمر بن الخطاب لو جاءوا مثل ربعة ومنفردا في جلدتهم وربعة ومنفردا في
في العوبة وفي دعوى المال بين الكفالة شرط بيان المال بانه باي سبب لجواز بطلانها اذا الكفالة
بنفقة المرأة اذا لم يذكر مدة معلومة لا تصح الا بقوله ما عشت او ما دمت في نكاحه
وكذا الكفالة بال الكفالة لا يصح وكذا بالدية على العاقلة وشرط ذكر اجازة المكفولة

في مجلس الكفالة حتى لو قال في نفسه لا يجوز وفي فمها عطا بن محمد كفل بالمال لا بد من
 قبول صاحب الحق او قبول احد عنه كان صاحب الدين حاضرا او غائبا وعندك لا يشترط
 القبول والكفالة بخفة الطالب جائزة وان كان المطلوب غائبا ويجوز الاقرار به بغية
 الطالب **وفي دعواه** دين على الورثة وانه كان لها على مورثهم وقدمات قبل الاداء
 شرط بيان السبب لجواز ان يكون دين الثقة وانها تسقط بالموت **وفي دعوى البيع**
والاجارة والوصية وغيره من اسباب الملك لا بد من بيان الطوع والرضة بان
 يقول باع منه طارعا راجعا حال نفاذ توفاته لاحتمال الاكراه **وفي التجارح** والصلح
 عن التركة شرط بيان ادعاهما وبيان قيمة كل نوع حتى يعلم ان الصلح لم يقع على ما يزيد
 على قيمة نصيبه لانهم لو استهلكوا ثم صالحوه على الزيادة على قدر نصيبه لا يجوز عندنا
 لا بد صيغة **وان ادعى عينا او دينا** بسبب الاقرار بيمين وقيل لا وهو الاصح وفي كتاب
 الاقضية يسمع من الدعوى وعليه الفتوى ودعوى الاقرار لا بطلان الدعوى في مقام
 الدفع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح ولو قال هذا العين ملكي او قال له عليه
 كذا وهكذا اقر به المدعى عليه يسمع بالاجماع ويسمع البينة على اقراره ولو انكر حلف على
 المال لا على الاقرار وعليه الفتوى واختلف في ان الاقرار بسبب الملك ام لا فخذلج
 هو تملك للمال استدلالا بعدم صحة اقرار المريض لو ارثه بدين وعدم صحة القبول بعد

رد الاقرار وبان الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في الزوايد المستهدكة ولو كان
 اخبارا يصح ويظهر **وعند عامة العلماء** مواضبا استدلالا بصحة اقرار المريض المدين
 بجميع ماله لاجنبى وعدم التوقف على اجازة الوارث وصحة اقرار الماذون بعين
 فيده واقرار المسلم بخمر او خمره حتى يؤتم بالتسليم اليه **وجوب تسليم عين لا يملك المولى**
 اذا ملكه يوما الى المولى وبصح اقراره بنصف داره متاعا اجماعا وبصح اقراره
 بالزوجة بغير حفر الشهود **وبعدم صحة دعوى النكاح** بسبب الاقرار كما في المال بسببه
 ولو كان تمليك لا انعكاس من المسائل **وفي دعوى الاب اخذ مال ولده** او
 الرجوع فيما وهبه له بغير عوض شرط بيان انه محتاج فقير لانه لو كان الاب غنيا فاحتج
 بالمطعم ولده بان كان في فلاة اكله بقمحة لقوله ثم الاب احق بالولد اذا
 احتج بالمعروف والمعروف ان يتناول بغير شئ لوفيقه والا فبقمحة كذا في فلاة
 فاضح ظهير **وفي دعوى الميراث** بالعمومة شرط بيان انه عمه لابييه وامه اولايه اولاته
 وكذا شرط ان يقول انه وارثه لا وارث له سواء ولا بد للشهود من شبهة الميت
 والوارث حتى يلتقيا المأب **واحد وفي احد** شرط بيان انه ابوابيه وشرط ايضا
 ان يقولوا انه وارثه لا وارث له سواء **وفي الاخ** شرط بيان انه اخوه لابييه
 وامه اولايه اولاته ووارثه لا نعلم له وارثا فولا يشترط في هذا ذكر الاسماء

وقيل ذكر ابن التيم الام واحد شرط لعدم التعريف والاول اصح لما ذكره محمد بن
برهن انه اخوه لابي وامه يقبل ولم يشترط ذكر **ابجد** وذكر في **الغاي** الخصم في
اثبات النسب **فصل الاول** الوارث مطلقا سواء كان من اصحاب النكاح وبنات
او من العصبات بنات وبنات او من ذوى الارحام او من مولا المولات **وكان** الوارث
سواء كان وصي الميت او وصي القاضى **والثالث** الموصى له سواء كان بالثلاث او
بما زاد على الثلاث **والرابع** الزيم الذي كان للميت عليه دين **والخامس** الزيم الذي كان
له على الميت دين **وفي دعوى ابن التيم** بشرط ان يذكر نسبة الاب والام الى ابجد ليظهر
معلوما لان انتسابه بهن النسبة ليس بثابت عند القاضى فشرط البيان ليظهر ولو اقر
الميت انه وارث لا يثبت بهذا الاقرار انه لكن لو مات ابن الموقوف مات الموقوف لمقرله
با فذا المال بحكم الوصية لان اقراره بهذا وصية ومي تملك عند موته وعند موته لا وارث
له فتعمل الوصية في حقه حتى لو قال موقفي ومات الموقوف ترك امرائه فانها با فذا الربع
والبا في اخذه الموقوف وذكر محمد في الابضا ح الاصل في دعوى النسب ان تنظر الى النسب
المتنازع فيه ان كان ما يثبت باقرارهما كالأبوة والبنوة والاختوة والولاء و
الزوجة فالمدعى خصم لو انكر المدعى عليه ويقبل بيته سواء ادعى لنفسه حقا او لم يدع
ولو كان ما لا يثبت باقرارهما كالاختوة والعمومة فهم خصم لو ادعى حقا من ارث او نفقة

12 او حق تربية او يورث في اللقيط وما سب ذلك وان لم يدرج صاعدا فلا يكون خصما الا في
الزوجة والابوين والولد وولاء العنق والمولات ما يقبل بيته وان لم يدع
فيه صاعدا لانه مثبت بحق نفسه في ذلك كله وفي دعوى ولأ العاقبة شرط بيان ان فلان
الميت عتيق والذي فلان كان اعنته والذي وهو يملكه وميراثه بالولاء فثبت بهذا
ان في دعوى العنق من طرف الغيم لا بد من ذكر ملكه وسيجي هذا في الحاضر **وأن ادعى ديناً**
على غائب بحفرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة واقرار المدعى عليه بالوكالة لم
يصح اقراره حتى لا يقبل بيته المدعى بالتين على الغائب **وكذا في دعوى دين على الميت**
بحفرة رجل يدعى انه وصيه ويقر المدعى عليه بالوصاية لم يصح اقراره **وفي دعوى التيم**
بسبب اهلاك الاعيان شرط بيان قيمتهما في موضع الاملاك وكذا لا بد من بيان الاعيان
فان منها ما موشلي ومنها ما موقفي **وفي دعوى الكيل بالوزن** ادعى بتر او شحيم او ثياب
فيتين وصفه قبل يبيع وقيل لا ويغني بانه سال المدعى عن دعواه فلو قرضا او اهلا كما
لا يتفق بالقض لا مضمون بالمثل ولو سلم او بيع عين بتر في ذمته يغني بالقض **وأن ادعى**
مخروفا او كان احد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما ارض على حدة او كان ارض فلان
ومسجد فذكر احدهما دون الآخر قبل يبيع والصحيح انه لا يبيع كما لو ذكر الاربعه وغلط
في واحد منها بخلاف السكون عن الرابع **وفي دعوى البناء** في ارضه يعني لو ادعى انه

بني في ارضه بناء لا يسمع حتى يبين الارض ويصف البناء طولها وعرضها وانه من خشب
او الحجر وكذا لو ادعى غرس شجرة في ارضه فهو على ما ذكره فلو بين ذلك فان اقر المدعي عليه
امر برفع البناء والشجر والاحلف بانه ما بينه ولا غرسه في ارضه فلو نكل امر برفعها
ولو لم يكن له بناء لا يحتاج الى ذكر الخشب الحجر ولا الى ذكر طول وعرضه لان التيمم الحاصل
يكفي للامر برفعها ولو شهد انه نقض حائط فلان فلو بينا طول وعرضه وصدره جازن شمالها
وان لم يذكر قيمته وقيل لا بد من بيان انه من مدر او خشب بيان موضع **ولو ذكر في**
دعوى الارض انما هي خد خشب كما قيل بنز و بين حدودها واصاب في الحدود واخطا في
الحدود اختلف فيه المتأخرون وكذا لو ادعى دارا وذكر ان فيها كذا بيانا فاذا هو انقص
اختلفوا فيه وكذا لو ادعى حردوا وذكر حدوده واصاب وقال في توبه وفيه اشجار
وكان قايما عن الاشجار لا يبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الشجر صيطانا لانه غير محاج
الى ذكر الاشجار ولو قال في توبه ليس فيه شجر ولا حائط فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور
صدورها بعد الدعوى بطل دعواه ولو ادعى ارضا وحدودها وقال هو شجر وبر ان ارض
او شجر اجرة وكان اكثر لا يبطل دعواه وكذا لو قال بنز وفيه خشب كما قيل واخطا فيه
لا في تحديد لا يبطل دعواه لانه خلاف تحمل التوفيق وهو غير محاج اليه **ولو ادعى عينا**
غائبا لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه ثوبا او قنا ولا يدري قيامه وهل اكله فلو

بين الجحش والجنفة والقيمة يقبل دعواه ولو لم يبين قيمته اشار في عامة الكتب 13
الا انها يقبل وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه امة وبرهن يسمع وبعض
مشايخنا قالوا انما يسمع دعواه لو ذكر القيمة وعامة المشايخ على ان هذه الدعوى
والبينة يقبل ولكن في حق الجحش والاطلاق محذور في الكتاب يدل عليه ومعنى الجحش ان
يجب حتى يحضره ليبيد البينة على عينه فلو قال لا اقدر عليه جس قدر ما لو قدر اصفه
ثم يقضى عليه بقيمة فينبغي للقاضي ان يكلف المدعي بيان القيمة لكون المسئلة مختلفة ولو
لم يبين يسمع دعواه وذكر في لطايف الاشارات ولو لم يكن حاضرا ذكر قيمته ولو قال
غصبته ولا ادري قيمته يسمع اذا مالكة توجبها فينظر بتكليفه **وفي فتاوى قاضي**
خان لو ادعى انه غصب امة ولم يذكر قيمتها يسمع دعواه ويؤمر برد الامة ولو مالكة فلو
في قدر القيمة للعاصب وفي دعوى السرقة يشترط بيان قيمتها ليعلم ان السرقة كانت نسيبا
وفي غير ما لا يشترط **وفي دعوى الدابة** لا يشترط ذكر اللون والسنة حتى لو ادعى حمارا
وذكر شية وبرهن على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فاتفق المدعي وشهوده
ان هذا هو الذي ادعاه فتنظروا فاذا بعض شيئا على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود
انه مشقوق الاذن وهذا احما غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا ان يقضى للمدعي
ولا يحتل بهم شهادتهم وفي كتاب الدعوى ادعى قنا ثم كيا وبين صفاته وطلب اخصاره

ليبر من فاحضر فما بعض صفاته خالف لبعض ما وصفه فقال المدعي هذا ملكي وبهر من
يقبل وقيل هذا الجواب يستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا ملكي ولم يزد عليه يسمع
وعواء ويجعل كانه ادعاء ابتدا فاما لو قال هذا مملوالتن الذي ادعيته او لا يسمع لنفسه
وقال صاحب الجماع هذا يخالف ما قبله فظهر ان فيه اخلافا وينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب
ونجلى به الشهادة **وَأَن ادعى انه امر فلانا واخذ من مالي كذا** يسمع الدعوى ان
كان المدعي عليه سلطانا والافلا وان ادعى الفحان على المأمور ياخذ مال ان كان الامر
سلطانا لا يسمع والاصح **وَأَن ادعى الفائم من عبدا شرا منه وقبضه صح وان لم يعين**
العبد ولا وصفه **وَأَن ادعى الرار** فقال المشتري اشترى منها من وصيتك في صنوك
بكذا ولم يسم الوصي او لم يسم الفاض المطلق بالبيع في صفوه او شهدوا على الوقف يوم
الواقف الى المنولى ولم يسم الواقف وفيه اختلاف الرواية **وَأَن ادعى كني دار**
او كرم او طائفة وغير ذلك وبين حدوده لا يسمع اذا كني نقل فلا يحد وهي الابنية
والاشجار والزرايع والعرايش التي هي في الكرم او الدار وكذا الوبايح كبردار
الدار او الكرم وبين حدوده لا يسمع لانه نقل فلا يتصور الخدب والكبردار بالكسرة
وسوئل البناء والاشجار والكبس اذا كبسه من تراب نقله من مكان يملكه ومنه يجوز
بيع الكبردار ولا شفقة فيه كذا في المغرب وكردارات ارباب الصناعات وادواتهم

14
في مختلفه والزرايع من جمع زرعون بغتتين وموشج العنب وقيل فضبان و
العرايش جمع عريش وموما يميناء لير تفع عليه وفي فتاوى رشيد الدين وامن
كان الكني نقليا لكن لما اتصل بالارض اتصالا لا يبدى كان توقيفه بما به توقيف الارض
لان في سائر النسخ انما لا يعرف بالحدود لانه كان احضاره فيستغنى بالاشارة
اليه عن احكام الكني فنقله لا يمكن لانه مركب في البناء ثم كيب قرار فالحق بما لا
يمكن نقله اصلا **وَأَن ادعى عشرة دراهم ثمن مبيع مقبوض لم يثبت قيل لا يسمع**
لاضال كونه فخر او ميتة وقيل يسمع وموالا صح **وفي دعوى الخطب** شرط بيان
نوعه وقيمه وانه من شجر كذا **وفي دعوى الحدود** شرط بيان انه ارض او كرم وذكر
حدوده وموضعه **وفي دعوى الكوك** شرط بيان السبب وانه من الرقيق المغسول
او غير المغسول **وفي دعوى التلاف** عينه من كرمه وخطبه من اشجاره شرط بيان نوع
العنب والخطب وقد رما **وفي دعوى سبب من اسباب الملك** كالبيع وكحوه شرط
بيان الطوع والرغبة بان يقول باع طائعا رغبته في حال نقاذ توفاته وذكر الزرع
ليس بشرط في دعوى السبب بعد ذكر الحدود والطول والعرض **وَأَن ادعى دارا**
فقال له الفاض هل يعرف حدودها فقال لا ثم بينها وادعى لا يسمع وان قال لا اعرف
اسامي اصحاب الحدود ثم ذكرها في المرة الثانية يسمع **وَأَن قال عند الفاض في دعواه**

لعلية عشرة دراهم ولم يزود عليه اختلف فيه والاصح انه يصح ولو زاد فمردته
يعطيني هذا صح اجماعاً **ولو ادعى** الشيء ملكاً مطلقاً ثم ادعى ببيع صح وعلى
العكس لا وعليه الغنى **ولو ادعى الشراء** عن ابيه ثم ادعى الارث يسمع وعلى العكس لا
ولو ادعى الف دينار خالص نسيابوري زكني ولم يذكر الا حراً ان لم يكن الزكني الا
احمر يصح والا فلا **ولو ادعى** سهم ائجه فشهدوا بلفظ خانه لا يصح **ولو ادعى للديون**
بعد دعوى الدين عليه انه بعث كذا من الدراهم اليه او قضى فلان دينه بغير امر صح
ويختلف **ولو قال** ان مدعى الدين اقربا بشتيفاء هذا المال منه واقام عليه البينة
فقد قبل لا يسمع لان هذا دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لان الديون تقضى
بامثالها فيصير المقبوض ديناً للدافع فحق الحصول هذا دعوى الدين لنفسه وكان
دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا يسمع كذا في المحيط والذخيرة **عبد مجور**
باع عينا بحضرة مولاه ثم ادعى المولى لنفسه صح وان كان مائداً لا **ادعى**
مخوفاً فاصاب في بيان الحدود وواظماً في بيان القدر بان قال سيذرع خمسة مكابيل
بذور فلم يكن كذلك صح وان ادعى المدعى عليه بعد القضا الخطأ في ذكر احد الرابع
لم يصح **ادعى احد الورثة** قدر نصيبه من الدين كان لمورثه على الآف ومات وترثه ارثاً
بين ورثته وسهام ان قال على هذا المدعى عليه لهذا المدعى كذا اول يرث الورثة عليه

كناصح في حق الكل والا اقتصروا فامروا البينة في نصيبهم **ادعى** مالاً فعلوا على الامن 15
فانكر العقد واجاب بقوله لا يجب على دفع شئ وحلف ثم اقام المدعى البينة على ذلك
العقد ان ادعى عليه بسبب التلاف بعد واقام بيته صح والا فلا **بائع رهن** ملكاً
وهو حاضر ساكت ثم ادعى ببيع وبه نأخذ ولو باع وسلم وجار ساكت ان كان غافلاً
وقت البيع والتسليم وساكتاً وقت توقف المشتري ثم ادعى لا يسمع ولو لم يتوقف المشتري
ولكن كان ساكتاً وقت البيع والتسليم لا يسقط دعوى ايجار بهذا القدر بخلاف
ما اصابه المتأخرون فيما لو باع وسلم وولد او زوجته حاضرة ساكنة سقط
دعواه بهذا القدر وهو اختيار المتأخرين **ادعى** احد الورثة ديناً على الميت بقسمته
التركة وابهر كل صاحب عن جميع الدعاوى يصح **ولو ادعى** عينا من التركة انه اشترى
من الميت او وبيعه له وسلمه اليه او دفعها للغير ثم قال كان الميراث اقربها له وما
كنت علمت لا يصح **اقربا برض** لآف وفيها زرع حتى دخل فيه ثم اقام بيته ان التزم
له يسمع حيث كان الاقرار بالزرع تبعاً وضمننا لاقراراً بالارض ويخرج منها كثر
من المسائل **الباب الثاني في بيان ما يكون دفعا لدعوى المدعى وما لا يكون**
الخيار ان دفع الدفع وما زاد على ذلك صحيح فقد ذكره في الدين البخاري في الدعوى
منافاة وان في النصاب الدفع بعد الدفع بعضهم افتوا بان لا يسمع بعد الثلاث والخيار

انه يسمع صورته ادعى ملكا مطلقا فقال المدعى عليه اشترى بيته منك فقال المدعى قد
 اقلت البيع فلو قال الآفانك اقررت انما اشترى بيته يسمع وذكر في المحيط والنحول
 والعمالي والظهيرية اختلف العلماء فيه فالمستقدمون منهم كانوا يجوزون دفع دفع
 الدعوى ومن المتأخرين من منسايح سمع من ابطال دفع المدفع وقال بعضهم دفع
 الدفع مسموح ما لم يظهر احتيال وتزوير وتزليس ممن يدفع وذكر الشيخ صام الدين
 العليا بادي في فتاواه اعلم ان دفع الدعوى كما هو صحيح فدفع الدفع ايضا صحيح
 وكذا دفع دفع دفع وما زاد صحيح هو المختار وكما يصح بعد اقامة البينة يصح قبلها
 وفي الذخيرة وكما يصح قبل القضاء يصح بعد ولذا يكتب القضاء في سجلاتهم بعد الحكم
 وتركت كل ذي حجة ودفع على حجة ودفعه ان اذ به من الدهر فلم يكن الدفع بعد
 القضاء مستوعما لم يكن لكاتبه هذا فافهم كثر مع هذا الاطلاق قيده في بعض المسائل
 بانه يقبل الدفع قبل القضاء لا بعد كما اذا اقام البينة بعد القضاء ان المدعى اقر
 قبل الدعوى انه لا حق له في منزله الدار فانه لا يبطل القضاء للدعي لجواز كونه صادقا
 في تلك الحالة بان اشترى ما يشترط اخبار ثم انقضت مدة اخبار وقت القضاء فنبت
 له الملك واحق واذا احتمل هذا لا يبطل القضاء اجابة بالشك ولو اقامها قبل القضاء
 يقبل ولا يفضى الفاض لو وقع الشك لانه يمنع القضاء ولا يرفع وكما اذا اقام

16 عليه بينة بعد القضاء ان المدعى اخطأ في احد الرابع فانه لا يقبل وقبله يقبل واخرا
وتو قال المدعى عليه لا دفع له ثم جاء به فقبل هو على اخطائي كما في قوله لا بينة له
 وتخلفه ثم ان بها او كل بينة ان بها فهو شهيد وزور ثم ان بها او كل شهادة يشهد
 فلان وفلان في كذب لاصح في فيها ثم ادعى بشهادتها يقبل عند ابيه صنفه به فلا
 لمحذره وكذا في قوله لا شهادة له ثم شهد **وتو قال** في دفع ولم يبين وجهه او بينه تكن
 كالا بينتي غايبة عن البلدة او بينه وكان فاسدا يقض عليه ولا يلتفت اليه وان كان
 الدفع صحيحا وقال بينتي في المصحة في اليوم الكا والثالث ذكره في الاقضية وقيل
 يقض اذا جاز المدعى عليه وطلب المدعى الحكم منه لا يؤخر وتاخير بعد نبوت الحق ظلم
والدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة بان ادعى دارا في تركه
 الميت على احدهم فقال الآفانهم ان المدعى قال انا مبطل في الدعوى واما على ذلك
 بينة يسمع **ولندكر ههنا بعضا من دعاوى الدفع** ولو ادعى على ذي اليد انه
 اشترى هذه الدار من فلان وهو يملكها بكذا واما بينة على ذلك فدفعها ان يدعي
 على المدعى انه اشترى ما ممن يدعي المدعى الشراء منه ويقوم بينة ان كلاما منها سلفي الملك
 من واحد وصينته بنزج صاحب اليد ادعى دارا لنفسه ثم ادعى انها لفلان وقها
 عليه يسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية **وتو** ادعى لغيره بالوكالة

او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا ان يوفق فيقول له ان كان الغافل قد اشترى به مئة
واقام على ذلك بينة فيقبل لو لم يوقت البينة كذا في **الزهرية** **وتلوا دعي** الرجوع في
البينة فدفعها اقامه البينة على التقويض او على انه ذورحم محرم منه او على ازياد المهر
زيادة متصلة **وتلوا دعي** ملكا مطلقا فدفعها ان يقول له انك مبطل في هذه الدخول
لما انك ادعيت الملك في هذه العين بالسبب **وتلوا دعي** على رجل مالا فاقام المديون
بينة على انه احواله على فلان بهذا المال وقبل احواله او ادعاء على كنبيل فاقام بينة على
ان الاسبيل قضاء الدين كان دفعا **وتلوا دعي** عليه مالا فاعاد دفعا انك اقررت بالبراءة
واقام بينة فعال المدعي دفعا انك اقررت بعد دعواك اقرارى بالبراءة واقام بينة
كان دفعا وان قال اقررت بهذا المال بعد اقرارى بالبراءة لا يكون دفعا وجه النوق
انه لما قال بعد اقرارى بالبراءة صار مقرا في منع احواله فكانت دعواه اقرارا بالمال
سابقة على اقراره بالبراءة وفي الاقرارات يعتبر الاخير بخلاف ما لو قال بعد دعواك
اقرارى بالبراءة لانه لا يقتضى الاقرار بها **وتلوا دعي** دارا رثا عن ابيه واقام بينة
فاقام المدعي عليه بينة ان اباك اقر في حال حيوة انها ملكي او انك اقرت قبل موته او
بعد موته انها لم يكن لابي له او ان ابا مات والدار ليست له كان دفعا **فلما قال** المدعي
بينة انك اقرت ان حن الدار ملك ابي وجهه يقبل ايضا وقد تعرض الدعوى

فيقبل بينة الارث بالامتناع من فلو ذكر المدعي عليه التاريخ في اقرار المورث والمدعي
لم يذكر التاريخ في اقرار المدعي عليه يقبل بينة المدعي **شهادتان** ان فلانا مات وحيث
كانت امراته وشهدا فان انا كان طلعا قبل موته قال الغفلة شهادة الزوجية
اولا وقال السدي شهادة الطلاق اول وقبل ان ادعت هي او وزنها عند بن
فالتوى على قول الغفلة والا فاعاد قول السدي وقيل ان انكر الورثة النكاح لم
يكن دفعا والا فهو دفع **اثبت بنوة** العم بذكر الاسامي المأجدة فبرهن انه اقرانه ابن
فلان بن فلان الآف او انه ادعى على آف ابن عمك وذكر اسم ابيه ووجه وقفي بنسبه
من ذلك الرجل كان دفعا **ادعي** الارث وقال لا وارث له غيري فقال ان لك اخا واضنا
وقد قلت لا وارث له غيري فان اقر المدعي بذلك بطلت الدعوى والشهادة اما لو اراد
المدعي عليه اثباته قبل بسم بينة وقيل لا **ادعي** ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لاني
وماتت امي وتركته ميراثا لوقفي له بالبينة فقال ان امك ماتت قبل فلان الذي
تدعي انه مات اولا واقام بينة قيل من ادفع صحيح وقيل لا **بكر بالغ** زوجها
ابوها برضاها وقبض مهرها ومات فادعت مهرها على زوجها فاقام بينة على قبضها
ذلك منه بولاية الابوق تنقطع خصوصتها عنه **ادعي** عينا في يده وبرهن انه له فبرهن
الدعي عليه ان شهوده او بعضهم ادعوا هذه العين او ادعوا شريك فيها قبلت بينة

قبل القضاء ان على الميت ديناً مستوفياً كان دفعا ويحل القضاء **ادعى عليه**
مالا بصك فبرهن ان المدعى عليه قد كان اقر على نفسه بذلك المال في الصك واشهد
عليه فبرهن المدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا عليه يقبل بينة ويكون دفعا
وان كان ماقضا وعليه الفتوى **ادعى ديناً** على ميت واقام بينة ان مات وعليه
الدين الآن فاقام الوارث بينة على الابراء او الایفاء في حيوة كان دفعا لانه
الموجب والمسقط اذا تعارضوا يعمل بالمسقط لانه لا يوجد الا بعد الوجوب **كذا**
اذا شهد ان له عليه العا في الحال وشهد آخرون على ان صاحب المال ابراء يقتضي
بينته الابراء لان شهود الدين بنوا الامر على السبب السابق وتوضو الحال
بناء على الاستصحاب وانه مطلق لم الشهادة لان الاصل في الثابت الدوام الى
قيام المزيل فبينته الابراء ابطال ذلك الدوام **وكذا** لو صالح احد الورثة عن
الدين فاقام غير المصالح بينة على الایفاء او الابراء في حيوة المورث يكون دفعا
ولا يقبل بينة المصالح للتناقض **ولو اقر** احد الورثة بدين المورث ثم ادعى
بعد ذلك ان المورث اوفاه لا يقبل ايضا للتناقض فلو اقام غير المقر بينة على
الایفاء او الابراء يقبل بينته ولا يعمل باقرار المقر قال شمس الایة اكلوا هذا
اذا لم يقض العا في الدين باقراره لانه بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه

20 بدليل انه لو اقر الدين ثم شهد به مع آخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته
ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لا يقبل شهادته لانه يكون فحولا للدين
عن حصته خاصة بالجميع التركة فلا يقبل كما لو شهد بذلك بعدما قضى العا في اقراره
كذا في العا في ائحانية فان قضى العا في اقراره يلزم جميع الدين من حصته المقر عند
علانيته يستوفى وقال مشايخنا فيه قيد لم نذكره وهو ان يحكم العا في ذلك
اما بمجرد اقراره لا يخل في حصته لانه **ادعى عليه ديناً** فاقرا المدعى عليه فادعى
انه قد اوفى بشك او ابراء عنه او احلته به على فلان او صالحت معك على كذا او
ومبتيه يؤمر بالاداء قياسا على يقيم البينة على دعواه وفي الاستحسان يؤخذ منه
كفيل ثلاثة ايام حتى يقيم البينة وكذا في العين اذا ادعى ما رجل على ذي اليد فاقتر
ذو اليد انه اشترى من المدعى بترخ العين من يديه ويدفع الى المدعى حتى يقيم
البينة انه اشترى من المدعى قياسا وبترك في يديه ثلاثة ايام ويؤخذ منه كفيل حتى
البينة على الشراء استحسانا وكان العا في الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بالتباعد
في المثلثين **ادعى عبدا** وبرهن فقال ذو اليد موود بعة فلان عندي ولا بينة له
فقط للمدعى ثم برهن فلان انه عبدا او دعه ذا اليد اخذ منه ودفع الى فلان **ادعى**
دينا عليه فادعى المدعى عليه الایفاء فقال شهوده ان هذا دفع الى هذا كذا وما كان

لا نذكرى باقية دفع فعن الحسن بن ابراهيم لا تقبل وعن مشايخنا لا تقبل ولو هو
والاشبه **ادعى عليه** كذا دينا رافعا للمدعى عليه ابراهيم عن الدعوى كلها في سنة
كذا صح الدفع **ادعى** انه وكيل فلان بقبض الوديعة منه وبرهن فبر من ذواليد الى المودع
افرجه من الوكالة او ان شهود الوكيل عبيد او محدودون بالقبض كان دفعا **ادعى**
عليه عشرة دنانير فبر من المدعى انه ابراهيم عن هذه الدعوى فقال المدعى دفعا انه كان اقرب
للعشرة دنانير بعد ابراهيم اياه فقبل بيمينه وقيل لا وقيل ان قال المدعى عليه ابراهيم
وقبلت الابراء وقال صدقتك فيه لا يصح والاصح **ادعى** وبنا عليه فقال انا ابراهيم
بالدفع فقبل له اعلى الابطاء او على الابراء قال على كليهما يسمع ان وفق بان قال انه
قد ابراهيم فلما انكر الابراء او فبني **ادعى عليه** ارضا انما وقف وبيع الشرايط و
قفص بها ثم جاء آفروا **ادعى** انها ملكه لا يقبل بيمين المدعى لان القضاء بالوقف كالعقار
بالحرية **ادعى عليه** دارا وبرهن فبر من المدعى عليه على ان المدعى قال قبل دعواه من
ليست من الدار او قال ما كانت له او ادعاها بالارث من ابيه فبر من المدعى عليه
ان اباها الميت كان اقرب بهذا كان دفعا بخلاف ما لو اقرانه لاجل في هذه الدار
استأجر دارا من رجل ثم برهن ان اباها كان اشترى ابا حال صغره من نفسه واشتد ثمنها
من المورث بعد بلوغه فادعاها ملكا لنفسه فقال المورث دفعا ان دعواك بعد استيجارك

الاباء ما تمت تناقض قبل موافق وقيل لا وهو الصحيح وان كان تناقضا لما فيه
من انقضاء **المختصة** بالف وقعة المزدوجين **ومحاسب** ادى بول الكتاب الى
مولا ثم برهننا انه كان طلوعا ثلثانا او كان اعتقه وورثته كبارا فبروا انها
زوجه **او اخرج** المتوفى اقرانه زوجها وجرت النفسه فبرهنوا ان الزوج كان
طلوعا ثلثانا **برهن** انه اقرله بكذا طائعا فبر من المدعى عليه انه كان مكرما فيه كان
دفعا وبينة الاكراء او **ادعت** على ورثته مهر فانكر وانكاح ابيهم اباها
فلما برهننت عليه قالوا كانت ابراهيم ابانا في حيوتها عن دعوى المهر صح وان
قالوا عن المهر لا **ادعى** عليه ثوبا وبرهن فقال له انت مبطل في دعواك بسبب
آنك تود لا لكرهه برادر فبرهن اين جاره مرابا فلان ان كان قال المشتري
اشترى فانه ملك هذا البايح كان دفعا والآ لا **ادعى عليه** النافصا الى
على شيء ثم برهن على القضاء او الابراء لم يبطل الصلح وكان فداء عن اليمين وان
ادعاها المدعى عليه قبل الصلح وانكر المدعى فصالح ثم برهن على القضاء او الابراء
بطل وكان دفعا **ادعى عليه** النافصا فقال ما كان لك على شيء فادعاها لیسلك
على شيء فبر من المدعى عليه فبر من المدعى عليه على الابراء او القضاء كان دفعا **ولو قال**
هو لك على لكن اوفيته ووصل ثم برهن انه قضاء ورواية الاصل وصل أم فصل

قبلت ولونا دولا او فلك ومي جالها لا خلافا للقدر **ادعى عليه** شرا الوار
فانكر فلما بر من المدعى فقال المدعى عليه انه اقال بيعها بسمع ولو لم يدع الا قالة
ولكن ادعى الاثبات او الالباء اختلف فيه **ادعى عليه** الغاف صك فجاء بالبراه
ان كانا مورخين وماريخ البراءة سابق يؤخذ بالمال وان كان صك كمال سابع
اولم يكونا مورخين او كان صك المال مورفا دون صك البراءة او على العكس
يؤخذ بالبراءة ويكون مؤفوة **ادعى عليه** انه تزوجها بكذا وطالبته به فانكر النكاح
اصلا فيه بنت فادعى الخلع على المهر كان دفعا في رواية **وزد دعوى** الوديعه لو ادعى
الرد او الملك وقد قال ما اودعني اصلا لم يكن دفعا للتناقض كما لو بر بنت على
انه طلقها فلما نادى ادعى عليها انه تزوجها بعد اقرارها بانها تزوجت بالمحلل وانما
صارن محلة له **ادعى عليه** خمسين دينار فقال انه اقر انه دفعت اليه العدة الى
بكل دينار كذا لكن الخط بالدنانير كان دفعا بخلاف ما لو ادعى الشفعة فيمنع المشرقي
ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يكون دفعا ولو بر من انه اقر ان الملك
المشقوق به لفلان كان دفعا **ادعى عليه** صبعة وقال ورثتها اخيه فلانة من
مورثها فلان ثم ماتت وانا وارثها وبر من بسمع **ولو بر من** المدعى عليه ان فلانة
ماتت قبل مورثها كان دفعا **اقر انه** كان الكار في ملك فلان ثم ادعى الملك لنفسه

22 لم يبيع الا اذا ما كنت الكار له ثم اشترى منها منه **استعار دابة** ونفق فانكر
ربها الاعارة فصاطه المستعير على شئ ثم بر من على العارية وقال انها نفقت
كان دفعا وبطل الصلح **ادعى عليه** مائة دينار في الزكاة وبر من فصاط احد
الورثة على عشرة فلما طالبه المدعى ببطل الصلح بر من المصالح ان مورثة كان
او فاه منع المائة لم يسمع وان بر من غير المصالح يسمع كما **ادعت عليه**
نفقة مؤوضة فقال انها حوام على يوم الغرض لا يسمع ولو ادعى الخلع ونفقة
العتق يسمع قال ان لم يصل النفقة اليها فامر ما بيد ثم قال وصلت اليها فقالت
انه اقر انها لم تصل اليها كان دفعا وان قالت انه اقر انه لم يدفعها الى لا يكون
دفعا **عبد** في يد رجل بر من انه عبد فلان وانه اعتقه او قال موقوف الامل
وبر من ذواليد على ان فلانا ذك او رجلا آف او دعه اياه او ابره او رهنه
لم يقض بالحرية وبال بينهما ولو بر من ان فلانا او دعه ولم يشهد وال بالملك
لا يقبل وفي دعوى الملك ومي جالها يقبل ويندفع الخصومة **ادعى عليه** انه خرب
امه وماتت بغربة فقال انها فوجت الى السوق بعد ما لم يكن دفعا ولو بر من انها
صحت بعد القرب كان دفعا فلو بر منها فيسنة الصقة او **ادعى عليه** انه استاجر
من فلان محلا او اجارة طويلة وقبضه وآجره من المدعى عليه معا طعة وطلب منه

قال الاجارة فقال انا اشتريت هذا المحدث من الموهوب وتقدم البيع بمضي المدة ونقط
الاجاره يصح وهو الاظهر كذا في العليا بادية والمختار انه لا يصح كذا في الخلاصة **ادعى عليه**
ثوبا فانكر فصالح على عشرة ثم برهن ان المدعى اقربمو الصلح انه لم يكن له الثوب اولا
حق له في الثوب يبطل الصلح ولو ادعى انه كان قال ذلك قبله لا وعلم القاضي باقراره
قبل الصلح كاقراءه بعد فيبطل **ادعى عليه** دارا فانكر فصالح على كذا ثم برهن المرئ
عليه انه اشترانا من المدعى قبل الصلح يقبل ويبطل الصلح الاول ولو برهن انه صالح
على كذا قبل هذا الصلح يبطل الصلح الثاني ولو برهن انها له واراد ان يرجع بالبدل وانها
كانت لفلان اشترانا منه او انها كانت لابيها وورثها لا يقبل **ادعى** القاضي فثبتك
في سوق خوارزم ولا بينة لي عليه ثم برهن انه قضاه في قرية كذا يسمع وفي الملتقط
يكون تناقضا الا اذا وفق ودلت المسئلة على جواز التوفيق من غير دعوى وهو
قوله البعض والامام خواهرزاد شرط ذكر التوفيق **عين** في يده قال موليس له
عند وجود المنازع كان اقرارا بالملك له على رواية اجماع حتى لو ادعى لنفسه
لا يقبل وعلى رواية الاصل لا وعند عدمه لا يصح لغية حتى لو ادعى رجل وادعانا
فواليد وقال موليس حتى دعوى بالاتفاق وانقضت الروايات على ان المدعى
لو قال لا دعوى له اولا خصومة لا قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه عليه الا في

23 حق طرقت بعد الميراث **ادعى عليه** تحمدا وادعى ملكي وفيه من بغير حق وبين احد وفعاله
انه ملكي وليس يجب على رد شئ اليك ثم قال بعض صدورهم بخارج المدعى وبعضها للم
يلتفت اليه **ادعى** نصفها في يد ثم ادعى الكل قيل لا يسمع وعلى العكس يسمع والطوبى
انما يسمع فيها **ادعى** ناسا جافره من المدعى عليه ان اقربشرا من فلان كان دفعا **ادعى**
ملكنا بسبب ولم يبرهن فباعه من زيد وسلمه المدعى ثم ادعى ملكنا مطلقا فبرهن زيدانه
ادعانا على بايعي بالشراء والآن مطلقا كان دفعا ولو قال انا ادعيه الآن بسبب
وتركت دعواي الملك المطلق كان دفعا لدفعه **الاستشهاد والاستيها** اقرار بالملك
للبايع على رواية اجماع لا الزيادة وما والاستيهاج والاستيهاج اقرارا بانه لا ملك
فيه باتفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه ان المدعى استوهبها منه وكسها به
منه او اسام او اشترى كان دفعا وان قال قبض ملكي ولم يدفعه له فاستشهرته
منه والاستشهاد من المدعى عليه ومن غير سواء وفي الاستفارة قولان فلو قال المدعى
عليه قد من الدابة فاحفظها حتى تذهب غدا الى القاضي فاضربا لا يسمع دعواه فيها
عند البعض وقيل يسمع وفي اجماع لو اسام الشئ من رجل ثم شهد لغيره يسمع والعكس
لو اسبغ شيئا من احد ثم شهد لآخر به ونهادته حتى لو برهن المدعى عليه ان الشاهد
اقراره ملكي يقبل ولكن ان شهد لا يخلف لو انكر هذا الاقرار وفي **الفصول** ادعى شيئا

بالوكالة فقال المدعي عليه انك استبعت من هذا البعير واقام المبيعة يكون دفعه ولو
ادعاء الموكل بعد ذلك صح **قال** لا فاشتره لك فاشترى ثم ادعى العاقل ان كان اشترى
لنفسه قبل شرايه يبيع لانه لم يعل اشترى من فلان **اراد** اشترى الدار فقال لا فان كان
لك دعوى فيها فافعل فقال كونها في يدك احب الي منه في يدك ثم ادعى يبيع **ادعى** له
وذو اليد الشراء من واحد فقال ذو اليد ان اشتريت بعد ما فسخها البيع الذي جرى
بينكما صح **ادعى** دارا انها ملكي لانه اشترى منها من فلان فقال ذو اليد انها ملكي لانه
اشترى منها من فلان ذلك فقال المدعي جرى فسخ ذلك البيع بينكما ثم اشترى منها من فلان وبهر
يسمى وفي المنقول يشترط ذكر العقبى لصحة البيع **ادعى** عليه كرا ان اشترى من بكر
وقبضه وهو في يده اليوم بغير حق فقال باعه من زيد ببيعاً جائزاً قبل بيعه منك ثم باعه
منك جائزاً بغير اجازة بكر ثم باعه من بكر ببيعاً جائزاً وانا اشترى منه بآباء وبهر من ينبغي
ان يصح الدفع وان قبل لا يصح فله وجه **ادعى** دارا ملكا مطلقاً فقال اشترى منها من
فلان وانت ارجونه لم يكن دفعا **ولو قال** للمدعى عليه ان اشترى من وصيك حاله نوكل
او من فلان باطلا فاعاذه ويسمى الوصي والعاضه جاز وكان دفعا والافقيه
اختلف **وفي دعوى الكراه** على البيع لا حاجة الى تعيين المكبر وكذا الى العوان
في دعوى المال بالسعاية وقبل لا بد من تعيين العوان والاول **ادعى** عليه ان

24
اباء باعه منه بعد بلوغه بغير رضا وقال ذو اليد قبل بلوغه قال قول للابن وان
بهر من ذو اليد على بيعه منه في صف المدعي بمثل الثمن كان دفعا وكذا ان بهر من
ان باع وسلم مكرما ثم ساوم المشتري هل يكون اجازة ودفعا قال ابو الفضل
الكرمانه الدلائل متعارضة ولم يجب في الفتوى **ادعى** عليه ضبعة بالشراء منه وقا
وهكذا اقر ذو اليد بشراي اباها فقال دفعا كنت مكرما على البيع والقرار به وبهر
كان دفعا ولو قال كنت مكرما في الاقرار بالبيع **لا بهر من** الكفيل ان الالف الذي كفل
به قمارا وثمن فخر او نحو او بهر من على اقرار المكفول له بذلك او بهر من المكفول عنه
على ذلك بعد اداء الكفيل ورجوعه عليه لم يقبل ولو بهر من على ابناء الامل او على
ابره اية يقبل **ادعى** الايحاء ثم قال احلت على فلان وهو اداء اليه لا يقبل ولو قال
اداء فلان اليه بامر يقبل وقيل يقبل في الامل ايضا لان ايقاع الحال عليه باقوا
ولعمد الوصف ليعطين فلانا حقه اليوم او غدا او الى شهر فاحاله على غيره وقبضه
في هذا اليوم او الفدا او الشهر بغير يمينه وكذا الوامر بغيره فاعطاه بترك ادائه الفدا
وكذا الوصف ان لا يعطين فلانا حقه اليوم او الى الشهر فاحاله على غيره وقبضه
منه في هذا اليوم او قبل الموعود حث **ادعى** عليه عشرة دنانير فقال دفعا تو كفته
كرا ازيد مال زوجي دينارني بايد او مابودي بنحو دينارنيست وبهر من كان

دفعا ولو قال مرا جود ودينار خواسمي نبيست **لا ادعي عليه** كذا فعال المدعي دفع المدعي
 الى وقال ادفعه الى فلان وقد دفعته اليه او ادعي انه غصبه منه فبر من المدعي عليه
 انها كانت امة فلان اعتقها منذ عشرين سنة وانا تزوجتها كان دفعا **ادعي عليه**
 انه كسر سنة العليا فبر من المدعي عليه انه لم يكن له منه الس لا يكون دفعا **بر من علي**
 انه رهن عنده كذا عينا بكذا فعال المدعي عليه انه اشترى منك من العين ونقدت الثمن
 كان دفعا اذا انكر الرهن لا وصول العين اليه **بر من علي** انه باعه هذا المحرور بشرط
 بيع الوفاء وقبض ثمنه ورد عليه فبر من المدعي عليه ان البايع اقرطابا ان هذا المحرور
 ملك المدعي عليه وصحة كان دفعا وكذا لو بر من علي اقرار البايع بانه قد كان باعه شيئا
 باثنا **بر من** انه اشترى منه جارية بكذا واتفقوا واقر بذلك ايضا وادعي قيمتها فبر من
 المدعي عليه ان اجارية حرة فاية في بد فلان في بلد كذا ولم يصح دعواه الاتلاف
 على وشهدوا انا راينا ما كما قال لا يكون دفعا ولو جأ، باجارية حرة كان دفعا
بر من علي ان عليه اربعة اية ثم اقر ان عليه لهذا المدعي عليه مائة قيل يقطع عنه ثلثا
 وقيل لا **ادعي عليه** دينا فبر من المدعي عليه دفعا ان هذا المدعي اقر باستيفاء هذا
 المال منه قيل لا يسمع لكونه دعوى الاقرار في طرف الاتفاق لان الدينون تقضى باثنا لما
 ظاهرا **ادعي عليه** دينا او عينا فعال انك اقررت في جواز اقرارك ان لا ادعي ولا خصومة

25
 على عليك وبر من كان دفعا وان اصيل انه يدعي بسبب بعد الاقرار **ادعي عليه** كذا فعال
 ابراه عن من الدعوى فان بر من المدعي حلف على البراءة والادعي حلف على البراءة لا
 يكون اقرارا بالمال وهو الاصح كما ان دعوى المدعي عليه الدفع لا يكون تعدلا للشهود
 فيحلف المدعي عليه فان نكل حلف المدعي عليه وقيل ينبغي ان يحلف المدعي او لا على
 البراءة لانه يدعي عليه بطلان دعواه وربما ينكل فينقطع الخصومة **ادعي عليه** عشرين
 دينار فعال انك اعطيتني عاما اول ضطة واخذت من قبالة بالدنانير وانك تدعي
 منذ العشرين علي بهذا السبب وبر من علي اقرار المدعي بذلك كان دفعا كما لو ادعي
 الدنانير عليه فبر من المدعي عليه على اقرار المدعي انه دفع اليه الدراهم لا الدنانير لكن
 اخذ القبالة بالدنانير كان دفعا **ولو ادعي** مالا فانكر فبر من المدعي على انك استعملتني
 منذ عشرة ايام وقال المدعي عليه انك ابراهتني منذ عشرين لا يكون دفعا وكذا لو ادعي
 عليه انه اخذ منه مالا وهو كذا وكذا ووصفه بما يوفى فستره فبر من المدعي عليه ان
 المدعي اقر ان هذا المال المستراض منه فلان الآفة لا يكون دفعا لدعوى المدعي
 اولا متافاة بين الامرين لجواز ان فلانا اخذ ثم رده عليه ثم اخذ المدعي عليه **ادعي**
عليه الوديعة فعال ليس لك على شئ فبر من المدعي على الايداع والمدعي عليه على الرد
 والضياع يسمع هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو قال ما او دعيتني اصلا لا يسمع

لعدم الامكان **ادعى عليه** انه اخذ منه دابة بغير حق فبرهن المدعى عليه انه اخذها بحق
لما انها ملكي كان دفعا سواء كانت الدابة نالكة او قايمة وفي فتاوى رشيد الدين ادعى
عليه انك قبضت من هذه الدابة بغير حق او ادعى مثل تلك الدابة بغير حق من المدعى عليه
انه قبضها بحق يقبل بينة المدعى لانه خارج وقال صاحب لطائف الاشارة المسند
الاولي بخالف الثانية لما انه جعل المدعى ثمة ذابده ومناخارجه ولو قال بحق لا تربت
ملك بكذا واخذت ثمنه وبرهن بصدق الخصومة عنه **برهن** المدعى عليه على اقرار المدعى
ان شهودي فسقة او كذبة او اياها مبطل في الدعوى وليس له عليه شيء او انه سناهم
او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان هذا الامر بطلت شهود المدعى **برهن**
المدعى عليه ان المدعى ادعى عليه الارث عن امة عارضة بنت علي بن محمد قبل هذا والآن
غير اسم الام واجد قبل كان دفعا نظير ما لو ادعى عينا ارثا عن ابيه ثم ادعى ارثا
عن امة قبل كان دفعا وكان شمس الاسلام الا وزجدي والتاضي الامام ظهير الدين
المرغيناني وبعض مشايخ زمانها يقولون بانه لا يندفع الدعوى قال صاحب الخزيرة
وموال الصواب عندنا لان البينة لو قبلت اما ان يقبل على اثبات اسم جد المدعى وانه
ليس بخضم فيه او لتقضي ما ادعى من الارث ومن على النفي لا تقبل واجاب بعض عن هذا
ان الخصم برهن على ان زعم كذا والمدعى خصم في اثبات زعمه فيقبل البينة على زعمه لا على

اثبات اسم جد في نفس الامر في الاشكال لانه ادعى ان زعمه كذا ولم يدع اسم
جد وبنيها فرق والاصح ما قاله صاحب الخزيرة **ادعى عليه** انه ابن اخي فلان الميت
فبرهن الوارث انه اقرا له سبط عنه لا يكون تنا فضلا لا مكان التوفيق **ادعى** وارثا
ارثا عن ابيه فبرهن انها كانت لفلان الاقرب وانه باعها منه واليوم ملكي بهذا او
ادعى انها ملكي بالشراء من ابيه اليوم موه عنها لا تقبل **وتو برهن** ان اباك اقر
انها ودفعه في يد ذي اليد او دعما فلان اندفعت دعواه الا ان يقول الوارث
كانت ملك فلان وفي يدك ودفعه لكن اشترانا ابيه من فلان وبقيت في ملكه اليوم
موت واما وارثه في يقبل **ادعى** وارثا من ابيها مات ولا وارث له سواها
ثم ظهر ان له وارثا آخر صح دعواه في حصتها منه **ادعى** ارثا عن اخيه فبرهن انه
اشترانا من ابن اخيه ففسخ هذا الدفع اختلاف كما اذا برهن ان له وارثا
آخر وقيل هذا يسمع بالاتفاق **ادعى** على غائب وذكر اسم جده ثم ذكر ان اسمه
غير ما ذكر لا يبطل الدعوى كما اذا غلط في اسم الحاضر **ادعى الارث** وقال اما وارث
لا وارث له غيري ثم ادعى ان معه وارثا آخر يسمع دعواه **ادعى** مالا يحكم الكفالة
فعال ما تكفلت اصلا فثبت عليه فادعى ان الامل اداء او اقر الكفيل بوجوب
عليه بالكفالة ثم ادعى قضاء الامل لا يسمع دعواه **ادعى** عليه وينا من جهة ابيه

وان التركة في بيع ثم ادعاء بالاصالة او باع جارية ثم ادعى انه كانا اعتقهما قبل البيع
وتنزههما في مكوته او استعمله في قضاء الدين ثم ادعى اللبث لا يسمع وفي الاما
رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع بعدما وقفه قبل يسمع وقيل لا والاصح انه لا يسمع
ولو باع عبدا ثم ادعى انه كان اعتقه قبل البيع او كان حرا يسمع ودعواه وذكر الفضي
في قضاوا لا يسمع ودعواه في فصل الاعناق عذابه حنيفه وفي اجارية يسمع **ادعى**
عائنه كتمت دينها وصدقة الوارث ثم ادعى هذا الوارث ان مورثه كان قد قضاه لا
يسمع كما وان ادعى غير يسمع **ادعى احد الورثة** بعد قسمهم ارضا ان جده كان ملكا
لا يبه تملكها شرعيا ومات ابو اعنه وهي ملك المدعي الآن ولم يعلم ذلك وقت القسمة
لا يسمع ودعواه **ادعى** عليه محروقا بسبب الشراء منه ثم رآه في يد غيره وادعاء عليه
ملكه مطلقا فقد قبل يسمع وقد قبل لا يسمع وهو الاصح لان اقرا با الشراء لم يفسد
ولو فسد دعواه هذا فيما لو اقر على الشراء او لا ولم يذكر القبض وكذا ادعى الشراء
مع القبض او لا ثم ادعى على ذلك الرجل عند ذلك الفاض ملكا مطلقا هل يسمع قبل
يشع ان يكون فيه اختلاف المشايخ او انهم كانوا قريبا من اخوه ثم ادعاه او
قال لا دعوى لا عليه اليوم ثم ادعى بغير ادعاء لا خصوصية له معه او قال تركت دعوى
على فلان وفوضت امرى الى الاخوة ثم ادعى لا يسمع ودعواه ولا يقبل بينة في هذا

الوصي **كتب** شهادة في حكم فحرفه بقوله باعه وهو يملكه ثم ادعى انه لا يسمع
ودعواه وكذا لو باع ملكه ثم صار متولا مسجد فادعاه بانه للمسجد او اقر الوكيل بالخصوصية
بعد التوكيل او قبله ثم ادعى الموكل لا يسمع **باع** عبد الغير ثم ادعى البايع او المشتري
انه باع بغير اذن المالك او ادعى عينا في يد آخر فقال هو ملك ثم يبرهن انه ملك فلان
او ادعى على زيد امرا فجد وطف ثم ادعاه على عمرو وزعم ان دعواه على زيد كانت
خطا لا يسمع **ادعى** بعض الورثة عينا بعد القسمة انه اشتراه من الميت او وبيعه له
وسلمه اليه حال حيوة لم يسمع ودعواه لان القسمة السابقة اقرا منه ان جميع ذلك ميراثا
لم عن مورثهم حتى لو اقر احد الورثة ان هذا العين ملك مورثه او طلب قسمتها بجهة
كونها ميراثا بينهم منه ثم ادعى الشراء او البينة او الصدقة او التملك منه حال حيوة
لا يسمع ودعواه للبنا قضى وكذا هذا بخلاف دعوى الدين فانه يسمع ودعواه بعد القسمة
لان حل الدين التركة وكذا يسمع دعوى الوصية بان ادعى اخذهم بعد القسمة ان
ثلث من الموضع وصية من مورثه لا يبي الصغير فلان فاقام البينة قبلت بينة
كذا في قضاوى الاوزجدي او وقع للغير ثم ادعى ان مورثه كان اقرب له وعالم
بذلك او قال تركت ديني عليك او ادعى عليه محروقا ثم قال من ابر مدعارا باين
ذواليدار زاني وادعى ثم ادعى لا يسمع ودعواه **باع** دابة ثم تعابلا او روى عليه

بغير قضاء النكاح ثم ادعى آو عليه انها ملكة نجت عن ملكه او ادعى ذوال اليد النكاح
ايضا او بر من على ان صف الضمعة ارث عن جدته فلانة فقال كان جدته ابن عليا
مفقود ولم يمض مدة يحكم بموته وبر من على ذلك لا يقبل **ادعى** عليه انه قتل اباها يوم
كذا وبر من ثم بر من امانة انه تزوجها بعد هذا اليوم لا يقبل بينهما لان زمان القتل
يدخل تحت الحكم بخلاف الموت بان ادعى اباها مات في يوم كذا فبر من وبر من امانة
انه تزوجني بعد هذا اليوم على ما به والمهر في تركته او بر من امانة اولاً انه تزوجني
في زوج سنة كذا وتزوجي المهر في تركته فبر من ورثة ان مورثات في صف تلك السنة
لا يقبل لانهم يثبتون الموت والموت لا يدخل تحت الحكم ويثبت النكاح والمهر في تركته
او ادعى رجل على آو انه قتل اباها يوم كذا فبر من خصمه ان اباها كان ميتا في ذلك اليوم
لا يقبل بينة الموت **ادعى** عليه انه اشترى من ابيه منذ عشر سنين او ادعى غلطا
في دعوى المدعى قبل امانة البينة او ادعى انه غشبه منقولا وانه في بين بغير حق و
طالبه بالرد وان كان قايما او قيمته ان كان مالكا وبر من فقال دفعنا انك او دعته
عند فلان ومو في بين فاقام بينة على ذلك لا يسمع وكذا كل بينة قامت على ان فلانا
لم يقل لم يقبل او شهدا عليه بقوله او فعل يلزمه بذلك اجارة او بيع او قضاة وطلبا
او عناق او نحو في موضع وصفا او في يوم سمياء فبر من المستأجر وعليه انه لم يكن

28 في ذلك الموضع ولادة ذلك اليوم في ذلك الموضع لا يقبل **ادعى** عليه شري فابتر
منه وطلبت النكاح وبر من فقال المدعى عليه اشترته ولكن ردته عليه واقام عليه
يسمح **ادعى** الخلع فانكر وقضى بالفرقة بالبينة فقال خالعتها ولكن تزوجتها بعد
ذلك يقبل **بر من** على انه باعه كذا فبر من المدعى عليه انه فسخ البيع معه يسمع ويكون
دفعاً وكذا لو قال المدعى عليه اشتريت هذا المدعى فلانا باذن المدعى او قال دفعنا
ليس له بين المدعى على لانه كان يدعيه على زيد بسبب والآن يدعيه على مطلقا
كان دفعنا **ادعى** عليه عينا انها كانت ملكا لانه بالشراء فورثها منها ثم ادعى انها
كانت لامة ملكا مطلقا وورثها منها يسمع **ادعى** مهر مورثته الميتة فقال الزوج كان
ابرا تمنع عن مهرها حال صحتها فقال الوارث ليس لك دعوى الابرار لانك اقررت بعد
موتها بهذا المهر يسمع وفي اجماع ولا ضماً ان الزوج لو ادعى دفع مهره المدعى
وقال علمت بعد الاقرار بابرائها ينبغي ان يقبل لان المرأة تستبد بالابرار وقد تقرر
ان دفع الدفع وان توارث ويقبل في الخمار **قال** الخارج لذل اليد بعد ما بر منها على
النكاح انك مبطل في دعواه لانك اقررت انك بعته من العباءة ثم اشتريتها يسمع
وكذا لو ادعى انه ثور شرقا منه وبر من فبر من ذوال اليد انه نتج في ملك بايع باي
فلان بن فلان واتم دعواه وذكر النكاح وقبضه يسمع دعواه ويكون دفع المدعى **الخارج**

ادعى الوصي عمارة للصغير فقال المدعى عليه باعته من وصي العاقل فبذلك طاعة القاضي
الدين بتمن المثل فقال هذا الوصي قد كان الوصي الاول باعته بغير فاحش او كان
في التركة منقودا ومنقول يفي بالدين وكان بيعه مستغنى عنه وبه من يبيع دعواه
ادعى عليه فقال المدعى عليه كنت وقت الاقرار معروفا وكان مرضه ظاهرا في ذلك
التاريخ او ادعى عليه ارضا فقال دفعا انك مبطل في دعواك لانك ادخيت على
فلان ثمن هذه الارض كان دفعا **بر من** انه غصبه ثورا وملك في بيع فقال هتنة
بشور ولكن باجازه وبه من على ذلك يبيع **ادعى** على اخيه المبيت وبناء عليه فقال
ان للمبيت اجبا يحجبني وبه من قبل **بر من** ذواليد على ان المدعى قال لا صحة فيه
وانما مول فلان او ادعى دارا فبر من ان المدعى اقر ان هذا المجدوه ملكي لكن الشهادة
لم يتوصلوا صدودا او ادعى النفعة فبر من المشتري انه قال له بعد ما اشتراها بغي
من الدار فتمت تليم الا انهم شهدوا بهذا القول ولم يذكروا المحرر ولا عفويا و
بر من على ذلك بينة يبيع **بر من** على ان من الضيقة ملكه وسلمت اليه بالقضاء فبر من
خصمه ان المدعى اقر قبل هتنة الدعوى انها ملك فلان وفي يدي عن جهة ملكي او بر من
ان المدعى باعها من زوجته وباعتهما مني **ادعى** عنها في يد افواه له وبه من فقال
المدعى عليه من فلان او دعيتها او آبريتها او ارتبتها او غصبها منه او اخذتها

منه فزاد عليه وقال منقول ففلان باسمة ونسبه ووجهه او قالوا بغيره بوجه
ونشهدوا او دعها ذواليد هذا وصي ملك فلان او قالوا دفعها اليه ولم يقولوا
انها ملكه او قالوا انها ملكه او قالوا لا ندرى لمن هي او شهدوا على اقرار المدعى انها
لفلان وذواليد يقول او دعيتها او لا سوله او على اقرار المدعى ان فلانا دفعها
اليه او قال ذواليد من المبيع او دعيتها فلان وصي لنا المدعى او عكس او قال
ليست بملك للمدعى ثم ادعى انها وديعة عنه او قال مني في يدي الا انها وديعة
فلان وبه من على ذلك يبيع وان دفعت الدعوى **وفي دعوى المدعى** الفعل على
ذواليد بان يقول انها ملكه او دعها ذواليد او آبرها او رهنها او غصبها منه وبه من
وبه من ذواليد انها لفلان او دعيتها الا آبرها ما ذكرنا او الشراء من فلان الغائب
ومو يملك وبه من ذواليد انها فلانا غير ذلك الغائب او دعها اياه او في قوله ذواليد
اليد انها ملكي او مني في يدي ثم اقامته البينة على الوديعة او ادعى المدعى شراءها من
فلان وغصبها على ذواليد فقام ذواليد البينة على الشراء من فلان شراء جائزا
وفي دعواه القيمة على ذواليد فقام ذواليد البينة على انها وديعة في بيع لفلان
او اجازة او اعارة او غصب ورهن لا يندفع الدعوى الا اذا ثبت الابداع
من المدعى وسائر وجوه المسئلة الخمسة يعرف في اجماع

في حكم الدار المبيعة اذ كان الجدار مشتركا يكتب واحد الثمن بينهما ينتهي الى دار
فلان وقد دخل نصف احد الذي بين هذا الدار وبين المبيعة منه في هذا البيع
وانما لم يكتبه واجدار مشتركة بين البايع وبين صاحب من الدار وكثير من الرطب
في هذا القسم يكتبون كذلك لانه تنقيص على انه يقع نصف هذا الجدار على ملك
البايع ولو كتب وكان هذا الجدار مشتركا بينهما او اجدار مشتركة بين المشتري
وصاحب من الدار لا يكون فيه ذكر له خوله في المبيع قال في حكم وقف دار
كتب فيه وقفها بجميع حقوقها وسبلها وآجرها عن كونها منقولة قال مولانا صاحب
المنية في الاية البديع في هذا حسن ولما كان البويع من عرض من المحاضر
الاطلاع على ظلم الخلل والتسبب على مواقع الفساد ومواقع الدلال وقصارها
التمه مقصود على شئ طلوعها عن كاهها اكتفينا بذكر بيان مظان الخلل عن ذكر صور
المحاضر **محضر** فيه دعوى من زعم انه وصي صغير من جهة ابيه دنا له على آف قد
رد بعتة انه لم يذكر فيه انه الدين لهذا الصغير باي سبب ولا بد من بيانه لانه اذا
كان بالارث وله وارث آف يصير له بالقسم وقسمه الدين باطلا وبان الشهود
لم يشهدوا على موت الاب والابن ايضا من الميت الى هذا المدعى وايضا القاض ان
كان منه ولا بد من ذلك **محضر** في دعوى عمار الصغير بالاذن الحكمي وقد شهد

ابنوه له فاستمر عليه اذ رد بعتة الحكمي بذكر فيه ان الاذن الحكمي له من جهة
هذا القاضي او من قاض آف وعلى تقدير كونه من قاض آف لا بد من اتيانه عند
هذا القاضي ليسمح خصومه وبانه لم يذكر فيه انه ما دون له بالقبض انما المذكور فيه
ادعى بالاذن الحكمي وعلى تقدير كونه ما دوننا بالدعوى والخصومة دون القبض
لا يكون له حق القبض عند زفر وعليه الفتوى ولا بد من ذكر الاذن بالقبض او
ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايضاث ثبت ولاتة القبض وبانه لم يذكر
فيه ان الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد حتى لو كتب فيه اشترا بثمان معلوم
هو مثل قيمة الدار لم يصح ما لم يقل وقت العقد وبانه قال ابراهيم عن الثمن ولم يذكر
انه ما ذا ويحتمل ان يكون عرضا والابرار عن الاحيان لا يصح كذا في الخلاصة
وبانه لم يذكر الثمن ولا بد من ذكره لجوازه انه لا يكون مالا فلا يصح الشراء
ولا يصير الدار مملوكة له **محضر** فيه دعوى المرأة الارث على وارث زوجها
ودعوى صلحا عن جميع نفسيها منه وعن جميع الدعوى فرد بعتة انه ليس
فيه بيان انه كذا بكسر الراء لا بالفتح بمعنى المفعول ويجوز ان يكون فيها دين
وعلى هذا التقدير لا يصح الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن فيها
دين يجوز ان يكون فيها من جنس بدل الصلح من النقد مقدارا ما يصيبها

31

بالأثر من ذلك قدر بدل الصلح أو أكثر فلا يجوز الصلح للزبوا أو يكون فيما تقدم
خلاف جنسه ولم يذكر قبض البدل في المجلس لجواز أن لا يكون فيه شيء مما ذكر من الخل
فكلها وهم باليوم لا يبطل الصلح قال في الملتقط ولو لم يكتب الدعاء الصلح يجوز عليه
الفتوى **محضر** في دعوى تجميل الوديعه على وارث المودع فرد بعدله انه في دعواه انتم
في شهادتهم بتبوا قيمتها يوم الدفع لا يوم التجميل والواجب قيمة يوم التجميل لانه سبب
القضاء فيها قال صاحب النفا والعليا بآية وهذه الدعوى صحيحة عند صاحب المحط فيها
بمسئله ذكرنا محمد بن في كماله الأصل وهي من ادو ح رجلا عينا فخرج فذلك في يدنا ثم
برهن على الأبراع وعلى قيمة يوم الجود دفع عليه بقيمة يوم الجود فلو قالوا نعم قيمة
يوم الأبراع لا يوم الجود وهي كذا يقضى عليه بقيمة يوم القبض لان سبب القضاء
في القبض حكم الأبراع لان القضاء انما يجب بالجود وبعد القبض السابق في حاله
الجود لانه افرما وجودا ان امكن قوله ان امكن اي ان امكن احواله القضاء
عليه بان شهد الشهود بقيمتها يوم الجود وان تعد احواله القضاء على الجود بان شهدوا
بقيمة يوم الجود وشهدوا بقيمة يوم الأبراع فاحلنا على قبض السابق وان قالوا
لا نعم قيمة اصلا لا يوم الجود ولا يوم الأبراع دفع عليه بما يقر من قيمة يوم الجود كما
اذا ملك المغيصون في دين ولم يعلم قيمة يوم الغصب دفع عليه بما يقر من قيمة يوم الغصب

32
تخل قبلا من المسئلة او استبدوا بقيمتها يوم الأبراع ولم يشهدوا بقيمتها يوم
التجميل فقبله قيمتها يوم الأبراع وان قالوا لا نفوق قيمتها اصلا يقضى بما يقر الوارث
من قيمتها يوم الأبراع وهو الصحيح **سجل** رد بعت ان العا في كسبه فيه وحكم في
جلس قضائي ولم يذكر الكون والمشرط نفاذا القضاء في ظاهر الرواية وما ذكره اوله
حق مجلس قضائي يكون كذا حكاية اول الدعوى فجاز ان يكون الدعوى في الكون والحكم
فاربها قال صاحب المحط وهذا الطعن فاسد عندنا لان على رواية النوادر ليس
بشرط لنفاذ القضاء فاذا قضى بشئ خارج المهر كان قضاؤه في محل مجتهد فيه فيستند
قضاؤه ويصح سحبه ويصير مجبا عليه **سجل** كتب العا في آفة يقول فلان كتب هذا
السجل عن بامري ومضمونه حكمي فخطا بعت ان مضمونه اشياء ولم يدخل في الحكم وهي
حكاية الدعوى والانكار والشهاده وغيرها وانما حكمه بعض مضمونه فيستغنى ان يكتبه وحكم
المذكور فيه حكمي او في مضمونه حكمي او والقضاء المذكور فيه قضائي نفذه بحجة لاحت
عندي **محضر** فيه دعوى حصه من الربح الحاصل من العدليان التي جعلها مائة راس النما
في شركة العنان وجعلها مائة بالمدعى عليه وانه اشترى بها كذا ورجح فيها كذا فرد بعت
ان الدعوى وقعت في الذمانير وعن تعلية والدعوى في التقليل لا تسمح حال غيبتها وهذا
الطعن ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد به من العلة لانه الا حصار في المنقولة انما يشترط

لما شاع اليه في الدنيا لم يكن الا انسانا لان بعض يثبت به بعض فلا يمكن التميز ثم
 هذا العقد لم يصح شركة في المشهور من قول ابي حنيفة ومحمد لان العداية التي في زماننا
 كالفسوس والشركة لا يصح في قولنا ثم بعد ذلك ينظر ان كان واقعا قال للمشتري اشتر
 بها وبيع مرة بعد مرة فالبينا فنافع والمشتري في كل مرة مثلك بينهما والتمتع مع البيع
 لا باعتبار الشركة لانها لم يصح بل باعتبار الوكالة والامروا قال اشترتها وبيع فلم
 يقل مرة بعد مرة فاذا باع الكرا ببيع المشتري بالعدلية انتهت الوكالة ووجب دفع الثمن
 الى الوازع بقدر حصته من راس المال والربح فاذا اشترى بها بعد ذلك شيئا بغير اشتريا
 لنفسه فاذا اتى الثمن صار ثما صيا حصته الوازع من الدنيا بغير صامنا له ذلك **الفرد مخضر**
 في دعوى الوصية بثلاث المال على وارث الموته ان ابا او ص له ثلثه في حيوة وصحته
 وقيام عقله وان قيل منه من هذه الوصية بعد موته فصارت ثلث تركته له بهذه الوصية وفي
 يد هذا الوارث من التركة كذا رد بعلته انه لم يقل او ص طالبا اذ وصية المكنة لا يصح
 وبعلة انه لم يقل في حال نقاذ نفقاته انما فيه في حيوة وصحته وقيام عقله وليس من ضرورات
 كونه صحيحا ثابت العقل ان يصح وصيته فانه لو كان محجورا عليه على قول من يرى المحج لا يصح
 وصيته قياسا وهذا سهو لانه ذكر في كتاب الحج ان وصايا يجوز استحسانا ان وافقت
 وصايا اهل الصلاح وقيل وبعلة ترك ذكر وصية الموته فيه وهو وهم لانها صارت

مستفادة من قولنا او ص يثبت عليه **مخضر** في دعوى الكفالة لنفسه لان على انه لم
 يسمه اليه في يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي عليه فهو الف درهم وانه اجاز كفالته ثم انه
 لم يسمه اليه في ذلك اليوم فصار كفيل بالمال وطالبه بذلك رد بعلته انه لم يبين سبب
 وجوب الالف على المكفول عنه ومن الاموال ما لا يصح الكفالة به كبديل الكفاية والدية
 ونحوهما وبعلة انه لم يقل اجرت الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من ذلك لخصهما فان
 من كفيل لغايب بكذا ولم يقبل عند احد ولا خاطب عنه اجنبي في مجلس الكفالة فبلغ
 الغايب ذلك فاجاز لا يصح عندهما وموقوف ابي يوسف الاول وقيل دعوى اجازة
 الكفالة ليست بشرط لان دعوى الكفالة تتضمن دعوى الاجازة كدعوى البيع تنفع
 ودعوى الشراء وعلى القول الاول لو قال اجرت الكفالة في مجلسي قد لا ينعى عنه
 يقول في مجلس الكفالة لان اجازة المكفول له بعد وثاب الكفيل عن مجلس الكفالة اجازة
 في مجلسه وانما يفرق بينهما اجازة ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعا
 مع الاجازة في مجلس الكفالة كان ذلك صحيحا **مخضر** في دعوى المرأة على رجل ضمانه
 لها جميع مهرها الذي على زوجها ومو كذا وانما اجازت ضمانه في مجلس الفان ثم انها
 صارت حرة عليه حرة غليظة وصار مهرها عليه وعلى هذا الفان حالا فواجب عليه
 اداء ذلك اليها رد بعلته انه لم يبين سبب احكامها باي سبب حرمت عليه ومن ثلث

متفق عليه ومختار فيه ولعلها زعمت احوته بغير مختلف فيه ويكون عند المفتي والقاضي
بخلاف ما زعمت وبان احوته الغليظة قد يكون قبل الدخول بها وقد يكون بعد وقد يكون
من جهتها ويكون من جهته فان كانت منها قبل الدخول استغنى كل المهر عن الزوج والكفيل
ونصفه عنهما ان كانت منه فقبل بيان ذلك لا يستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل بحكم القضا
محضر فيه ادعت على آخر انك كفلت راعى زوجي فلان بدبار احم جيت من مهر الذي عليه
كفالة معلقة بوقوع الفاقة بيننا وقد ابرئت ضمانك في مجلس القضا وقد وقعت الفاقة
بينى وبين زوجي بسبب ان زوجي جعل امرى بيدى على انه متى غاب عني فانا اطلق نفسى
متى شئت وقد غاب عني شهر ابعدا لامر وطلقت نفسي بذلك الامر فحوت كفيلة بدبار عن
مهرى وطالبته بذلك وبهرهنت على جميع ما ادعت افتوا بعض المحققين بقبول بينها وبالغضا
على الكفيل بالدينار ويكون قضا على الزوج بالفرقة لانه الكفيل انتصب خصما عن الزوج
وانما ادعت عليه امر الا يتوصل اليه الا باثبات الفاقة على الزوج ولصاحب المحيط
هنا اشكال ذكرنا في المحاضر المقبولة والآن تذكر تفصيلا وهو هذا قال صاحب المحيط
ولكن هذا مشكل عندى لان المدعى على الغائب هو الفاقة ليس بسبب لنبوت المدعى عليه
على المحاضر وهو المال بل هو شرط وفي مثل لا ينتصب كافر خصما عن الغائب عند عامة المشايخ
فينبغي ان يقضى على الكفيل بالمال ولا يقضى بالفرقة على الزوج قلت وذكر في البداية

اما اذا كان ما يدعى على الغائب شرطا لجهة فلا بد من جعله خصما عن الغائب وتامنه
وفي الاجماع وفي حواشي البداية وهذا قول عامة المشايخ وعند على البرزوى
وشمال السلام الا وزجدي للشرط اعتبارا ايضا كما للسبب ان دعواه كما يتوقف على سبب
يتوقف على الشرط وهذا الوجه المكتوب صحيح على قول الشيخين ومن تابعهما لا يخالف
العامة من المشايخ واشكاله صاحب المحيط فتايت فيه ايضا لكن ينقد القضا بالحوته
فيها لكونها مختلفا فيها كذا في الفصول الاربعين وذكر في الزخيرة وعلى قول من يقول بصحة
منه الدعوى لا بد ان يبين انه غاب عنها بعد الدخول بها او يقول بعد اكلق بها خلق
صحيحة او يقول بعد تسليم النفس اليه لان الغيبة قبل تسليم النفس لا يكون غيبة عنها لا قبل
ان يبنى بها غابت عنها فلما يتحقق الغيبة عنها **محضر** دعوى رجل ملكية ارض على آخر فحكم
بعد القضا انها كانت في يد المدعى عليه وفي يد رجل آخر قبل منى على وجهين ان ظهر ذلك
باقرار المدعى ظهر بطلان القضا لانه تكذيب من المدعى بشهوده في بعض شهوده
بعد القضا وذا يوجب بطلان القضا على ما عليه اشارات الاصل والجامع وان اراد
المقضى عليه ان يقيم البينة انها كانت في يده فلما لا وقت الدعوى لا يقبل لانه
صار مقضيا عليه بكونها في يده **محضر** في دعوى كذا سهما من كذا سهما في ارض ولم يذكر
الدعى ولا الشهود ان جميع من ارض في يد المدعى عليه اختلف اجوبة المفتين فيه

قال بعضهم لا يصح منهم لم يذكروا ان جميع الناس يدعون في يوم يثبت كذا الثبت
كون الدعا في بين وهذا القول يشير الى ان غصب الشايع لا يتصور هكذا ذكر الغرض
في اشاراته والصدور الشهيد وقال بعضهم لان اثبات اليد على البعض شايعا ممكن
كرجلين اشترى اذارا او استاجرا او شغلها بامتعة مشتركة بينهما كان كل منهما يثبت
يد على نصفها شايعا وكما لو غصبا عينا يكون كل منهما غاصبا لنصفها شايعا ومنه
يشير الى ان غصب الشايع متصور وقد نص محمد في اجماع في مواضع على تصور غصب
نصف العين شايعا **محقق** فيه دعوى شراء المحدث ومن الردى الذي يزعم بعض الامة
انه مردود بعله انه ذكر فيه ان ابا براء من في نفاذ ثبوته بكذا في يوم كذا وهكذا
اقر ابو بريح هذا المحدث في هذا التاريخ وشهدوا على اقرار والى هذا بهذا
المنزلة ولم يقل بعد البيع قربا كان الاقرار قبل البيع ويكون الاقرار بربا ربح البيع
يوم كذا فيكون الاقرار بالبيع قبل البيع والشهادة به كذلك وبعله انهم شهدوا بان
هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحقق والسبب المذكور فيه البيع
لا الاقرار به لانه لا يصلح سببا ملك ولا شهادة على البيع وانما هي على الاقرار به
ولكن هذا الزعم فاسد اما الاول فلان مطلق كلام العاقل وتوفره يحل على وجه الصحة
نقصه لاهل وعلى المعتمد بحكم عادة الناس وذلك بان يحل دعوى الاقرار بالبيع

فثبت انهم بعد البيع في ذلك التاريخ كذا في الشهادة لانه المراد عادة وانما السبب
فلان من الشهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب ملك فيكون شهادة على الاقرار
بما سبب الملك فانه صحيح لان الشهادة على الاقرار بالسبب يلزم حكم السبب على المدعي
فيصح **محقق** فيمن ادعى على امرأته انها امته وهي تنكر فشهد والى ان رجلا جاء بها
وباعها منه بثمن معلوم وسلمها اليه رد بعله ان البايع مجهول فلا يمكن اثبات الملك له
واما يثبت الملك للبايع كيف يثبت انتقال الملك الى المدعي حتى لو كان البايع معلوما
يقبل ويقض به له وبعله انهم شهدوا ان المشتري اشترى اما انما شهدوا ببيع البايع
فقط ومن العلة غير صحيحة لان ذكر البيع يتضمن الشراء والشراء يتضمن البيع الا
يرى انه لو ادعى انه بعث منك كذا بكذا فاذا الثمن او انك بعثت من كذا بكذا فخذ
وسلم المبيع يصح وكذا في لفظ الشراء ذكر محمد في كثير من المواضع **محقق** فيه دعوى
رجل انما امته اشترى من فلان وطاعها واجبة عليه ومتى تنكر فبر من على انه اشترى
من فلان افتر بعضهم بصحة الدعوى في حق القضاء بالملك لانه حق وجوب الطاعة
لانه لم يذكر نقد الثمن والطاعة انما يجب بعد وجوب تسليمها اليه وانما يجب بعد نقد الثمن
والصحيح ان من الدعوى لا يصح اصلا لانه لم يثبت ملكية البايع عند النقد لانها
ولا دلالة بذكر السلم وبرونها لا يثبت الملك للمشتري وهي سبب كذا بالشهادة

مخففة دعوى بالامانة العامة ادعى رجل على آفة ان فلان المالك يبيع له الدار فلان كان
 اعتقه والدي وميراثه بالاولاء لانه لا وارث له غيري قبل صحة الدعوى والصحيح انها
 لا يصح لانه لم يقل في دعواه اعتقه ومو يملك لانه الخير من غير المالك باطل وكذا الوادي
 رجل رقا على قن فبر من القن انه حر فلان يقضي المدعى الملك ولو قال حر فلان ومو يملك يقبل
 بينه العتق وعلى هذا انه لو بر من عبدان مولاه اعتقه ومو يكر او يقر ولم يقولوا وهو
 يملكه او قالوا اعتقه فلان ومو يبيع وبر من آفة انه عبيد ففي بينة العتق لان اثبات
 العبد الملك لعتقه كاثبات العتق الملك لنفسه ولو بر من المولى انه عبيد اعتقه ولم يقل
 ومو يملك وبر من آفة انه عبيد ففي بينة العتق لانه لما زيادة اثبات بعد استواء الحجية
 في اثبات الملك كذا ما ثبت بهذا انه في دعوى العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملكه
مخففة دعوى رجل عينا في يد آفة انه اشترى انا من فلان في تاريخ كذا واقام بينة عليه فبر من
 المدعى عليه ان فلانا هذا اقر قبل تاريخ شرائك ان هذا العيص ملكا خيه فلان وصحة صفة
 اخوه في ذلك وانما اشترين من العيص من اخيه هذا المولى اتفقوا ان هذا الدفع
 صحيح واتفقوا ان مدعى العيص لو طلب بعد ذلك بيان وقت التاريخ ان الاقرار متى كان
 وفي التاريخ كان وفي اليوم كان لا يكلف مدعى الدفع ذلك لانه بين ما يحتاج اليه
 مرة بقوله قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك **مخففة** في دعوى الارث رد بعلته انه ذكر فيه

خضر بن ولف بن وفلان مولد وثم قال بنين المدعيين و... ان يكتب مولا
 المدعيين وبعلة انه ذكر فيه مرد وميراث مانه فرزندان را وينبغي ان يكتب فيه وميراث
 مانه لا يتم في الارث ويجلي عن نجم الدين النسخي انه قال كتبت الفتوى في جوارث والبنين
 في شرابط صحة غير انه تركت الماء عند قوله وترك ميراثا ولم يغت عطاء بن محمد فقال
 لا الخي يقولك وترك ميراثا الماء حتى افته بصفه وقال صاحب الخلاصة وهذا ليس
 بجلل يدل قوله كذا فلما نصف ما ترك وكذا ولكم نصف ما ترك ازواجكم وقال السيد
 ابو القاسم به من مضايقا فلما بلغ فيها كان اول وان ترك وحصل التوفيق
 وقال صاحب النخبة وغدى هذا المخلل ليس بشي وقوله ورثة من ابيه كاذب لاننا
 الملك بسبب الارث كقولهم اشترى من فلان ومو مفعي الحجر وكانت النكاح على سبب
 صحته وذكر محمد به في الشهادت ادعى دارا انه ورثها من ابيه وشهدوا انها كانت
 لابيه يوم الموت او كانت في يوم الموت يقبل وان لم يشهدوا انه تركها ميراثا
 له لانهم وان لم يشهدوا بذلك صرحا فقد شهدوا دلالة لان ما كان للمراة غلاما لموت
 بصير ميراثا لورثته وكذا لو شهدوا انها كانت في يد ابيه يوم موته يقبل **مخففة** ادعى فيه
 رجل آفة انك سرقته من دراهمي كذا فعاد المدعى عليه ان صلفته انه سرقها فاما
 اعطيكه مثلها فحلف المدعى واعطاء المدعى عليه ثم اراد ان يسترد ما كتبت النسخي نجم الدين

خضر بن ولف بن وفلان مولد
 خضر بن ولف بن وفلان مولد
 خضر بن ولف بن وفلان مولد

في جوابه ان اعيانهم لا يسترهم في دعواه لا يسترهم في دعواه بل يسترهم في دعواه
بما قال له ان يستره وما قبل له الا سداد في الوجهين فقد نص محمد في كتاب الصلح انها
اذا اصطالحا على ان المدعي ان حلف على دعواه فالمدعي عليه يكون صامنا المال المدعى ^{فالصالح}
باطل **مخبر** فبين ادعى على ارضها انها ملكه وفي يد هذا بغير حق وقال المدعى عليه ان مورثي
فلانا كان اشترانا من مورثك ببيعنا بآثا ورثنا منه فعالة ان مورثك كان يقر ان البيع
الذي جرى بينهما بيع وفاقا فاذا رد الثمن على ارضه عليه اجاب بعضهم بصحة دفع الدفع هذا
هذا واجاب مولانا بن محمد الدين بعدم الصحة لانه ادعى انها في يد المدعى عليه بغير حق والآن
اقراتها في بيع حتى فيكون تناقضا قال صاحب المخطط وانا اقول يجب ان يصح على قول من
يجعل بيع الوفا حكم الرهن الا ان يثبت المدعي انما تقبل على ملكية الارض لا على تسليمها و
قول عامة المشايخ ان لم يكن الوفا مشروطا بالبيع والبيع صحيح فلا يصح الدفع للتناقض
وان كان مشروطا فيه فهو فاسد فان ادعى فسخ العقد يصح الدفع والا فلا **مخبر** فيه وفي دفع
دعوى رجل اثبت استحقاق كرم على ارضه فطالبه بعبادة وبشيها فدعى المدعى عليه فدفعه انه صالح
من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر قدر البدل لان عدم بيانه فيما لا يجزى اما القبض لا يفر
وان بين القدر ولم يذكر القبض وقد ادعى الصلح عن الكرم وعن خلافة المستمكة ببطلان
خلافي جسط وجب استهلاكها لا يكون دفعا في حق الفلانة لان الافتراق من غير قبض يبطل

في دعواه ان يستره وما قبل له الا سداد في الوجهين فقد نص محمد في كتاب الصلح انها
اذا اصطالحا على ان المدعي ان حلف على دعواه فالمدعي عليه يكون صامنا المال المدعى ^{فالصالح}
باطل **مخبر** فبين ادعى على ارضها انها ملكه وفي يد هذا بغير حق وقال المدعى عليه ان مورثي
فلانا كان اشترانا من مورثك ببيعنا بآثا ورثنا منه فعالة ان مورثك كان يقر ان البيع
الذي جرى بينهما بيع وفاقا فاذا رد الثمن على ارضه عليه اجاب بعضهم بصحة دفع الدفع هذا
هذا واجاب مولانا بن محمد الدين بعدم الصحة لانه ادعى انها في يد المدعى عليه بغير حق والآن
اقراتها في بيع حتى فيكون تناقضا قال صاحب المخطط وانا اقول يجب ان يصح على قول من
يجعل بيع الوفا حكم الرهن الا ان يثبت المدعي انما تقبل على ملكية الارض لا على تسليمها و
قول عامة المشايخ ان لم يكن الوفا مشروطا بالبيع والبيع صحيح فلا يصح الدفع للتناقض
وان كان مشروطا فيه فهو فاسد فان ادعى فسخ العقد يصح الدفع والا فلا **مخبر** فيه وفي دفع
دعوى رجل اثبت استحقاق كرم على ارضه فطالبه بعبادة وبشيها فدعى المدعى عليه فدفعه انه صالح
من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر قدر البدل لان عدم بيانه فيما لا يجزى اما القبض لا يفر
وان بين القدر ولم يذكر القبض وقد ادعى الصلح عن الكرم وعن خلافة المستمكة ببطلان
خلافي جسط وجب استهلاكها لا يكون دفعا في حق الفلانة لان الافتراق من غير قبض يبطل

يدفعه انه ادعى الارث ثم ادعى الشراء وقيل تناقض لعدم التوفيق اما لو ادعى الشراء
ثم الارث يسمع لا مكانه اذ المشتري قد يغير مبرأنا بان يفتح الشراء بينهما في حصة او بعد
وفاته بان يجد بغيره ويرد او يقول ان شاء وعجز ابناء شرايه وبقى في ملكه ظاهر او صار
ارثا بموته في الظاهر **محرف** فيه دعوى بلفظ سراجه والشهادة بلفظ خانه رد بعلية ان
البيت والسراج غيران وهذا الجواب صحيح في الدعوى والشهادة بالعوبة بالفارسية
لم يكن فيه خلل لان اسم خانه ينطلق على سراجه بالفارسية ولا كذلك بالعوبة **محرف** فيه
دعوى بيع الكنى وفيه باع بحدوده وصحوقه رد بعلية ان الكنى نقي والتعلي لا حد له
وسمى الابنية والشجار التي كانت في الدور والكوائن او المنازل او البيوت او الطواحي
وكذا الكردار وهو الكنى بمعنى واحد **محرف** عرض على شيخ الاسلام السعدي ولم يذكر فيه جده
المدعى عليه فقال المدعى عليه حاضر والاشارة في الحاضر كين فلا يجابح الا ذكر اسمه واسم
ابيه فضلا عن ذكر اجد اما في الغائب فلا بد من ذكر اجد وموقوف اجد عليه وكذا في
توقفي المتاح صبيح لا بد من ذكر اجد وكذا في التقييد في العقال لا بد منه وكان القاضي الامام
ركن الدين علي بن الحسين السعدي في الابتداء لا يشترط ذكر اجد وكان في آفة من يشترط
ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى **محرف** فيه دعوى الشفعة وكان فيه بيان انواع الطلب الثلاث
رد بعلية انه لم يكن فيه ان الشفعة طلب الاشهاد وعلى فوريه من الاشهاد وانه شهد

38 على هذا المحذور والمحدود اقرب اليه من المشتري والبايع لان مدة الاشهاد وقوف
بالتمكن منه عند حصة احد الاشياء الثلاثة اما البايع او المشتري او المحدوفة والعلم
انما طلب الشفعة من البايع صحيح ان كانت الدار في بين والا لا وطلبها من المشتري
صحيح قبل القبض وبيع وانه اذا قصد الا بعد منها وترك الاقرب ان كان الكل في
مصر لا يبطل شفعته خلافا للخطاف والصدار الشهيد وان كان في موضعين او في امصار
فان كان احد هذه الاشياء مع الشفع في موفتره وذهب له مورا فبطلت وان
كان الشفع في مصر وكل منهما في مصر على من فتره الاقرب وذهب له الا بعد او كان
الى الاقرب طريقان وذهب في الطريق الا بعد فيل بطلت وقيل لا ثم اذا حفر الممر
الذي فيه الاقرب او كان الاقرب في مصر الشفع في شرط صحة الطلب ان يكون بجوهر المبيع
او البايع او المشتري من الممر المشهور المعروف خلافا لابي زيد الكبير حيث لا يشترط الطلب
بحصة المبيع وكذا لو كان البايع او المشتري في مصر الشفع في شرط الطلب عند حصة الاقرب
محرف فيه ادعى بكر علي احمد انه باع منى ناقه صفتها كذا وكذا وتعا بضا ثم بعثها من محمد
وتعا بضا ثم استحقها حامد من محمد في مجلس قضاء كونه نسفا بين يدي معين الدين القاضي
بكونه نسفا من جهة علماء الدين العاض بكونه سرقا وبكثرة كونه الملكة بما وراء النهر
وانه حكم بحامد على محمد بالبينة العادية التي قامت بها عند وجوب الحكم له من عليها

واخرهما من بيع وسما ارجا منه المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين
من طاهر نانيا الحكم بخارا من جهة صدر الدين المستور لعل القضا يكون بخارا ونواحيها
للمستحق عليه بالرجوع على بالنقض الذي ادى الى واستد الثمن من فلاح الرجوع
على احمد المحضر المدعى عليه فقبل فعال ليس له على شيء وبر من المدعى رد بعتة انه لم يذكر ان
علم الدين يكون سرقه كان ما ذونا بالاختلاف اولا وبدون الاذن لا يغير معنى الدين
قاضيا وبعلة انه لم يذكر تاريخ تقليد معنى الدين قاضى نفس ليعلم انه هل صار قاضيا
بتقليد علماء الدين قاضى سرقه ابا ام لا وبعلة انه لم يذكر فيه قاضى سرقه ولا به على
نفس مبرغا وانما ذكر ما كبر كوا الملك بما وراة النهر ووراة النفس بما وراة النهر كور كبرية
فهذا لا يغير نفس مذكرة وبعلة انه لم يذكر ان قاضى نفس بالبينة العادلة بحفوة قاضى
نفس قامت بحفوة المدعى عليه وبدونه لا يصح الحكم وبعلة انه لم يذكر ان قضا قاضى نفس
بالبينة العادلة كان بالملك المستحق او على اقرار المشتري بذلك والحكم يختلف وبعلة انه
لم يذكر ان البيع كان ثابتا عند ثابت الحكم سديد الدين بخارا وحكم بالرجوع بالنقض لا يصح
ما لم يثبت البيع عند ثم يحكم بفسخ البيع فيرجع المشتري على البايع بالثمن سواء حكم القاضي
بالرجوع اولا وبعلة انه لم يذكر ان صدر الدين كان ما ذونا بالاختلاف حتى يصح
حكم ما به سديد الدين ولا بد من ذكره على ما مر وبعلة انه المدعى ادعى الثمن من الدرهم

39 ولم يقل مثل تلك الدرهم راجح في البلد وان لم يوجد مثلها في البلد او لم يكن راجح
ينبغي ان يذكر قيمتها المعلومة في هذا اليوم فاما دعوى الثمن مطلقا فلا يصح وحكم
عن القاضي الامام الاشعري انه حين قلد القضا بسرقه كان لا يعمل سجل من كان قاضيا
قبله ويقول انه كتب في سجلاته وانه اليوم قاضى القضا بسرقه وبما وراة النهر وقاضى
سرقه ليس قاضى بخارا فيكون كلامه هذا كذا كذا وكيف يكون الكاذب قاضيا وبعض
مشايخ زمانه اجابوه عن هذا بان الاول كان قاضى اكثر كور المملكة بما وراة النهر ولا اكثر
حكم الكل في كثير من الاصطلاح فجاز ان يقول قاضى ما وراة النهر **قضا** كتب في بيع اجزاء النسخ
فيه باع سها واحدا من سهمين جدود وهذا السهم رقة مشايخ سرقه بعله ان احدود
انما يكون للمغزى لللسان قال الشيخ الامام نجم الدين النسخي والصحيح ان هذا ليس بخلل
فقد ذكر ابو جعفر الطحاوى في شروطه في مواضع اشترى منه النصف بكذا جدود هذا
النصف قاله وسمعت من السيد الامام الاجل ابحاج محمد بن ابي شجاع يقول لا احفظ من
والدى في هذه المسئلة شيئا ولا رواية عن اصحابنا في ذلك فذكرت له ما ذكره الطحاوى
فاستحسنه واخذ به بعد ما كان يقول قبل لا احفظ عن والدى في هذه المسئلة شيئا
ولا عن اصحابه رواية فيها وهذا لان في ذكر احدود ليس ما يدل على الافراز الا يرى
ان ذكر السهم لا يدل على الافراز فكذا ذكر **قضا** كان فيه مكتوبا اول يوم الا بان

هذا كذا وكتب بعد وتعا بضا في التاريخ المذكور في خطي كانه يقول في التاريخ المذكور
فيه لانه بشرى التعا بضا الذي موكم العقد في زمان واحد وانه لا يكون فيكون خطأ
لان التعا بضا يكون بعد العقد فلو كتب وتعا بضا في اليوم الذي وقع فيه او في اليوم
الذي باشر العقد فيه يجوز لكن الصحيح ان يكتب وتعا بضا بعد ما باشر العقد في اليوم
الذي باشر العقد فيه **مخبر** في الاجازة الطويلة رد بعلته انه لم يزوج بقبض مال الاجازة بل
قال وتعا بضا صحيحا ولا يكتفى بهذا فان المصاير لو قبض المحدث من الآب ثم سلمت اليه
كان تعا بضا صحيحا بدون دفع المال واذا لم يثبت قبض مال الاجازة صير كالم يبيع
بغينة مال الاجازة ديناه تركة وبعضهم زيفوا هذا الطعن وقالوا المعبر في قواعد الشرع
مفهوم الناس ومفهوم قوله وتعا بضا قبض الموقوف الآبوة وقبض المصاير **مخبر**
فيه ادعى على آخر ان والد المحقر هذا فلان آبوه منى محدوه كذا بكذا اجازة طويلة وسوته
ثم مات وانقضت الاجازة بموته فصا مال الاجازة ديناه تركة رد بعلته انه لم يذكر ان
الآب قبض مال الاجازة وبدونه لا يصير ديناه تركة كما رد بعلته انه لم يذكر تاريخ اول
موت الاجازة وآف ما يعلم مقدارا بقى من مال الاجازة وبعلة ان متها لو انتهت لا يجب
على الآب شي من مال الاجازة فلا بد من بيانه **مخبر** كتب فيه على ان يزرع المصاير ما يولد له
قبل لا ينبغي ان يكتب كذلك لان كلمة شرط فدراعة المصاير بنفسه عملا بقتضيه العقد فيكون

شرط مفسد للعقد ولكن يكتب ليزرع ما شاء لانه يكون بيانا لغرضه لا شرطا قال صاحب
المحيط وهذا القول عند في غاية الزبافة لان انتفاع المستاجر بنفسه من قبضة الاجازة
لانها شرع ذلك ولان اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يكون مفسدا اذا كان لا لغيره
فيه منفعة بالاجازة او لاجل ما موقوفه عند آب يوسف به اما اذا لم يكن كذلك كالوشرع
طعنا على ان باكله المشتري لا يفسد وهدمنا كذلك ولولم يذكر في عقد الاجازة ما يزرع
في الارض ذكر في اجماع الصغار ان الاجازة مائة وذكر في مواضع كذا انها صحيحة استحسانا
ولو كتب على ان يزرع المصاير فيها كذا قيل يكون فاسدا لان زراعة شئ بعينه عمالا
يقتضيه العقد ولما فوفيه منفعة وقيل هذا كقول يزرع كذا في كونها بيانا لغرض لا لغيره
فلا يوجب الفساد وانه لو ترك ذكر ما يزرع يفسد العقد على رواية اجماع القبر فكيف
يكون بيانه مفسدا **مخبر** فيه دعوى المصاير على الموقوف آبوه من ارض كذا وسمها الى ثم اشد
بيع على هذه الارض بغير حق رد بعلته انه لم يذكر آبوه ما موقوفها وهذا لا بد منه لان
الاجازة من غير المالك لا يصح وان ملكه بعد ذلك هكذا ذكر في المحيط والفصول والعلل
وذكر في الخلاصة قال به فمذا اخلل ليس بصحيح لانه ادعى الاستيجار من المدعى عليه والمسئلة
منصوصة على ان المدعى اذا ادعى السرا من المدعى عليه لا حاجة الى ذكر الملك واذا ادعى
ما غير المدعى عليه يشترط ذكره واذا قال انه سلم فهو بمنزلة ذكر الملك وفي محضر الاجازة

توكر التسليم ويعتد ان لم يذكر آية من الاراضى وسمى فدين ولا بد منه اذا جازت لا معار
المشتري قبل القبض لا يجوز اما على اختلاف الذى في بيع العقد قبل القبض كما ذهب اليه
طائفة او على الدوام كما ذهب اليه ائمة اخرى قال في الخلاصة وتخلل الصحيح انه لم يذكر ان المتأخر
في يد الآخري يوم الاجارة ولو كان ملكه ولم يكن في قبضة لا يبيع الاجارة ويعلم انه لم يذكر انها
صالحة للزراعة وقت العقد لان الاجارة لا تستاع فمحلها ما يصلح للزراعة وقت العقد
ولما لم يخرج اجارة السجدة والحجس فان قلت اما يكفي قوله استجارها حتى قلت لا الصالح
ان يظن ان كونها بحال يصلح للزراعة يعمل المتأخر يكفي لصحة العقد وان كانت غير صالحة
لها وقت العقد **محرر** فيه دعوى ورثة المتأخر مال الاجارة المنقضة بالموت رد بعله انه
لم يبين ان المتأخر ما اذا لان من الاحوال لا يجوز اجارة كماله كماله بوجوه البتة لبيها او
شجرة لباكل ثمرتها واذا لم يحز لا يملك المتأخر ما قبض واذا بغي المتأخر في يد المتأخر من كونه
علة الاقل من المسح ومن ابره المثل وبغدره يتقاصان واذا كان مال الاجارة من جنسه
وبعد التقاضي لا يمكن المتأخر من الاسترداد **محرر** فيه دعوى بقية مال الاجارة المنقضة
ذكر فيه حق فلان وكان اصله من نفعه ووكيل عن اخيه فلان واحضر فلان واوعى ان
هذا المحض آج من ابناء فلان اراضه كذا بكذا اجارة طويلة حرسونه وانفسخت من الاجارة
بموت ابناء قبل قبضه شيئا من مال الاجارة من المتأخر هذا وصار هذا المال وهو كذا اميرنا

لنا انما وبنار انا ومنه بعض بعض ما معنى من مدتها ونفسه بابره ابيها
الموجود هذا في حيوة وطالبه فواجب عليه الدفع بالاجارة ما خلا هذا البتة
ليقبض حصته نفسه بالاصالة وحصته موطوءة بالوكالة رد بعله ان دعوى الابرة
على هذا الوجه فاستد لانه انما يبيع الابرة بعد وجوب هذا المال على المتأخر وبعد
سببه وموانفساخ الاجارة وما لما حال حيوة المتأخر غير واجب على المتأخر
حتى يبيع الابرة اذا الاجارة قايمة بينهما بعد ومنع العلة غير صحيحة لان دعوى الابرة
ان لم يبيع فذلك امر عليه فلا يوجب له خلافا في دعوى بقية مال الاجارة وان صح
فذلك امر له وعله اخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعى عليه ان يدفع مال الابرة
المدعى المدعى ليقبض حصته نفسه بطريق الاصالة وحصته اخيه الكبير بطريق الوكالة
والوكيل بالخصوص لا يملك القبض عند زفره وعليه الفتوى فلا يبيع مطالبته بخصته
الموكل على ما عليه الفتوى **محرر** ذكر فيه ابره المتأخر عن مال الاجارة ومطالبة الوكيل
المدعى عليه بالاداء رد بعله ان ذكر الابرة لا يبيع فان مال الاجارة غير واجب على المتأخر
في حيوة المتأخر حتى لا يبيع الابرة فان الاجارة قايمة لم ينفسخ لكن عدم صحة الابرة
على المدعى فلا يوجب خلافا في دعوى بقية مال الاجارة ويعلم ان الوكيل بالخصوص لا يملك
القبض عند زفره وعليه الفتوى وقد مر ولو كان المدعى هذا وكيله بالقبض فمال المدعى دفع اللى

ان اباك قد قبض من كذا من اخطه ضامن مال الاجارة الذي تدعيه رد بعلته
انه لا يفتح دعوى الدفع كما ان مال الاجارة غير واجب على الموردين في حياة المسافر قبض
الخط لا يستدعي وجوب المال على الاب وبطلان انه لم يذكر انه دفع الخط عوض وقبض
المسافر الخط عوضا لا يبرر عوضا ما لم يوجد الدفع من صاحب الخط بجهة العوض **مخبر**
فيه ادعى روزبه بن عبد الله الضدي على فلان كذا وذكر فيه ان الدعي عليه هذا كان اقرار
بذلك طابعا اجاب شيخ الاسلام على الضدي انه غير صحيح بطلان ان العلم لا يفتح بالنسبة
على هذا الوجه ويجب ان يكتب ان عبد فلان او مولى فلان اذ المعنى يعرف بمولاه فان
كان مولاه معتقا ايضا لا بد من ان ينسب الى مولاه ايضا فان كان المولى الثالث معتقا
ايضا لا يابس بنكر نسبه المولاه لان المولى الثالث بمنزلة اخوة النسب فيجوز ان ينسب
عليه قلت وقد مر عن ركن الاسلام الضدي انه كان لا يشترط ذكر احد في الابتداء
ثم اشترط في آخر عمره وهو الصحيح وعليه الفتوى وبطلان انه لا بد من بيان ان روزبه قوا
عبد ما دون حتى يكون الاقرار له او عبد مجبور حتى يكون الاقرار لمولاه **مخبر** فيه حكم نائب
قاضى سمرقند وبطلان انه لم يذكر ان قاضى سمرقند ما دون له بالاختلاف حتى يتخذ حكم
نائبه وبطلان انه ذكر فيه وقاضى سمرقند كان قاضيا من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل كان
من قبل الخاقان محمد و محمد كان من قبل الملك سنجر الا ان هذا لا يصلح خلا لا القاضى اذا

412 كان معتق في بلد من جهة الولاية والولاية كان ما دون بالتقليد من قبل الملك كان
معتقا من قبل الملك وولاية الملك سنجر كانت ظاهرة على اصل سمرقند في الابتداء فيصح
تقليد اياه وبطلان انه لم يذكر في شهادتهم قالوا ما وقعت فيه الدعوى ملك هذا الدعي في
يد هذا الدعي عليه بغير حق ولم يقولوا فوجب على الدعي عليه ان يعبر عن هذا الدعي
وتسليمه الى الدعي وقد اختلفوا في اشتراطه قال بعضهم لا بد من ذكر من لا يتبع لاصد فيه
بحال الطعن كذا في المحيط والفصول وبطلان انه ذكر في آخره وجعلت حكمي هذا موقفا
على امضاء القاضي الذي ولاه فقد اخرج من ان يكون حكما لان الموقوف على الشرط
لا يكون حكما في الحال وهذا اطلاق قوى لو حصل الحكم على هذا الوجه اما لو حصل الحكم مطلقا
والكاتب كتب على هذا الوجه فاما يوجب خلافا للمكتوب لانه الحكم **مخبر** فيه ادعى اجارة
العبد ادعى عبدا في يد آخر انه اجرت هذا العبد من ذى اليد من كل يوم بدرهم وذكر في المحضر
بعد كلمات وقد سلم اليه وقد مضى كذا يوم فوجب عليه تسليم هذا العبد الى مع كذا من الابوة
رد بطلان انه لم يذكر من الاجارة وكل يوم حتى يتخذ فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذي
وقع فيه الدعوى قد انعقد فيه عقد الاجارة ويكون للمساكين العبد فيه والانتفاع
به فكيف يصح مطالبته اياه بتسليمه اياه وبانه لو كان ذكر لما منع وهذا اليوم الذي وقع فيه
الدعوى من جملة تلك المدة كما ذكره وبطلان انه ذكر بعد كلمات وسلم اليه ولم يذكر وسلم العبد

اليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد لاصحابه انه سيم شيئا آخر فلا يستقيم دعوى تسليم الابوة ونحوه
رشد الدين فيها لا بد ان يذكر كون العبد مسلما الى المصاب في المنع واما طلب تسليم العبد
لا يصح لانه اذا انقضى بيع العبد امانة في يد المصاب وليس عليه تسليم العبد واما عليه التحلية
لكننا نقول طلب تسليم من المودع يصح ونحل ذلك على التحلية **مخبر** فيه ادعى فلان على فلان
مالا معلوما فصالحه على الف درهم وقبض بدل الصلح وابراهمة المدعى عن جميع دعواه وخصومة
ابراهمة عما قبل الصلح غير صحيح لانه لم يبين المال المدعى فلا يعلم ان الصلح وقع اسقاطا
او معاوضة صريحة فقبل قبض بدل الصلح في المجلس وغير صرف ولم يتوض للقبض في
المجلس فتح من الاحتمالات لا يمكن القول بفسخ الصلح اما الابراهمة فقد حصل على سبيل التهميم
فلا يصح دعواه عليه لمكان الابراهمة العام للمكان الصلح كذا في محاضر المحيط ورواية القبة
ابراهمة بعد الصلح عن جميع دعواه وخصومة صحيح وان لم يحكم بفسخ الصلح توافقا وذكر
في الفتاوى اذا جازى الصلح بينهما وكتب في الصلح وابراهمة كل واحد منهما صاحبه عن جميع
الدعوى ثم ظهر ان الصلح وقع فاسدا بنسوة الابنة واراد المدعى ان يرجع في دعواه
لا يصح الابراهمة السابق والمختار انه يسحب الدعوى لانه ابراهمة في ضمن صلح فاسد فلا يملك
به وذكر في المحاضر العليا بادية وقدم قبل هذا انه اذا لم يذكر المدعى اصلا صلح الصلح
على ما عليه الفتوى **مخبر** فيه دعوى رجل على اخوانه كان دفع الى ابنة الف درهم مضاربة

بالنصف ودان به في اربابا ازانة مات قبل قسمة هذا المال وقيل دفع راس المال
الى جملته لهذا المال فصار ذلك دينه في تركته قيل انه مردود ان كان ادعى راس المال
والرجح ولا بد من بيان قدر الرجح ومقبوله ان كان ادعى راس المال وصح **مخبر** فيه ادعى
على اخوانه درهم قيمة عين استهلكها من اعيان مال المدعى بسم قد فرد المخطو لو جردا
انه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان من الاعيان ما يكون مضمونا بالقيمة عند الاستهلاك
ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك ولعل من العين مضمونة بالمثل فكيف يستقيم
دعوى القيمة مطلقا ولان من اصل اية ضيقة به ان حق المالك لا ينقطع عن العين بفسخ الاستهلاك
ولهذا جاز الصلح عن المقتضيه المستهلك على اكثر من قيمته واما ينقطع حق من العين يستعمل
الى القيمة بقضاء العاقبة او تبرأضها قيل ذلك يكون في العين فيكون الدعوى واقعة
في العين فلا بد من بيانها وبطلان انه لم يذكر من الالف قيمتها بسم قد جردا ونحوه
باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك **مخبر**
فيه ادعى على اخوانه امانا فلانا كان قبض من الف من من الخطه وبين اوصافها قبضا
موجباً لاد ومكدا اقرارا فعال تراهم ارمي كندم باكيره ميان سرقة بر ما يوزن اهل
بخارا بان است اقرارا صحيحا وصوقه فيه شفا ثم توفى المورث هذا قبل ان يرد على شيئا
من من الخطه مجملها فصارت من الخطه مضمونة لهذا الذي حفره تركته واختلف

من الورثة اقاله هذا ومن جلة تركته في يوم الذي من الخط المذكورة فواجب عليه اداء
مثل جنح الخط المذكورة فيه الى من من الخط وشهدوا على اقرار الميت بذلك رد
بعلة انه ادعى اولا قبضا موصيا للرد والعقب المطلق خصوصا بصفة كونه موصيا للرد ينفرد
الى الغصب كذا الاخذ المطلق واقرار بقوله تراه من استاقرار بالوديقه والشهود وشهدوا
على هذا الاقرار فلم يكن الشك في موافقة الدعوى وبعلة ان المضمون باءا الفمان به
ملكا للفمان فيتحقق معاملة الخط الموزونة تجنسها من الفمان ومضى كماله فلا يصح دعواها
بالوزن والمتر في هذه الصورة قيل وبعلة انه قال فواجب عليه اداؤه من التركة والى
عليه لا الاداء وهذا الطعن ليس بصحيح لانه اصل الوجوب في التركة وللوارث ولاية الاختصاص
بالاداء من مال نفسه فيصح دعوى الاداء من التركة نظرا الى الاصل **مخفف** فدعى على آفة قبض
من كذا ورعا عليه وبين جنسها وصغرها بغير حق واستهلكها فواجب عليه اداؤها ان وجد
والا اداؤه قيمتها فكان قيمتها يوم القبض كذا واليوم كذلك قال بعضهم انه في الدعوى خلا لانه
لم يذكر استهلاكها بغير حق ويحتمل ان يكون الاستهلاك بامر المالك واعترض على هذا التاويل بان
الاستهلاك ان كان لا يصح سببا لمكان الاصل منها فالغصب باق كان لا يجاب الفمان
وقد قال قبض مني بغير حق واجيب عنه بانه يحتمل ان المالك رضى بقبضه الدراهم واذا رضى
بقبض الغاصب قد كان الغاصب قبض الحفظ براءه عن الفمان ذكر شيخنا الاسلام خواجه

في آخره بآية العرف واكثر المتباين على ان هذا الحلال المزبور ليس بجمل لان القبض بغير حق
يصح سببا لوجوب الفمان وكذا الاستهلاك الا ان امر المالك بالاستهلاك واجازة قبض
الغاصب براءه عن الضمان وليس للمدعى ان يتوض للمبرئ عنه نفيا او اثباتا الا اذا ادعى
المدعى عليه شيئا من ذلك فيكون دفعا للدعوى الا ان يشترط بيانه على المدعى ان قلنا
لولا ان الاستهلاك في هذه الدعوى وانما ذكر القبض بغير حق هل يؤمر بتسليم عين تلك الدراهم
قلنا ينبغي ان يؤمر به لان الدراهم والذات غير يتبعان في الغصب كما في السرقات والبر
فان عجز عن ذلك فتسليم مثلها فان عجز عنه فبيعها فان قلنا هل له ان يطالب المدعى عليه
اولا باحضار تلك الدراهم ان كانت قائمة بقيم البينة عليها كما هو الحكم في المنقولات
قلنا قال بعضهم له ذلك لا ينافي ما صاحب المحيط لكننا نقول لا يستقيم ذلك من لان الا
في المنقولات ليسير الشهود والمدعى اليها والدراهم يشبه بعضها بعضا بحيث لا يمكن التمييز
والاشارة الى عين الدراهم المغصوبة بخلاف سائر المنقولات لانها يوفق ظاهر الا اذا
كانت على الدراهم علامة يمكن لها تمييزها من جنسها فيشرط احضار **مخفف** فدعى على آفة
انه باع منه قطعة من الاطلس المودع وبين طوله وعرضه وكذا وقلنسوة معوتين بالبر
بكذا وانه اشترى منه وانه البايع سلمها اليه فعقبها من غير تسليم الثمن فواجب عليه اداء
الثمن المذكور وبين شرائط العقد من البلوغ والعقل وغيره فطالبه بالثمن وانكر ان يضمن

الشراء ووجوب الثمن عليه واقام بينة على قوة عا ربح بعض الخطين انه مردود
بعده انه لم يذكر ان المبيع كان ملك البائع وجاز ان كان باع ملكه غيره بغير امره فلا يوجب
المطالبة بالثمن وبعده انه لم يذكر في بيان الطول والعرض انه بذراعي اتي بلد وان يتفاوت
في بيع المبيع مجهولا قال صاحب المحيط وكلاما ليس بخلل اما الاول فلان قوله وسلم بمنزلة
قوله باع وهو عليك وهي مسئلة كتاب الشهادته واما الثاني فلان المدعى بتسليم المبيع هو الثمن
ولا جهالة فيه فلا يفرجهان قدر المبيع انما اخلل فيه انه قال وانه اشترا ما منه وقبضها ولم يقل
اشترى من وانه باع من وسلمت واشترى ما بعد ما باعها منه جمله وسلم اجده اليه وانه قبض الجملة
حتى يتوقف الكل ذلك ولعله اشترى القطعة دون العلتين لان قوله اشترا ما كما يجوز
ان يضاف الكتابة فيه الى الجملة يجوز ان يعرف الا احديها ومع هذا الاحتمال لا يستقيم دعوى
كل الثمن ولا بعضه ايضا لجهالة المقبوض فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال
وهو كلمة من او ذكر لفظه بجملة اما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذ لم ينزل الاحتمال
في المبيع والمسلم مجهولا فلا يستقيم دعوى كل الثمن ولا يستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس
بمعلوم حتى يستقيم دعوى الثمن **مخبر** فيه ادعى فلان على اخوانه دفع اليه تحت ديباج عدد
كذا وصفت كذا ولونه كذا وطوله كذا ديباج كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة وما ادعى عليه
احضار ذلك كله ليقيم البينة عليه وانكر المدعى عليه القبض اصلا فاقام ^{المدعى} البينة على اقرار

المدعى عليه انه كان قبض من ذلك لكن رده اليه اجابوا بان فيه خللا وموانع لم يذكر فيها ان 45
المدعى كذبه في قوله رده عليه ومنه لانه لو صدق في الرواية لم يبق له حق الخصم قال
صاحب المحيط وعندنا ان هذا البيع بخلل لان طلبه احضار الترخ من تكذيب له **المدعى** في
دعوى امراته من لا في بد او شراد من والرواية نعم بعضهم ان فيه خللا بعده انها ذكرت في دعوى
انه باع منها بديار كذا وهكذا اقر البائع بهذا البيع بهذا التاريخ وهذا يوجب خللا
لانه اضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان قبل ذلك وهذا فاسد
لما ان الاقرار لو حمل على ما قبل البيع يكون باطلا ولو حمل على ما بعد يكون صحيحا والآل
في تصرف العاقل ان يصح لا ان يبطل ونعم هذا الزاعم ايضا في لفظ الشهادة خللا لانهم
قالوا شهد انه اقر بالبيع شهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المثل ملك هذا
المدعى بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور فيه البيع اذ الاقرار لا يصلح سببا ولا شهادة
لم على البيع فكانت الشهادة باطلة واجواب عنه بوجهين احدهما ان الشهود اذ شهدوا
على اقراره بالبيع والشراء من المدعى فقد ثبت البيع والشراء بشهادتهم ولكن بناء على
الاقرار والبيع سبب للملك والى انهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على
البيع ولعلهم شهدوا على البيع لكن لم يشهدوا في الاقرار على البيع بل شهدوا على اقراره اولا
ثم شهدوا على البيع بل شهدوا وهو الموجب للملك فلم يكن فيها خلل **مخبر** فيه ادعى على اخوانه

دينار انيسابورية جتق دينا لازما وصفا واجبا بسبب صحيح ففكر فيه واقر المدعي
عليه هذا اقرار صحيحا ان هذه الدنانير عليه بسبب اشتري من هذا المدعي كذا متنا من دهن
التمر الصافي وبين اوصافه نرا صحيحا فواجب على المدعى عليه هذا التسليم من الدنانير
المذكورة فيه الى هذا المدعي قبل ان الدعوى فاسد من وجهين والشهادة غير مطابقة لما
اخذها اذ ادعى اقرار بهذا المال المذكور ودعوى المال بالاقرار غير صحيحة عند عامة العلماء
لان حقه المال دون الاقرار حتى لو اراد حلفه بخلاف على نفسه الحق لا الاقرار فاذا ادعى الاقرار
فقد ادعى بالبسحق له ولان السبب الموجب للمال هو البايعة او الافراض وكبح لا الاقرار فاذا
عرض عن السبب ادعى الاقرار دل على انه كاذب في الدعوى والى انه لم يذكر ان الدهن
المبيع كان موجودا وقت البيع في ملك البايع حتى يبيع البيع اذ على تقدير عدمه او بعضه
لا ينعقد في الكل او البعض كثر ما في الباب انه ذكر قبضة قبضا صحيحا وهذا لا يكفي لعقده
وجوب ثمنه لو حين اذما ان يحتمل انه لم يكن موجودا ولا مقبوضا لكن الكتاب هكذا كتب
والى انه يحتمل انه لم يكن موجودا وقت البيع وانه حصله البايع وتسلم اليه اذ لم يذكر فيه
وقبضه في مجلس الشراء غيب الغيب عن مجلس الشراء وبهذا التسليم لا يصير سببا لوقوعه باطلا
حينئذ والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينعقد ولا يصير سببا بالتعاطي ايضا لان البيع وقع
باطلا والتسليم بناء على ذلك العقد الفاسد واما يكون البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم

بناء على العقد الفاسد كمن اقر داره او ارضه ومشي مشغول بمناعه او زرع ثم فرغ وسلم 146
لا ينقلب الا جازع جائزة ولا ينعقد بينهما اجارة مبتدأة بالتعاطي ايضا لان التسليم
حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا مهمنا وبعض العلماء احتجوا من الدعوى واجابوا
عن وجهي الفساد هذين اما عن الاول فان دعوى الاقرار بالمال انما لا يصح اذا قال
عليك كذا او عن العيين ملكي لانك اقررت له به ودعوى المال من متعدي بحكم الاقرار
اما اذا ادعى المال مطلقا ثم ادعى اقرار بالمال مع دعوى المال فلا يوجب خطا ودلالة
ترك ذكر السبب على الكذب ممنوعه واما عن الثاني فانما يجنب الى بيان وجود الدمن عند
البيع اذ ادعى بيع الدمن وشهد له الشهود ببيع اما مهمنا فقد ادعى اقرار المدعي عليه
بشراء الدمن وشهد له بالقرار بذلك واقرا الانسان من حصل بتعدي صحيح ثبت
حكمه في الصفقة فيما مدعى عليه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة على التعدي والفرق بينهما
عرف في مواضع قال العبد الضعيف يقبل اذ حسنة واما ما ذكر من ان المبيع يحتمل انه لم يكن
موجودا ولا مقبوضا ولكن الكتاب هكذا كتب فبني نظري قوتي واستحال فرقي اذ المفنى
انما يبنى بالهجة والساد والخل والف وبناء على ما في المكنوب لا على تحقق الواقع وانه
ولي الارشاد واما بيان ان الشهادة لا يطابق الدعوى فان القبض ذكر مقيد بالقبض
المضروب في قوله قبضه منه قبضا صحيحا ومطلقا في الشهادة على اقرار المدعى عليه في قوله

قبض كردم قبض كردن درست وكان ينبغي ان يذكر وان اقرار وقبض كرد عش **خضر**
فيه دعوى جناز على من اجله **علا** وكانه يسبح الخبز على الناس وبأخذ ثمنه وهو الذي يستحق
صاحب دكان يدعي صاحب دكان مبلغا معلوما من المال بسبب انك سرقت من مالي من
اثان الخبز كذا درهم في متع كذا وبسبب انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس
من اثان خبزك ونقصت الوزن من الخبز الذي بعت منهم للمشتري بمقابلتها الا اني لم اجس
من مالك شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كله فواجب على المدعي عليه هذا احضار من الدرام
المسروقة مجلس القضاء ليقوم المدعي البينة عليها نظرا بعضهم ان من الدعوى صحيحة لانه لو ثبت
اقرار المدعي عليه لذلك كانت الدرام محبوسة عوضا خباز المدعي ظاهر فيكون المدعي عليه
يدعوا ان جسمها بمقابلته ما نقص من الخبز للناس مدعي خلاف الظاهر فلا يصدق على المدعي
ما لم يثبت ذلك ومنه الدعوى وان قرأت صحيحة من حيث ان الخباز يدعي ان الدرام الماخوذة
صفه وصاحب الدكان ينكر فيكون القول قوله الا ان يكون موالمدعي فيكون اثبات ذلك
عليه في فاسق من وجوه احدها ان عاية ما في الباب انه يريد اثبات اقراره باصد الدرام
على وجه المدعي الا انه اذا ثبت انه نقص من الاخباز البيعة واخذ الثمن ما كان الدرام
التي هي بمقابلته للمنفصان ملكا للمشتري فلا يكون للخباز ولاية طلبها فيكون اقرار المدعي
عليه بذلك اقرارا للمشتري لا للخباز فكان حتى الخصومة لا صاحب الدرام لانه ما نقصهم من الخبز

477 الذي باع منهم واخذ الثمن كان عليه رد ذلك اليهم وكان حق الاسترداد ولم لا هذا الرجل
اذ ليس هو بختم غنم وثانها انه ادعى مبلغا من الدرام باعتبار حساب كل يوم خمسة دراهم
بهذا السبب المذكور في متع خمس سنين ويعلم بقينا او ظاهرا ان الدكان لا يكون على العدة في هذه
المتة بل يتعطل في بعض الايام باعتبار تجديد اصلاح التنور والعمارة وموامر متعارف
معها وظاهر ان يكون دعوى هذا المبلغ المعلوم باعتبار حساب كل يوم في جميع من الدرة
كذلك محض ودعوى باطلة ظاهرا فلا يسبح وثانها ان طلبه احضار الدرام مجلس القضاء
لاقامة البينة عليها كلام لغو فاسد صايح من قبل ان وجوب احضار المدعي للاشارة وقت
الشهادة والدعوى وانه ادعى اقراره باخذ خمسة دراهم كل يوم ويقوم البينة على اقراره
بذلك لا على حايثه القبض فكيف يمكن للشهود والاشارة الى دراهم معينة محض على ان
ذكرنا غير مرة ان الدرام المدعاة لا يثبت احضارها لانه يشبه بعضها بعضا فلا يمكن التميز
والاشارة **فيها** ادعى على واحد من ورثة الميت انه قد اوصى له ثلث ماله في حال حيوة حال
كونه عاقلا بالغنا واحضروا مجلس الشيوخ فاقاموا من ذهب فضة فيروزج وادعى على الورثة
ان هذا الحاقم الذي في يدك من جملته ثمة الميت التي خلفها وقد اشار الى حاقم ذهب فضة
فيروزج فواجب عليك دفع الثلث المساع من هذا الحاقم الى حكم من الوصية وانكر الورثة
المدعي عليه الوصية فاقام المدعي بينة على وفق دعواه واستغنى عن صحة الدعوى فافسوا بنفسه

هذه الدعوى واضلغوا في غلة الفساد وقال بعضهم بطله انه لم يذكر فيه انه ارض طائعا
ويجوز ان كان مكره في الابطال والوصية مع الكراه باطلا وقال بعضهم ان طلب تسليم الثلث
المساع من اتمام لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء ان يجر متصور بتسليم الكل
محرف فيه دعوى الوصي على زوج موصيته انها اوصت بثلث ماله على وصايا التوبة المعلقة
وسماها وعدا اريضا صحيحا واوصت انما اخذها هذا وامرته بتفويض هذه الوصايا فادعى
عليه ان في بيع من تركها مساع كذا قيمته كذا وصفت كذا فواجب عليه احضار هذا المساع على
الدعوى يتمكن هذا الوصي من تنفيذ الوصايا المذكورة او احضار ثلث قيمة المذكورة فيه
ان كان استهلكه قبل ان يخل وضلله انه لم يذكر قيمته يوم الاستهلاك فانه اذا لم يذكر ان قيمته
بغير حق يكون امانة في يد الزوج ظاهر اذ قيمة يوم الاستهلاك ولعل قيمة يوم القبض
اكثر منها يوم الانلاف ثم الوجه الصحيح في تنفيذ الوصية فيه ان يقول الوصي للزوج فواجب
عليك احضار هذا المساع وتسليمه الى من ابيعه واخذ منه الثلث ان كنت متواكفونه من تركها
والا فلا يتم الا بالبيعة على ذلك **محرف** فيه ادعى على امراته نكاحا بشرابط الدعوى فقامت
البينة في دفع دعواه النكاح عليها انه طلقها ثلثا ثم اقام الزوج بيعة في دفع الدفوع انها
اقرت قبل دعواها الدفوع هذا بعد الطلقات الثلث وتزوجت بآخر وادخل بها ذلك الزوج
ثم طلقها واعتدت منه ايضا وزوجت نفسها منه على ما هو معلوم بمشهد من الشهود والعدول

48 وانما اليوم اذا كان دعوى انقضاء العتق من مائة متع بثلث ذلك كله اي بتسوية مثلها
انقضاء العتق من اثنى مائة ستمائة وكبارهم بثلث المحرف ومساخ بخار ابيهم العتق وهو
اختيار شيخ الاسلام على السعدى ولا يندفع دعواها احرمه بذلك لانه يدعى اقرارا بهذا
الاثبات ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالسنة غير صحيحة من المدعى المذكورة في شرح ادب
القاضي ولان باقرارها بهذا يثبت التناقض في دعواها قيام احرمه العليظة لكن البينة على
احرمه العليظة لا يقتضيه دعواها فانه لو ثبت اقرارها بانها استأجرت شهودا لا يبطل
بينهما ذكر هذا الدليل في المحاضر العليا بادية قال صاحب المحيط وعندى ان دعوى دفع
الزوج بهذا صحيح كما افق مسايخ سمرقند لان دعوى الاقرار في مقام الدفع صحيح فالزوج
يدعى النكاح عليها وانما دعوى الاقرار لبيان كونها مبطله في دعوى الدفع وانما لا يسمع
لاثبات تخلف المدعى بالاقرار اليه اشار في **اجامع جلد** وروى من يلقى مروية ان بان ملكية
جبل وفيه يقول فلان القاضي صاحب المطام والاطعام الشرعية يكون مروية نواصبها من قبل
السلطان فلان هو مجلس حكمي بها بشاري كذا رجل ذكر انه فلان بن فلان واحضروه ضما
ذكر انه فلان بن فلان فادعى عليه بحرف منه قالوا وفيما ذكر انه منا خلل من وجهين احدهما
انه كتب هو مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمروية نواصبها فتقوله بها بثلث الاثبات
الاكون مروية الاثبات الا نواصبها وعلى تقدير الاثبات الا نواصبها فحكم فيها لم يرد المروية

شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه مال اكثر المشايخ وهو ان يكون في ادعاء العاقل
 الخفاف وقال صاحب المحيط وعندي ان هذا ليس بخلل لان المصير على رواية النوادر
 ليس بشرط فكان قضاؤه في غير المصير في فصل مجتهد فيه فينفذ وان كان ذكر فادعى عليه
 بخبر منه ولا بد من التفرغ بذكر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي اصفه معه بخبر من هذا
 المدعى عليه كما في اول المحاضر ثم ذكر فيه جملة صفة كذا على فخذ كما صفة كذا وسنة كذا وقيمة
 كذا وهو مخير مجلس القضاء وانما رايه انه ملك المدعى هذا وصحة ثم قال وفي المدعى عليه
 بغير حق وينبغي ان يقول وفي المدعى عليه هذا ثم ذكر فواجب عليه قهر البعثة ولا بد من ان
 يقول فواجب على المدعى عليه هذا فمريه عن اجل المدعى هذا ثم ذكر واعاد به الما بين
 وعسى لم يكن في بين بان كان ورثة ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه هذا فينبغي ان يذكر
 مكان لفظة الاعادة لفظة التسليم فيقول وتسلم الى المدعى هذا ثم ذكر بعد المسئلة والاعاد
 فاحص المدعى شهودا فشهدوا ان المدعى ملك المدعى وفي المدعى عليه بغير حق فترك الاشياء
 بطله هذا عند ذكر المدعى والمدعى والمدعى عليه ولا بد من ذلك ثم ذكر عقيب ذلك وانشاوا
 الى المتداعيين هذين وقدمتهما انه لا ينبغي عن ذكر الاشياء عقيب ذكر كل واحد منهما
 لان اهم المتداعيين يتناول كلتا منهما فلعلهم اشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشياء
 الى المدعى عليه وبالعكس وعند ذكر اجل يجاب الى الاشارة الى اجل الا اذا كان ذكر قار

الى المتداعيين ووجه واجوب ما يكون في المحضر والسجل الانسان في مواضع الاشارة في
 لفظة الشهادة والدعوى ليرفع الاستدعاء ويصح الدعوى ثم ذكر فاعلمت المدعى عليه
 توجه عليه من الحكم ولم يذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر آخرة السجل لفظة هذا
 عند ذكر المدعى عليه ولكن في اصل في ترك ذكر الانسان في هذه المواضع وانما يبالغ في
 ذلك في الدعوى والشهادة ثم ذكر وحلت بثبوت ملكية اجل المذكور فيه للمدعى وبكونه في
 يد المدعى عليه بلا حق بحصة المتخاضمين ولم يذكر بحصة اجل المدعى هذا ولا بد من ذكر
 ذلك لانه في المنقول لان القاضي يجاب الى الانسان الى المدعى والمدعى عليه والمدعى عند
 الحكم كما يجاب الى السامد وقت الشهادة اليها الا اذا كان المدعى قيمة عين في لا يجيبه
 الى اعضاء عين ما يدعى قيمة كما في الرجوع في الاتحاق يقضى به من غير احضار المستحق كذا
 هناك ثم كتب القاضي في آخرة السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكتب فيه وحلت بشهادة
 هؤلاء الشهود او بدليل لانه عند او ما شبه ذلك ولا بد منه ليعلم ان الدعوى والشهادة
 كائنان بين يديه فانها لو كانتا بين يدي نابه وهو تولى الحكم بنفسه لا يجوز القضاء فلا بد
 من ذكر ما يدل عليه ثم ذكر فيه وكان قاضي بجا اكتب في آخرة السجل وصدر منه الحكم بشهادة عشرين
 ولم يذكر بحصة الخصمين وعسى ان عند غيبة الخصم فلا يصح ولو كتب حكمت بثبوت السجل بطل
 لا يكفي لان القاضي لا يتقف على شرائطه فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا

على موافقة الدعوى انه لا يفي لا قلنا انه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة كذا
سجل في اثبات الوقفية ومضمونه ان رجلا ادعى على اقران فلما قد قال في حال تنازعنا
ان كان وقف زيد موضع كذا على عمر وبشرابط كذا وسلم الامتولى ولأه يوم الوقف وصار
وقفه ذلك الموضع مشهورا فانت وكيل بقبض ديونه التي على الناس وفرضت وقفية ذلك
الموضع بالشرايط المذكورة وصارت من الاوقاف المشهورة فصرحت وكيلنا لفلان بقبض ديونه
له عليك كذا فطالبه باقرار الدعوى عليه بالمال او بهذا التوكيل المعلق وانكر وجود شرط التوكيل فحرف
الدعوى هذا شهودا فشهدوا ان زيدا وقف هذا الموضع المذكور على عمر وبشرابط كذا وسلم الامتولى
ثم ذكروا حكم القاضي بشبهة الوقفية وتحقق شرط الوكالة وام القاضي الدعوى عليه باقرار المال
اما المدعى اجاب البعض بجملة والمحققون اجابوا بفساد وقيل في وجه الفساد انهم شهدوا
باصل الوقف وبشرابط بالشهرة وقد علم انهم شهدوا بذلك كله بالتسامح فانهم شهدوا بوقف
قديم منحت عليه سنون كثيرة والشهادة بالشهرة والتسامح على اصل الوقف جائز وعلى شرابطه
لا والله لم يقبل على الشرابط وهم شهدوا بهما لم يقبل على اصل ايضا شهدا اما لكونها بالشهادة
فاذا بطلت في البعض بطلت في الكل واما لان شهدا تم بالاجوزا وجبت فستعم لان الشهادة
على الشرابط بالشهرة لا تحل فاذا شهدوا بها فقد اتينا بالاجل لها ففرضا فلا يقبل شهادتهما
به ليس بعدد لان من الاحكام والجمل بالحكم في دار الاسلام ليس بعدد قال صاحب المحيط هذا ليس بشئ

عندي فان من اجابهم انهم لم يشهدوا بالتسامح بل عابوا فاضيا فقف بوقفه بالشرايط
الذكون وطريق آخر يعلم به انهم شهدوا بالتسامح ان يقولوا شهدنا لانه اشهدنا عندنا وهذا
مقبول بخلاف قولهم شهدنا لانا سمعنا من الناس حيث لا يقبل في ظاهر الرواية كقولهم شهدنا
بملكه هذه العين بهذا لانا رايناها في بيع يتصرف فيه نفوذ الملك وفي رواية يقبل وان فسرنا
بالتسامح من الناس وباليدين وقيل في وجه الفساد انهم ذكروا التوكيل مجعولا فانهم لم يذكر واظهروا
ونسبه التسليم الى الجمهور لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف قال صاحب المحيط ويعتمد على العلة
الاولى لا على هذه العلة لفساد ان الوكيل باثبات شرط وكالته يثبت على الغائب فعلا في ابطال
حق الغائب وقد افترق بعض المتأخرين بسماع مثل هذه الدعوى والاصح انها لا تسمح كمن علق عتق
عبد بطلاق فلان امراته فاقام العبد بينة ان فلانا طلق امراته لا يسمح بغيره فلان ذكر في الجمع
الاصح **محرر** في دعوى من ارسله المدعى الى المدعى عليه ليعيبه ادعى على اقرانه بعت اليه بيوفلان
امين كذا عودا من الكرابيس وبين صفتهما وطولها وعرضها ليسيهما وان فلانا هذا اوصلها الى
المخوف هذا وانه قبضها منه وباعها وقبض ثمنها وذلك كذا دينا رافوا بعب على المخوف تسليم ثمنها المذكور
اما هذا المدعى ان كان الثمن قابلا بعينه في بيع او مثله ان كان استهلكه فانكر المدعى عليه فبر من المدعى
رد وقيل الدعوى غير مستقيمة لانه لم يذكر انه باع الكرابيس وثلما الاثري ويحمل انه هلك في يد
البائع قبل تسليمه ولو كانت هلك في يد البائع بعد البيع قبل التسليم يبطل البيع فلا يجب الثمن فهذا

خلل سلم وقيل وفيه آفة وهو ان الثمن يكون امانة عند البائع لكونه وكيله في البيع وفي الامانة
 لا يجب على الامين تسليمها الى صاحبها انما يجب عليه التحلية وقوله فواجب عليه تسليمها لا يستقيم
 وبعضهم قالوا هذا غير مستقيم لان تسليم الامانة على الامين ان لم يجب بحقيقة يجب عليه بحجازة وموت
 فيجوز دعوى التسليم على دعوى التحلية تصحها وقيل وفيه خلل ثالث وهو ان الثمن في يد الوكيل ان
 كان قابلا كان متعينا وفيما يتعين من المنقول انما يستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم لدعوى
 وينبغي البينة بخبرة فلا يستقيم دعوى المطالبة بالتسليم قلنا هذا غير مسلم والاحضار غير مفيد لان
 الاحضار للاسناد ولا يمكنهم الاسناد الى الدرامم التي هي ثمان وقد مر هذا **مخففة** في دعوى
 ملكية الحمار ادعى عليه ان هذا الحمار الذي في يدي هذا الدعا عليه شترية من فلان وفي يدي هذا غيره
 حق فواجب عليه تسليمه الى قبيل من الدعوى فاستق من وجهين احدهما انه لم يذكر نقد الثمن و
 المشتري في يد غيره ولم يكن نقد ثمنه لا يكون له ولاية الاسترداد من يرد في اليد والى ان
 لا بد في دعوى الملك بسبب الشراء ان يقول ببيع مني كذا ومو يملكه او يذكر التسليم او يقول مو
 ملكي اشتريته منه ولم يوجد ثمن من ذلك منا فاحاصل ان ذكر الملك من احد الجانبين كاف لصحة
 الدعوى بطريق الشراء **مخففة** فيه ادعت على زوجها انه خلف بطلانها الثلث انه ليس بغيره فلان
 عليه شيء ثم مددوا الغريم وجبه فاقول للغريم بما ادعاه واعطاه بذلك خطأ وادعت انه هكنا
 اقر بخلفه هذا ثم باقراره للغريم بعد ذلك وادعت منه ما يوقوع الطلاق بهذا السبب الزو

احلف والاقرار بعد ذلك للغريم فشهدوا ان الزوج اقراني حلفت بذلك تطليقا فانه
 ليس لفلان على كذا ومو ما كان فلان يوعيه على ثم بذلت له الخط بكذا قيل من الشهادتين
 موافقة للدعوى لانه في الدعوى ذكر انه اقر له بعد احلف بذلك واعطاه خطا بذلك وفي
 الشهادتين شهدوا انه اقرانه بذل الخط بكذا ولم يشهدوا انه بذل الخط بالمال الذي كان له
 عليه وخشي بذل له الخط بمال آفة او بالصالح وذلك لا يكون اقرارا وان بذل الخط وشهدوا
 قديما كان بمال آفة فلا يوجب هذا ضمانا بمينة فيكون الشهادتان مخالفة للدعوى من هذا الوجه
 ولانه مكره في هذا الاقرار والاقرار مكره لا يجب به المال فلا يتبع به الحث وهذا خلل
 ظاهر في هذا المقام **مخففة** فيه دعوى استيجار الطاحونة وكان في ذكر المحرود واحد الاول متعريف
 ما، النهر واحد كالمصب طاحونة ما، النهر من الوادي رد بعلته ان هذا صد النهر لاصطفاط
 والدعوى وقعت فيها وصد ما ولو وقعت في الطاحونة والنهر فاذكر يصلح صد النهر **مخففة**
 فيه دعوى اجارة محروقة باجوة معلومة رد بعلته ان الاجرة ذكرت بمئة فحتمل انها من
 المكليات والموزونات ولو كانت الاجرة كيليا او وزنيا بدون بيان مكان الايقاع غير ان
مخففة في الاجارة المضافة الزمان بعينه وقد كتب الصك قبل مجئ ذلك الزمان وكتب وانما
 تعا بضا قبضا صحيا قيل لا يصح قوله تعا بضا قبضا لان العقد يقع قبل مجئ ذلك الزمان
 والتعا بضا بالعقد قبله لا يكون صحيا **مخففة** فيه وجوب الحكم من القاضي فلان على فلان بضا

بغل كان اشترى ببيته فقامت رد بعلته انه لم يذكر فيه ان الاحتفاق كان لطلق الملك او
بالمك بسبب وكذا لم يذكر فيه ان البيته قامت على اقرار المشتري عليه او على نفس الدعوى والحكم
يختلف **بجل** في احتفاق جارية اسمها ولبر فحين اراد المشتري ان يثبت الاحتفاق عند القاضي ليرجع
على بايعه بالثمن ذكر اسم الجارية بنفسه وقال البايح ما بعت منكاته مسماة بهذا الاسم وانما بعت
منك جارية اسمها ولبر فقبل لا يسمع دعوى الاحتفاق على البايح لان بيع السفعة لم يثبت فيه قبل
اذا قال ارجع عليك ثمن الجارية التي اشتريتها منك اخفت على ليسع لانه يجوز ان يكون لها
اسمان ولبر وثقت فاذا اقام البيته على احتفائها من بين قبيلت وقض بالثمن **مخف** في دعوى
البايع ثمن المبيع المسعر رد بعلته انه ذكر في اقرار الدعوى فواجب على هذا الدعوى عليه تسليم الثمن المذكور
الى المدعي هذا والثمن على تقدير صحة البيع امانة عند المدعي عليه وفي الامانة والودايح الواجب
التخليه دون التسليم قال صاحب المحيط وكلاما فاسد عندي غابة الفساد اما الاول فلان حكم
الشرح في بيع العين بالدراهم بطالب المشتري بتسليم الثمن اولاً واما الثاني فلان الثمن واجب في
ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون امانة فكيف يستقيم هذا القول فانه لو هلك جميع المال المشتري
لا يسقط عنه الثمن **مخف** في دعوى ثمن مقدرة معلوم اشترى المدعي عليه من المدعي وقبض منه وذكر
قبض الرحمن في الدعوى والشهاتة جميعا فيل لا يصح ما لم يذكر المدعي في دعواه والشهود في
شهادتهم ان هذا القدر من الرحمن حصل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير انه لا يكون لا يجوز البيع

ولا يجب عليه الثمن وهذا ليس بخيل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين حقيقة لان الدين 52
مقبوض الا يري انه لو لم يذكر مقدار الرحمن ولا قبضه صححت الدعوى **مخف** فيه دعوى ثلثين
دينارا ثمن مبيع فشهد احد الشاهدين بالبيع خمسة وعشرين وثمانون الف وبيعه لبيعه وثمانين
قبل يقبل على العيرين لانها تمام عليه لفظاً ومعنى والاصح انها لا يقبل اصلاً لان كل ما منها
شبه بغيره غير العقد الذي شهد به صاحبه فان العقد يحسب من غير العقد بعشرين وانما
لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يتخالفان وفي فتاوى الشيخ عرض مخف فيه
اربعة آلاف درهم والمكتوب في لفظه الشهات اربعة دراهم قال شيخ الاسلام السدي
الحالفة بين الدعوى والشهات ظاهرة فعيل له نسي الكاتب الآلاف قال فقد فسد المكتوب
وقيل يجب ان يقبل على اربعة دراهم **مخف** فيه دعوى مقدار من الحنطة ووصفها بسبب
الدعوى عليه هذا اخذ من الارض المسماة برة بغير حق فعليه رد ثا ان كانت تامة او مثلها
ان كانت مأكلة رد بعلته انه لا بد من ذكر انها مزروعة او مزروعة مزارع اذ يجوز ان يكون
المزارع في ارضه غير فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعي ولو كان مزروع مزارعه
لا يصح فيه دعوى تسليم الكل ولو ذكر انه مزروع مزارعه هل يشترط فيه ذكر اسم المزارع
ونسبه وفيه اختلاف **مخف** فيه دعوى عيان مختلفة الجنس والنوع والصنف وذكر قيمة
الكل اجملة لا تفصيل كل واحد اختلفوا فيه فمنهم من شرط التفصيل قال شيخ الاسلام فينبغي

ان يفصل جميعه كل واحد منهما لان المدعى عليه ربما يوافق استهلاك بعضها ويترك البعض فلا يثبت القاضى
بأنى قدر يقضى ومع هذا اذ لم يثبت لا يوجب ذلك خلافاً للدعوى لانه ادعى علينا وتبين قوت
ولو كانت الاعيان قائمه فلا بد من الاضمار وعند ذلك لا يجابح الى بيان القيمة **محرف** في دعوى
ناقة فكتب فيه جل او دعوى ناقة وجل وكتب ناقان او جلان رد للجهيل في الوصف
وهذا يستقيم في دعوى الدين بان ادعى من ناقان او جلان او قيمتهما اما في دعوى العين
فلا لانه يحفر فيجاء الى الانسان اليها لا الى وصفها **محرف** فيه دعوى غصب خطب والعنب اذ
على آفراة قطع من اشجار كرمه كذا وقران الخطب فيتمها كذا وغصب من كرمه كذا وقران
الاعيان رد بعله انه لم يبين نوع الخطب العنب فيستقيم العنب لانه منلى لانه الخطب لانه
من فوات القيم فيكتفى ببيان قيمة بخلاف العنب لانه منلى والاول اصح لتفاوت القيم بتفاوت
النوع والصفة لان قيمة خطب يجوز والوضاد اكثر من قيمة الخراف والوب وكذا قيمة العنب
منه اكثر من قيمة الرطب فلا بد من ان يبين النوع والقيمة ليعلم هل موصادق في بيان القيمة
ام لا **محرف** فيه دعوى الاضد والاقرار ادعى على آفراة اخذ من مالى كذا بغير حق وما ذكرناه
قبضه قبضا يوجب الرد عليه واقترانه قبض ذلك المال المذكور فيه اقرار اصحها ومطابق ولم
يكن عند ذكر الاقرار انه قبض بغير حق ولا ذكر انه قبض قبضا يوجب الرد عليه قال **محرف** في
السفك لا يصح الدعوى لانه لم يذكر عند ذكر الاقرار بغير حق ويحتمل ان يكون القبض بحق

53 وليس فيه اضافة اقرار الى ما سبق ذكره انه اقترن ذلك ونحوه حتى ينصرف ذلك الى الاول
بل هو اقرار مساء نف مطلق ويحتمل ان يكون القبض بحق فلا يوجب الضمان لا محالة فلا يصح
الدعوى وقيل ينبغي ان يصح الدعوى وهو الاستدراك لان القبض المطلق سبب لضمان الرد والعين
جميعا فصار وجود الرد كالمقصود عليه في اقراره بالقبض المطلق الا يرى اما ذكره في الاصل
ولجامع الصغير ان من قال لغير اخذت منك كذا وديعة فمكنت وقال المولى لا بل اخذتها
غصبا يصح المقر صانها باقراره لانه اقرب سبب الضمان وهو الاخذ مع المقر نقص على الاخذ وديعة
فمداولة ولو كان مكان قوله اخذت منك قبضت منك فكذا الجواب لا فلا كذا في كتاب العدة
محرف في دعوى الاعيان وذكر فيه ومنها قبض وسراويل قمرتين جنه ونوعه وصفته قال
شيخ الاسلام السخري لا يصح لانه لم يذكر مردانه واراد زمانه وارادوا كلان والمثل على
نوعين اما ان كانت من الانبياء قائمه لا بد من اضرار بالاشارة في لاجابة البيان من
الانبياء او مستهلكه فيجاء الى ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة **محرف** في دعوى الارض على آفراة
ذكر حدودها وانما في المدعى عليه بغير حق واقام على ذلك بينة ثم ظهر ان من الارض في المدعى
عليه وفي يد رجل آفراة اقرار المدعى بذلك ظهر بطلان القضاء لانه كذب شهوده في شهادتهم يكون
الارض جميعا في بين واقر بفسقهم وان القضية له بشهادتهم وقع باطلا وان اراد المدعى عليه
اقامة البينة على ذلك لا يقبل ولا يبطل القضاء **محرف** فيه ادعى على آفراة غصب من كذا مساء

من الخمس المنكسر فيه او كذا من بر او شيعر قيمته في البلدين سواء، فان ادعى المثل صحه والا اذا
لم يكن قابلا ومنه المنكسر على وجهه، اما ان كان المصوب مثليتها او غير مثليتها قابلا وقت الدعوى
او مال كاله محل ومؤنة او لا محل له ولا مؤنة فان قيمتها كالدابة والعبد والجارية ونحوها فبلغ
الدعوى العاصب في بلد افوى والمصوب قايم في بلد فان كانت قيمة البلدين سواء او قيمة
في هذا البلد اكثر اخذ عين مال وليس له مطالبة بالقيمة لوصول عين صحه اليه من غير ضرر بلجته
وان كانت اقل اخذ المصوب ولا شيء له سواء او اخذ قيمته في مكان العصب وانتظر حتى يرب
بالمصوب في بلدة العصب اخذ منه بخلاف ما اذا القيمة في بلدة العصب قد انتقض السوحيث
لا خيار له لان النقصان ما حصل بفعل مضاف الى العاصب هو النقل كحالة الوجه الاول وانما
هو معنى راجع الى رغبات الناس وان كان المصوب بالمكان فان كانت قيمة في بلدة العصب
يوم الخصومة اكثر بعطية قيمته في بلد العصب ان كان مثليا وله محل او مؤنة وموقام وسو
في بلد العصب اكثر اخذ عين المصوب ولا شيء له سواء وان كانت اقل اخذ عينه او قيمته
في مكان العصب يوم الخصومة وانتظر وان كان مالكا وسوء بر وكسره بخار طال به بر والمثل
ان شاء او بقيمة برو يوم الخصومة وانتظر وان كان قيمة بخارا اكثر بخير العاصب من عطاء
مثله او بين قيمته برو في الحال لان الواجب هو الرد في مكان العصب فلا يجوز تعيين رد المثل
هنا وان كان قيمة اكثر منها بخارا طال به بالمثل في الحال وان شاء بقيمة برو يوم الخصومة وان

كانت بخارا اكثر برو وادى اليه اما قيمته برو واما مثله في الحال كذا في المخطط والعقود 54
وذكر في القدوري لو كان المصوب دراهم او دنانير فانه باخذها حيث وجدته ولا يطاق
بالقيمة لان معنى الثمنية لا يختلف باختلاف الاماكن وذكر في الجوامع لو لقي العاصب ببلد ليس
المصوب معه ضمنه قيمته في موضع العصب بوفور. حتى باخذ عنه **مخبر** صورة حفرة فلان وصفر
معه فلان ابن فلان ولم يذكر اسم الجدم يكن مردودا لانه حاضر في الحاضر الاشارة بكفى والبيان
الذكر الاسم فالو ان لا يجابح الى ذكر الجدة واما في الغائب فلا بد من ذكر الجدة قول الجدة
وهو الصحيح وقد ذكرنا مرة **مخبر** فيه ادعى دينا على الميت بحفرة وادى وذكر انه ترك ما به فاق
بوينه لم يصب حتى يتبين الزكوة بصفتها والمحدود بحده وموضع وهذا جوابا للشيخ ثم الدين
النسخي وعليه بعض المسابيح والنفقة ابو البث واحكام السمرقندي لا يشترط ان يبين اعيان الزكوة
وذكر الوفا بالدين بكفى وبيانا احوط وذكر اخصاف في ادب العاصي من له المختار للفقوي
انه لا يشترط بيان اعيانها لاثبات الدين والنفقة به لكن الوارث اذا انكر كون الزكوة في يده
لا يؤمر بنفقة الدين ولا يمكن للمدعي اثبات كون الزكوة في يده الا ببيان ما في يده من الزكوة على
وجه يحصل به الاعلام وهكذا حكم فتوى ثمن الاسلام الاوز جندى **مخبر** فيه ذكر اقرار غيال
رد. مولانا نجم الدين النسخي به بعتة انه لم يذكر فيه انه اقر بطوع قال ولا بد من ذكره
وقيل انه اضبط وليس بالزم لان الاكراه نادر غير ظاهر ولا يلتفت اليه النادر من الاطام

محضر في دعوى البتة رد بعلته ان دعواه غير صحيحة وهذا يستقيم في البتة المحجور اما لا بد
 فلان دعواه صحيحة وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا صحيح ذكر في جنة الاحكام وجه الخصام
 ان الفقيه اباليث قال قول نصير له لا يمين عليه وفي قول علمنا يحلف وبه نأخذ لان
 القصد باليمين النكول والبني نكل عنها كما نكل البالغ **محضر** فيه ادعى رجلان على اخوان
 الامة المسماة بعلانة التركة مشتركة بينهما نصفين وانكها على زوجها المدعى عليه من صداقها
 كذا وهكذا اقرب ذلك وشهد الشهود على اقاربه بالصداق المذكور لانه الامة المذكورة رد
 بعلته انه ليس فيه ذكر المزوج ويحمل انها غير فاضت لها بالارث او البيع او البتة
 او الوصية او الصدقة ونحوها والمزوج كان من ذلك الغير وعلى هذا التقدير الصداق
 لذلك الغير لا لها ولو كان المزوج مورثا فصار المهر ارثا لها فلا بد من ذكر جبر الارب
 وبعلته انها قال ان لها على زوجها والصداق لا يجب لها بل لما كها وبعلته ثم شهدوا
 بكونها مملوكة وعالم يثبت ذلك لا يصح منها دعوى المهر **محضر** فيه ادعى على فومسماية درهم
 بسببانه وكذا على وجهه خطا وانكسرت من شدة ضربته سنة هذ من الاصل رد بعلته ان جوب
 الضرب خطا على العاقل ابتداء او على الضارب ابتداء والعاقل يتحملون عنه وان الضارب
 حصل مو من جمل العاقل ام لا فلا يستقيم دعوى مطالبته بجميع موجهه قال صاحب الفصول
 الاستروشنية فيها ورايت بخط والذي في هذا المحضر حكى عن شيخ الاسلام ثابن الدين ان

55 دعوى القتل خطا على القاتل مسعومة من غير حفرة العاقل فلا يوجب ذلك ظلما والمنسحب
 عليها **محضر** فيه رجل ادعى على آفوسها واحد من اربعة اسهم ومو الربع السابع من جميع دار
 ذكرها بسبب صحيح ذكر في المحضر وانما في هذا المدعى عليه هذا بغير حق فاجاب المدعى عليه ان نصف
 السابع من جميع هذه الدار ملكي وفي يدى وليس بواجب على تسليم اليك قبل فيه ظلل لان يد المدعى
 عليه ثبت باقراره على نصف الدار لانه لم يتعوض للنصف الباقى فكيف يطالب بربع جميع الدار
 بل يطالب بربع ما في يده لكن هذا ليس بخلل لان المدعى لو لم يثبت دعواه بالبينه لا يلتزم القاضي
 الى دعواه ولو اثبتتها بالبينه يبين ان جميع الدار في يد المدعى عليه فيصح مطالبته تسليم الربع من
 جميع الدار **محضر** في دعوى الفحمان اذا قال المدعى وان هذا ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن
 لا قيل لا بد من ذكر كلمة لا لفظ المطالبة قال صاحب المحيط وهذا ليس بخلل عندى **محضر** فيه ادعت
 مه على زوجها بعد موته بشرابط صحة الدعوى بان ادعى على الابن ان اياه الميت قد كان تزوجا
 على صداق كذا وما قبل ادعى منه اليها وصلت من التركة في يد هذا الابن كذا وكذا وانما
 يقع بهذا المقدار من الصداق وزيادة واقا من البتة على ذلك بعد انكر الابن ان يكون لها
 على الميت صداق ثم اقام الابن بيته في دفع دعواها انها ابرأت اياه عن هذه الدعوى بعد
 موته فانه يسمع منه هذا الدفع مع سبق انكار الصداق عليه منه لان التوفيق ممكن لا يمكن
 ان يقول لم يكن لها عليه مهر لكن لما ادعت محضرها صحة ابرائه قال ادعت بعد في دعواه الا براء

عليها انك طلبت مني الصلح بعد موت ابيك علي كذا واقامت بيته على ذلك ينظر ان قالت طلبت مني
الصلح عن دعوى هذا لا يكون دفعا لدفعه لان طلب الصلح عن دعوى شيء لا يكون اقرارا للدعوى
بذلك الشيء كحقيقة الصلح وان قالت طلبت الصلح عن مهرى فهذا دعوى الاقرار بالمهر لكن قد ثبت بيته
المهر اذ اقرار الابن بمهر ما على ابيه وثبت بيته الابن ابراهيم عن الصادق ولم يعرف بينهما تاريخ فمجرد
كان الابن ابراهيم وطلب الصلح عن المهر وقام معا قاضي الاين راد للابن ابراهيم بطلبه الصلح عن المهر وراد الدين
اذا ابراهيم الميت عن الدين فرد الوارث ابراهيم بن عبد الله بن يوسف فلا يلزمه ان يكون
كذلك **مسألة** محض وروى من بعده حوازم في اثبات احوية ولم يذكر فيه لفظ الشهادة فانما ذكر انهم شهدوا
على موافقة الدعوى قال الشيخ الاسلام عطاء بن من لا يرد من تفسير الشهادة وعليه فتوى اساذنا وصلى الله
الاسلام هذا لما استقصى بخارافه عيسى كان اما ما كالمات ما به ان علم الكتابة وكان يكتب الحاضر
والسجل ويستغنى عن صحتهما الشيخ الامام ابا عبد العزيز بن احمد اكلوا منه وكان يكتب في مجلتهما
لا فلما كثر ذلك واشتد الامر على القاضي جاب، يوما وقال ان الشيخ الامام يفتي في جميع محاضرنا بالاعمال
لان كلنا فاسد وقال فلما افسادنا قال يجب ان يتعلم لتعلم قال وجبتك لتعلم قال فادعيت
لذلك فاعلم بان فخلل في تفسير الشهادة ولتستقر فيها انها صحيحة ام لا قال فان قلت في المحاضر
والسجلات التي هي في قضاكم عندي من القضاة الذين كانوا قبل وليس فيها تفسير الشهادة عليها
جوابك واجوبة اقرارناك بالصلح فابا لا فصدى شرط على ما لم شرط على غيره قال نعم لا يثبت

هذا اما كان كذلك لان القاضي قبلك موافقة الشيخ الامام على السدى وكان يوافق الموافقة 56
بين الدعوى والشهادة ولا يخفى عليه وكان قبل اساذنا الشيخ الامام ابو علي النسفي
قاضيا وكان اشد موافقة لذلك فلما راينا ما اطلعنا في السجلات انهم شهدوا شهادة موافقة
للدعوى الكيفية بذلك وافتيها بالصلح فامانت وامثالك فلا يبق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد
من البيان والتفسير قال الشيخ الامام في كتابه المحامي في القاضي كذا ايضا هل في هذا
مضى عرض على محضر ليس فيه تفسير الشهادة وطالبتهم بالتفسير ففسدوا على غير صحة وطالبتهم ثانيا
ونالنا فلم يصحوا فيبعد ذلك تعزير رايه وقوائى انه لا بد من التفسير قال صاحب المحيط في
وقد ذكرنا نحن ان ترك ذلك خلل في المحضر لانه السجل وكتاب القاضي الى القاضي وذكر فيه
قضيت لعل ان على فلان بكذا ولم يذكر محضتها فظن بعضهم انه خلل فانه ليس بخلل ويحل علانه
كان محضتها محلا لقضائية على الصفة وقد غلط فيه فذكر اسم الوكيل للموكل واهم الموكل للوكيل
فقبل بانه خلل وقبل ليس بخلل لان الوكيل والموكل كائنا متماصمين وقد وجدت الاشارة
فلا حاجة الى الاسم **مسألة** كتب في آخرة ثبت عندي ولم يكتب حكمت قبل انه مردود وان سهر
فعوله القاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت خلافا لشمس الاسلام الا ان جردى فانه لا بد ان
يقول حكمت او قضيت او انفذت عليك القضاء وهكذا ذكر القاضي والصحاح ان هذا ليس
بشرط وان قوله ثبت عندي يكفي وكذا ظهر عندنا صحح عندي علمت اشهدت عليه فهذا كله حكم

قال الشيخ الامام شمس الائمة اكلوا منه قوله القاضي ثبت عندى حكم منه وانه فذلكن الاول
ان يبين ان النبوت بالنبوة او بالاقوال لان الحكم بها يخالفه وفي قوله سلم المحدث الى المحدث
قيل انه حكم لان امر الزام وقيل لا وهذا الجمل في **الفصول** محرف فيه ادعى على آفانه احد
بين على ضيقة كرا بغير حق وهذا الضيقة موقوفه على فلان وقفا عليها ابو فلان في حال كونها
مطالبة على اولادها ثم على اولاد اولادها وبعد ان تراهم على مسجد كذا والمدعى منادى ذوق له
من جهة القاضي في اتيان وقفية من الضيقة المذكورة على الوجه المبين فيه فواجب على المدعى عليه
هذا قصر يد وتليمها الى لا قبضها بالان الحكم قبل فيه ظل لان لم يذكر في دعواه انه يدعى وقفية
ليوفى الغلة الا فلان واولادها او ليوفى الغلة المصالح الجامعة ولا بد من بيان ذلك
لان على تقدير بقاء فلان الموقوفه عليها او واحد من اولادها او اولاد اولادها لا يوفى
الغلة الى المسجد وعلى تقدير ان تراهم فالمدعى هذا لا يكون خصما لانه ليس بمشترى ذلك المسجد
خصوصا اذا كان له متولى آخر فقد عرف ان القاضي لا يملك نصب متولى الوقف اذا كان
له متولى آخر من جهة الواقف او من جهة قاضى فرا لا اذا كان سبب بوجوب ذلك كظهور
ضمانه الاول ونحوه وقيل السجى صحيح وهذا الخلل بسبب ان الوقف واحد والمصارف
مختلفة فاذا كان القاضي ولاية على الاوقاف فاذا ثبت اصل الوقفية فان بقي واحد منهم
يوفى الغلة اليه والآخر يوفى المصالح المسجد **محرف** ادعى فيه انه قوال اصل وانه علق قوالا

57 على فراش احوية وانه معنفة وشهدوا على انه قوال اصل ولد على فراش احوية ولم يشهدوا
انه علق قوال اصل او شهدوا انه قوال اصل ولم يبريدوا على هذا في كثير من مشايخنا بعضه
فان محمدا ذكر في كتاب الولاء اذا شهدوا ان هذا قوال اصل يكفي به ومنهم من رجم بفساد لان
العلق بالولد ان كان بعد خلق الام كان الولد قرا وان كان قبله لا يكون الولد قرا فاذا لم
يتبينوا ذلك في الدعوى والتمالك كيف يقع بجهة الولد ويصح السجود له اعلم كتب جملة منذ المحدث
المردودة من اولها الاما من الذخيرة البر ثابته وذكر القاضي الامام ظهير الدين في فتاواه المحاضر
مردودة بعضها كتب في من المحاضر وما لم يكتب منها **محرف** اقر رجل بال من غير بيان السبب
يرد عند عامة العلماء لان المال لو كان واجبا ليقع السبب فلما اعرض عنه وما الى دعوى
الا قوال اعلم انه كاذب في دعواه كذا ذكر شمس الائمة الترخيس ويعضد ما ذكره نجم الملوك والدين
النجارى في فتواه ادعى على آفانه ملكه هذه العين والشهوة شهدوا بانه ملكه من العين فلم
يتبينوا سببا من اسباب الملك لا يقبل لانه ادعى الملك من جهة سبب من اسباب الملك وهي مختلفة
محرف فيه دعوى رجل على آفورا ثم غطى بقية رايحة عدوا معلوما كانت لاية عليه بسبب صحيح
حال كونها رايحة قيل انها غير صحيحة من قبل ان المدعى لم يبين السبب ومن الجائز ان يكون الداعم
ثمن شئ اخر ولم يرد الثمن حتى كسدت ففسد السبع ولا يبقى له حق المطالبة بالثمن وانما له حق
المطالبة بالمبيع ان كان قابلا بقيمة ان كان بالكا ولا بد من ذكر كونها رايحة وقت الدعوى

او اين السبب كالقرض مثلا حتى يجب على المستقرض مثلها عددا ان كانت اما اذا لم يكن راجحه وقت
الافراض فلا يصح افراضها عددا فلا يجب عددا والحكم في العددا والعكس حكم العطارفة في ان
الدعوى لا يصح بدون بيان السبب بخلاف سائر الدعاوى من دعوى الاملاك والاعيان والمكبل
والموزون والذهب والفضة قال الشيخ الامام صاحب الفضول لم يشترط قاض القضاء جلال الدين
حامد بن محمد في دعوى غير العطارفة والعددا والعكس بيان السبب لصحة الدعوى في هذا المحذور
في محذور من محذور لو ادعى عا آف قد را من الخطه او النجس او النجس او غير ذلك من الموزون وطالبه
بالمثل لا يصح من غير بيان السبب لانه ان السبب الموجب هو الغصب انه يختلف باختلاف
موضع الغصب كما مر وفي دعوى المال بسبب القرض على رجلين قبل لا بد من بيان حقه كل
منهما وقبل ان يتبين فعدوا ولو ان لم يكن لا يفرض ويكون عليها سواء كما لو استرعا عيدا وادعيا
على آف در احم كان ذلك بينهما نصفان **محرر** طويل بولي في توفيق ما فيه وكما فيه دعوى كذا
منها من احمنا رد شيخ الاسلام عطاء بن من به بعله انه ليس فيه بيان وصفه انه جيد او سطاو
ردى ولا بيان نوعه انه ضا نرك او سودا او كوفية او غير ذلك ورد شيخ الاسلام منذ انجرا
فيه دعوى ما بين احد ما كذا من احمنا وليس فيه وصفه ولا نوعه والاقول ان در دعا وقيمت
جنسه ونوعه وصفه واقام بينة على ذلك بعله انها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها
محرر فيه ادعى عا آف حرودا انه ملكه وصفه وفي يدك بغير حق فقال المدعى عليه المحذور ملكي وصح ولم

يقول

58 يقول في يدك وليس على تسليم اليك قبل ان هذا الجواب غير تام ويوقع خلافا في الدعوى واقام البينة
على الملك لان المحذور ربما يكون في يد غيره باجارتا وعلى هذا التقدير حصة الحساب جوهر صحة
الدعوى خلافا للفاضة صدر الدين فيمكن اخلل فيه من هذا الوجه وهكذا اجاب بطريقين المغيثا
وقوله ليس على تسليم المدعى اليك او ليس لك او ليس ملكك جواب كاف خلافا لما قال الفاضل الزخري
والاستحباب وقوله ملك ابن خاوندست منتسب بسبب شرعي وبابرا مدعى تسليم كردن نيست بجا
لعدم التوضيح لانكار ملك المدعى وبدونه لا ينتصب خصما في اقامة البينة عليه على الملك وكذا صح منس
او مراد روى صح است او يدعى سيرة في نيست لان هذه الالفاظ لا يقتضي ملكية العبد بل ملكا
ليكون انكارا لملك المدعى لجواز ان يكون له حق فيها بالاجارة او بالارمن فلا يصح خصما بها ولو
ملك منس ودر دست منست كان جوابا وان لم يقل تولى تسليم كردن نيست لانه بدعوى الملك
لنفس صار خصما ولو ادعى ان الدار ملكه فقال مرا بتوسير ونيست لا يكون جوابا لان ما لم ينكر
اصل الدين لا يصح خصما في دعوى العبد عليه وكذا لو قال مرا تسليم كردن نيست لعدم انكار ملك
المدعى ولو قال فيما اذا ادعى انه قبض من احمنا كذا امر ايتو چیزی دادني نيست يكون جوابا لانه
ادعى عليه القبض وهو وجوب الروا ان كان قايما وجوب مثلا او قيمته ان لم يكن وقوله
هذا انكار لوجوب رد العبد او القيمة فكان جوابا ولو ادعى عشرة دنانير ثمن متبعض
وقال فواجب عليه اداء عشرة دنانير الى فقال مرا بجهج دادني نيست بدین سبب كدعوى

مى كند جوابه في حق اداء العشرة في الحال صحيح وفي حق اصل الدين لا لازم لم يفعل هذا الدين ليس على
 ويجوز ان يكون عليه ولا يجب اداءه في الحال فلا يكون خصما في حق اصل الدين حتى لو اقام بينة على ان
 اصله عليه لا يقبل **محرر** فيه ادعى على وكيل غيره محمدا وباشرا من زيد واجاب الوكيل بانه لا علم له على
 بشر او هذا المدعى ونعيم هذا المحرم عليه ليس بواجب على فاقام المدعى بينة على صحة دعواه وقضى بالسواء
 بقصر يد الوكيل عن المحرم وقيل فيه ظلال ظاهر لان هذا الجواب منه غير كاف لاثبات الملك بالبينه لعدم توضح
 انكار ملك المدعى لاثبات ملكه موكل فلا ينتصب خصما لاقامة البينة عليه **محرر** فيه دعوى الوكيل ذكر وهو
 وكيل عن فلان بن فلان في الدعاوى والخصومات واقامة البينة والتمتع اليها في الوجوه كلها ثابتة الوكاله
 قيل فيه ظلال من وجوه لم يذكر فيه ان وكالته ثبت عنه وهو يوثق كان قاضيا ولا بد ذكره في الجمل ولا
 انها ثبت عنه في البلد او في القرية يوعى كان قاضيا ولا بد منه لان الحال يختلف بينا اذا ثبت عنه في
 المحرم او في القرية فان القضاء بنفذ بالمصر ولا انها ثبت عنه بالبينة او بالاقرار ولا بد منه لانه لو ثبت
 بالاقرار لا يلزم الموكل وانما يلزم لو ثبت بالبينة وينبغي ان يكتب في ان موكله بعد قلده القضاء لان
 القاضي في غير المصر الذي قلده كواحد من الرعايا وان كان يكتبها ثبت عنه في مجلس قضائه جواز انها
 ثبت عنه وموافق ثم قال في قلده ولو كان كذلك ليس له ان يعمل بعلمه في القضاء الاول وذكر فيه انه وكله في
 الدعاوى والخصومات والالتفات ولم يذكر في جميع الدعاوى والخصومات والالتفات فيها للجنس لوضوحها على اسم
 صحيح لا يتوان في جنس والحكم فيها ان يتناول الادنى مع افعال الاعايشة وخصومة واضع وانما مجملونه

59 ولا بد من بيانها او ذكر لفظ الجرح بان يقول في جميع الدعاوى والخصومات **سجد** كره في كتاب العن
 انه ينبغي ان يكتب فيه والفاضة فلان ما دون بالاختلاف في حكم المسائل الصحيح وبينهم اثم السطال العلة
 ونسبه قال صاحب الفصول ينبغي ان يكون فيه اختلاف في المسايخ اذ ذكرنا ان دعوى الفعل هل ينسب له
 العامل فيه اختلاف العلة واذا كتب ومروا دون بالاختلاف من له ولاية التقليد ينبغي ان يكتب به قال **وكتب**
 اسم المدعى والمدعى عليه ونسبهما لا محالة فلو لم يعرف نسب صدهما فكتب محمد بن عبد الله
 لا يكتب به وان تحققت الضرورة وفي المعقن لو كتب محمد بن عبد الله لو علم القاضي ان القاضي
 الكاتب اعطاه هذا الاسم لا يكتب به ولا بد من قرينة اخرى وعنى ذكر المعقن او غيره في
 كتاب التظيم بما جرح في كتاب المحاضر والجلات الا ذكر تاريخ اليوم والشهر والمجلس
 والساحدين بالعدالة واسمهما ونسبهما وذكر جعل ذي حجة على حجة اذا كانت له ولا
 يذكر هذا الجعل في خمس من السجلات في النسب الحكم بشهادة القابضة وفتح النكاح
 بالعتة والبيع بالاباق وتعيين الشاهد **سجل** فيه وجوه ظلال منها انه ذكر مجلس القضاء
 ولم يقل مجلس بين يدي او حضرة او ببلدة كذا ومنها انه لم يذكر ان الوكاله ثبتت
 او بالبينة فلو كانت ثابتة بالمشافهة يجب ان يذكر وعلم القاضي الموكل والوكيل باسمهما
 ونسبهما **ومنها** انه قال وقضيت بعني هذا الوقف وهذا ليس بقضاء في محله لان الوقف
 صحيح جائز بالاتفاق وانما اختلاف في الزوم **ومنها** انه قال اراد وكيل الواقف الرجوع

ومنعه وكيل المتولى وقوله اراد ادم باطن لا يدخل تحت القضا ولا يستقيم في هذا المقام ويكتب
مكانه وتوضيحه فلان وقال له القاضي لا يتوض **سجل** فيه كتب وحكم في وجه المتخاضمين هذين فلم
يقبل في مجلس قضائي بخارا وقد كتب في اوله صفه بلسان القضاء بخارا ردد جواز ان يكون الدعوى بخارا او
خارجها والمضطر طناذ، وقد مر ان هذا الطعن **فاسد سجل** في الكفاية كتب فيه من ضامن باسم ولم
يقبل ضامن رد لان قوله باسم لا يستقبل **مخبر** في دعوى عن البيوع لم يذكر قبض المبيع رد لان ذكره لازم
لان البيوع يفسد بهلاكه قبله قال صاحب عن المفتين والصلوب انه لم يذكر في المخبر تعيين المبيع خوفا
مجلس القضاء وان شرط وقبض المبيع ليس بشرط انما الشرط اخوة فان قلت اذا كتب وقضيت على هذا
المرد عليه انما المدعى بهذا المال بعد كونه عن اليدين هل يكتب به قلت لا لان النكول عن اكله غير
كالطلاق والعاق لا يوجب لقضا ولا يكون اقرارا ذكره الامام قاضي جلال الدين ولازم
يذكر ونكل عن اليدين بانه الترخض عليه القاضي بطلب المدعى لان النكول عن صلف غير القاضي او
صلف القاضي من غير طلب المدعى لا يعتبر ذكره الامام رشيد الدين **مخبر** فيه ادعت على واحد من زوجها
انه تزوجها على الف دينار ودخل بها وتعت في كاهه الا ان كان وشهد شاهدان على اقرار
الزوج انه قال مراد ادنيست باين منكوه هه اربنا ركا بين رد بخليلين احد هما انها ادعت
جميع المهر بعد الدخول فلم يصح لما ذكر في اجماع الصغيرانها اذا سلمت نفسها ثم اختلفا بقول
لها القاضي اقري بشئ والافضيت عليك بالمتعارف اذا الظاهر انها لا تسلم نفسها اليها قبل

60 استجبال شئ من مهرها ومن ادعت منها كل المهر بعد الدخول جميعه فكان الظاهر مكذوبا والثاني
ان المهر اسم للموكل او اسم الكل اذا كان البعض معجلا والبعض مؤجلا وهما قد شهدا انه قال
مراد ادنيست له آفوه وهذا اقرار بالمعجل لان الموكل لا يوصف بكونه داو نيت وما ذكر
القاضي جلال الدين في محاضر من المحاضر المطعون فيها **مخبر** في دعوى المتزوج على وكيل الموهوب
مال الاجارة المنقضة بموت الموهوب من بعضهم انه لا يصح الدعوى لان الوكيل صار موزلا بموت
الموكل فلا يبقى الحقوقي راجعة اليه فيطالب بمودون ورثة الموهوب ويصح الحكم ثم يرجع الوكيل بالمال
على الورثة وهكذا ذكر الامام صام الدين العليا بادي في محاضر وذكر رشيد الدين في هذه
المسئلة اختلاف المتسايخ ووجه عدم صحتها على الوكيل انه بعد الاجارة كالا جنبي ولذا لو مات
او جن لا ينفسخ فلا يصح الدعوى عليه كما انفسخت الاجارة بنفسها وهو المحكى عن شيخ الاسلام ابن
الدين وذكر الحكم السمرقندي في محاضر انه اذا كان في احد الجانبين وكيل فان اخذ في
الاستمدا والاجرة رد ما الى الوكيل لا الى الذي وقع له العقد في الاجارة والاستمدا ولكنها
ينتقض بموت المعقود عليه لا بموت العاقدين فاذا انتهى الامر الى اثبات العقد والخصمان
هما الوكيلان يجب كنهه المخبر باسم الوكيلين من غير ذكر انهما وكيلان لانها كالا لكن في المحفوفة
فان قلت اذا كتب في آفوا الكتاب الحكمي ان شاء الله هل يرد قلت نعم لان المشتبه نازع على ما تقدم
عند ابا حنيفة به قال ويبطل الصك بان شاء الله ذكر في المحاضر ان هذه الدقبة مما يحتفظ للاحالة

فان قلت لا اكتب في المحقر ادعى المتولى ان هذا المحدث وقف على هذا وقفا صحيحا ولم يسم الوقف
 او سماه وذكر انه بسم الله الى المتولى او لم يسمه او قال وقف بغير هذا الوقف فاض من قضاء
 الاسلام ولم يسمه هل يكون مردودا ام لا قلت فيه اختلاف المسايخ ورد القاضي الامام
 جلال الدين سجلا في الوقف بعبارة انه لم يسم المتولى من الواقف ولم يذكر نسبه والوثائق من
 صحتها ان يكتب على وجه لا يبقى للطاعين فيه طعن وعلى هذا لو كتب فيه وهو الوصي في تركه ايام
 من جهة الحكم وسامح لكن لم يذكر ان الايام والتركة هل كانت في ولاية القاضي كان فحلا عند
 بعض العلماء **فهر** فيه دعوى الوصي اذ اكتب فيه وهو الوصي في امور هذا الصغير من له ولاية النيب
 لا بد من ذكره وصي من اتي جهة لانه يختلف احكام وصي لابي واجد ووصي لام ووصي القاضي
 كذا اجاب شيخ الاسلام عطاء بن من **فهر** في دعوى الوقف بالان الحكمي لا بد وان يذكر وهو
 الماء دون من جهته اذ لم يكن لهذا الوقف متولى من جهة الواقف او واحد من القضاة في
 دعوى وقفية هذا المحدث الذي حدود كذا لانه اذا كان له متولى من الواقف والقاضي
 لا يملك القاضي اما في نصب متولى او من غير سبب وجب لذلك كالحيازة ونحوها وفي دعوى
 الوصي المنصوب من القاضي لا بد ايضا من ذكره الماء دون من جهته بالجفوة اذ لم يكن
 في هذا التركة وصي من جهة الميت قال رشيد الدين في فتاواه اذا اراد القاضي ان ينصب
 وصيا في التركة فطوبى ان يشهد واعين ان فلانا مات ولم ينصب كيدا اذ نصب من القاضي

61 انما يجوز اذ لم يكن له وصي من جهة الميت قال صاحب الفصول والاولون ان يكتب وهو الوصي
 او المتولى من جهة حكم له ولا وية نصب الوصي والمتولى لانه لا يملك نصبهما ان لم يكن الثقف
 في الاوراق والايام منصوحا عليه في منشور كالا يملك الاحتياق بدون النصيب عليه فيجب التحرز
 عن هذا الوصي ومنه في الاقتضار على قوله وهو الوصي او المتولى من جهة الحكم **فهر** ذكر في دعوى الوقف
 وسلمها اما المتولى ولم يذكر حال كونها فارغة قبل لا بد من ذكر ذلك وعليه فخصافي والطحاوي لان
 ثقلها يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يشترط التسليم اما المتولى فتذكر في بيع الخرج عنه
 ولم يذكر محمد في ذلك في حكم الوقف كذا ذكر في ظاهر الدين في شروط وذكر في موضع آخر منها ولو
 ذكر في الصكوك والمحاضر وقبض فلان من الدار ولم يقل فارغة عما يمنع القبض والتسليم غير مشغولة
 به يجوز لانه المطلق يتصرف اما الكامل ولا يكون القبض مع ما يمنع والاولون ان يكتبه قال ويذكر
 للقبض تاريخ الاجازة لانه الاجابة اما يجب بالقبض في الاجارة واذا تغيرت اكره من وقت
 الشراء الا وقت الخصومة يكره وقد تغير بعض اكرهه فصا الكرم الذي كان لفلان يوم الشراء
 لفلان فلان وهكذا في كل **فهر** عرض على الشيخ الاسلام نظام الدين شيخ الاسلام برئان الدين
 وقد كتب فيه ملكه تملكها صحيحا ولم يتبين انه ملكه بعوض او بغير عوض قال لا يصح الدعوى ثم قال واستصوب
 والذي على رد في شروط الحاكم لو قال وجب له بهتة صحيحة وتما اليه وفيها منه انفي به ولكن
 قوله نظام الدين باجود واقر به اما الاحتياط **فهر** كتب فيه وتهد كل واحد من التهود الباقي على

مثل شهادة هذا ان حدوة بعد ان كلمة مثل صلة في الكلام قال انه ليس كذلك شي اي
 ليس كونه في غير هذا شهادة على شهادة الاول ولكن يكتب بمثل شهادة ليكون موافقة لشهادة
 الاول قال القاضي ابو علي النخعي ثقت على هذا في اجماع قلنا وذكر في الحاوي في الفسأوى
 محمد بن ابراهيم الجعفي فان في اول شهادة بتفسير صحيح ثم ذكر ان الكس شهد كذلك او شهد
 بغير ذلك بجملة على وجه الكس في بعض مشايخنا اسند لا لا بمثل الحدود ولو قال له يا زنا
 فقال له آخ هو كما قلت بغير الكس فاذا كان الاول ونفى لضاف في ادب القاضي بانه لا يكتب به
 وبه قال اكثر مشايخنا والمذكور في ادب القاضي في الباب السادس منه اذا كان جماعة فشهدوا
 ووصف الشهادة وقاله الباقر بن يحيى شهد على مثل شهادة هذا لم يقبل القاضي ذلك حتى يتكلم
 كل واحد بشهادته قلنا ويحتمل ان يكون عدم القبول باعتبار ما مر من كون مثل على صلة الكلام
خبر فيه دعوى المتوكل على الواقف انه استولى على الوقف متا ولا بانه الصدقة غير لازمة بسبب
 كونه لا بد من ذكر ذلك السبب حتى لو كان الوقف غير مؤبدا كان متاعا او اشتراط نفسه نصيبا
 او لم يخرج من بين واراد التسجيل على ظهر صدقة الصدقة يذكر انه من الواقف الرجوع فيها
 واعادتها المبيع متا ولا يكون لها غير لازمة بسبب كذا يذكر ويتم المحقق وينبغي القاضي بغير
 هذا الوقف ولزومه **خبر** ذكر فيه ضمانا غير البايع الدورك لا بد من ذكر قبول المشتري ضمانا في
 مجلس الضمان لان الضمان للغائب لا يصح عندهما خلا لا بد من ذكره واذا صح البايع

62 الدورك فلا حاجة الى قبول المشتري او البايع ضامن عندنا سواء من اولنا وانما يكتب وضمن البايع
 الدورك له اخرازا عن قول من يقول انه لا يلزمه من غير ضمان **خبر** ذكره الامام رشيد الدين في فتاواه
 في دعوى غلات الوقف ادعى انه رفع من غلات ارض موقوفة وقتها فلان تصديق بها جرد واداء
 مراقتها على ان يتحقق غلاتها وارضاها عنها بعد عارضها واداء نوايها وموئنتها التي لا بد لها منها
 الى اولاد منها الواقف والى اولاد اولادها ابدانا سلبا بطننا بعد بطن المذكور مثل هذا الاشياء
 وقفا صحيحا مؤبدا وسلمها الى المتولى وجعل آفها على فقراء المسلمين وموضع هذه الضيقة الموقوفة
 باسنانا وبرووان هذا الذي اصفوه مع رفع من غلات من الضيقة كذا فواجب عليه تسليم اليه
 وهي كذا قبل فيه خلل من وجوه احدنا انه اذا وقف على اولاد او اولاد اولاد اهل بدخل فيه
 اولاد البنات فيه روايتان والفتوى على عدم الدخول وقد ذكر فيه وان هذا الذي هو متحقق
 غلات هذا الوقف لانه ابن بنت هذا الواقف المذكور فيه وثانيتها ان حق الدعوى للمتولى لا يتحقق
 انما له اخذ العلة والتوقف فيها فلا يلزم هذا الدعوى بنفسه وثالثها انه لم يذكر ان الحظ التي زرعا
 بنفسه حكم انه غصب من الوقف وزرع وعلى هذا جميع الزرع للعاصبة رواية الاصل قلنا فله
 لاحد فيه او حكم انه زرع حكم امرارعة وعلى هذا لا بد ان يثبت وجهه لانه يجوز ان يذكر فيه شرط
 مفاد فيكون كل الزرع له وزايعها ان يجب عليه بيان جميع المتحققين لينظر ان هل يحضه هذا القدر
 المدعا ام لا ولم يبين بل قال فواجب عليه تسليم حصته اليه وخامسها انه قال وزدة الحظ متساها

وانما يكون في ذمة ان لو استهلكها ولم يذكر استهلاكها ولو استهلكها بغيره وخاصة في بخار وسوا
في بخار اقل او اكثر بخير من ثلثة اشياء على ما تر فيها فلا بد ان يبين قيمة كل الموصفين وروايت الشيخ
الامام الراشد صاحب الدين العليا باو لا عن مولانا نجم الدين النعماني شيخ الاسلام الحسن السعدي
منها لو كتبت في المحضرة فلانا اقران هذه دار ملكا بنة وفي يوم اقرتها لانة الصغير لا يبيع
لان وقت الاقرار لا يجوز ان يكون ملك الاب وملك الابن ومنها لو كتبت في المحضرة بنة او جارية
او دار فبينها كذا لانا هذا القدر لا يكفي ما لم يبين الصفات والجنس والنوع والمقادير المقدار
ليعلم ان بيان القيمة صدق او كذب ومنها لو كتبت انا هذا اخذته كل شهر ورجا زيادة قال لا
يصح ما لم يبين قدر الزيادة وما لم يبين انه اخذ بغير حق ومنها لو ادعى ثيابا وكتب فيه بسبب سليم
صحيح لا يثبت بالحق ما لم يبين الشرايط لعلبة الجمل ومنها سجل عرض عليه فاقته بعدم القبول فالحال
لم يبيع ثم قد بعت ان قال في الجواب ليس على تسليم شي اليه ولم يقل ان فلانا بن فلانا المدعي هذا
وبانه لم يذكر فيه العاقل الثمالة ومنها لو ادعى على آفة عشرة آلاف درهم وشهدوا على افراد
انه قال لهذا المدعي على وفي ذمتي مبلغ عشرة آلاف درهم قال لا يقبل هذه الشهادة لان مبلغ هذا
القدر من الدراهم مالا فمبلغ قيمة هذه الدراهم ومنها ان قيل له اذا قال كواحي درهم
كه فلانا جيران فلانا استحل بكون هذا بخير له قوله ملك فلانا استحل فيه اختلاف السليخ ومنها
انه قال اذا كان له رجل نسب معروف من ابيه معروف فادعى النسب من اخيه انما يفرص على الشريك

اذا

63 اذا ادعى نسب لدجارية بينهما معا لقوله عز وجل فليتبسأ قلوبكما عليهما وقد وقعت هذه المسئلة في
زمان العاصي الامام صدر الاسلام وحكم بنسب رجل من رجل بالبنية وقد كان موقوف النسب من غير
قافة الانية بطلانا حكمه وسجله منهم الشيخ الامام طه الدين وفي الجوامع لو ذكر في السجل الف دينار
هر وربعه رسمية في الدعوى ولم يذكر الجيد وشهوده ذكره والجد لم يصح ولو سكتوا عن ذكر العباد وتناو
ذلك من وقت الاقرار اما وقت الدعوى فاما فاصلا لم يصح ومن المحاضر المختلة التي اوردتها
اخلاصة **محرر** فيه ظلال من وجوه اربعة احدها انه لم يبين ان ابا الصغير كان سفيها في مال ولا بد من
تغير حاله فانه لو صرف مال نفسه الى اخيه والشر لا مال لا يكون سفيها في مال ولولا ثابته انه
لا بد مما اذا شهد اثنان انه سفيه وثابته انه ذكر فيه واصبحت الاما جوة المعلم وانما ليست بواجبة
خصوصا اذا لم يكن الصبي شيدا واربعها انه ذكر من الكسوة ستة اشهر وهذا في النساء اما في الصبيان
فقد ثابته اربعة اشهر **محرر** فيه ادعى على فلانا بن فلانا وموقفه تركه المسح بآي بيك بن عبد الله الحاشي
ثابته القوانه مما فهم الحكم واودعت كذا من المهر وفيه ظلال وهو ان ابيك هذا لو كان غلاما لمحاقا
فخصه انما كان وبعد موت اولاده وجم ان كانوا كبارا لا يبيع نصيب النعم عنهم وانما كانوا اصغارا لم يذكر
انهم في ولاية هذا العاصي حتى يبيع نصيب عنهم وانما كانوا غلاما لم يبيع نصيبه اذا كانا
المال في ولاية وانما كانا معقلا لم يذكر انه لم يترك عصبة بالغة من جهة النسب حتى نصيبه **محرر**
فيه دعوى كذا دينار ملكها وهو ظلال او نقد الملك في زمان الملك كانا انوا **محرر** فيه دعوى كذا

ثوب توزي باعه منه وسلم اليه فقال المدعى عليه انه اقرا ان ظالما اخذ هذا الثوب منه فهذا الدفع
مختل لانه يحمل انه اخذه ثم دفعه اليه **ففيه** دعوى قدر من الغيب وذكر نوعه وصفه وفيه خلل وهو
انه لم يبين انه طالبني ابيض وامر فيه دعوى جوهر او الديبا في خلل وهو انه لم يذكر الورق
وان شرط قال وهذا شرط في المقيدين اما في المقيدين فاحضار شرط ولا حاجة الى اذكر وصفه
وفي **ففيه** دعوى اهل مكة على ورثة منول المسجد كذا درهما من مال الوقف وفيه خلل وهو
ان الدعوى انما يسمع من المتول لا من اهل مكة **ففيه** خلل وهو انه لم يذكر ان الشهود سمعوا
النكاح وموشرط نص عليه في التبريد **ففيه** دعوى السرا وفيه خلل وهو انه لم يذكر ان السرا كانت
خفوا او يفسا فان كانت سودا لا يجب فيها الدية ولم يذكر ان بين الاقرار وبالبينة في البينة
يتجلبا العاقلة في الاقرار لا ولم يذكر ان عدوا خطا ولو ادعى الخطا ونسبوا على المطلق
لا يقبل فلوان المدعى عليه بيته ان المدعى اقرا انه لم تكن من السرا **ففيه** خلل وفيه
خلل وهو انه لم يذكر انها قامت على الاقرار وعلى الدعوى وذكر فيه ان المستحق عليه رجع على
بابه قبل القاضي فلانا ولم يذكر ان الرجوع بقضاء لجواز ان كان عن كذا بالسر في ذكر
فيه ان ابا الباقين فلانا المستحق اقرا ان هذا البعد المستحق ملكا فلانا لا دعوى له فيه فهذا
المستحق بعد صدور هذا الاقرار عنه مبطل فواجب عليه رد هذا البطل ونكر التوضي له
وهذا الدفع غير صحيح وهو انه لم يذكر في اقرار هذا الا بالمستحق تاريخا قبل البياعات كلها وعند

الاطلاق ينصرف الى اقرب الاولات والاقرار حجة قاصرة لا يوجب ملكه في زمان سابق فلم يظلم
عدم بطلان البياعات حتى يكون مبطلا في هذا الاتفاق بعد الاقرار **الباب الرابع**
في بيان كتاب القاضي الى القاضي والعمل به اعلم ان كتاب القاضي الى القاضي
حجة في المعاملات لانه احد وهو القصاص هو الصحيح والقياس باب كونه حجة فيها لان الكتاب
يزور ويفتعل والخط يشبه الخط وانما يشبه الحاتم ولانه كتابه لا يكون اقوى من خطا بل هو
حقه الكاتب واخبر بما في المكتوب لم يعمل به ولانه لا ولاية له على الحكم الذي في غير بلد فهو
في حق كواحد من الرعايا لكتاب جعلنا حجة بالاجماع فتدري عن علي بن ابي طالب وجماعة
من التابعين عن عبد العزيز والحسن البصري والشيخ وابراهيم النخعي رضوان الله عليهم جميعا
انهم اجازوا ذلك وانفقوا على جوانب واختلفوا في شرائط صحة ولم ينقل عن غيرهم خلافا
والقياس يترك بالاجماع وبالفورق ومما ساس الحاجة اليه لتفريق الحجج بين الشاهد والحكم
قبل الحكم او لا تتعال المعقضية عليه بالدين الا غير بل من المعقضية له بعد ولا يباله بغيره من ان
يشهد على شهدائهما فلم يمتس الحاجة الى نقل الشهادة بالكتاب البينة لانا نقول ان الشهادة
على الشهاد على وجهها يجوز عنه اكثر الاكياس فضلا عن غيرهم من عرض الناس فيقبل الكتاب
في الدين والعوض والنكاح بان ادعى رجل على امراته نكاحا او بالعكس الطلاق بان ادعت
طلاقا على زوجها فان قلت الاشارة في باب النكاح ونظاير شرطه وكتاب القاضي الى القاضي

فيما يحتاج الى الاشارة لا يجوز قلت المدعى نفس النكاح لانفس المارة وان كانت يلزم من ضمنه
والهبة للمعا صد للضمانيات ونفس النكاح من الافعال وهو مما لا يمكن الاشارة اليه ومثله
يوجد في الدين ايضا فانه يحتاج الى الاشارة الى الدايين والمديون وذلك غير مانع بالاتفاق
وهكذا في العمار كذا ذكر العلامة مولانا حسام الدين السخاوي في شرح الهداية وفي
الشفعة والوكالة والوصية والوراثة والقفل والجرع اذا كان موجبه المال وفي الغصب
والامانة المحجوزة والمضاربة المحجوزة لانا المال بالجرع يصير كالدين وهو يعرف بالتدوين
ولا يحتاج فيه الى الاشارة وفي العمار لانه يعرف بالتحديد لا بالاشارة وفي النسب
من ابي والميت قال الامام الراعي زين الدين الاستوحي في شرح الهداية ثم في النسب انما
يكتب في الابوة والامومة والبنوة لانه دعوى هذه الاشياء دعوى حق مقصود لا يبرى
ان يسمع فيها الدعوى حال الحيوة وان لم يدع بسببها لا ادعى بخلاف الاخوة والعمومة و
اشباهها اذ ليس فيها دعوى حق مقصود ولذا لم يسمع في حال الحيوة الا اذا ادعى بسببها
مالا كالشفعة ونحوه وقال في المحيط لو ادعى رجل وامراة ابنا او بنتا عند القاضي وقال
هو موقوف في النسب متا ومو اليوم في يدي فلان يستر في بلد كذا واقاما بالبصرة عنده وطلبا
منه ان يكتب لهما بذلك كتابا بالاقاضة ذلك البلد لا يكتب في قولها وفي قول ابنتي يكتب
ثم قال في الخلاصة وانما ادعى النسب لم يذكر الاسترقاق يكتب لهما بالاتفاق لانا هذا

65 النسب مشغورا وكان كدعوى الدين بخلاف المسئلة الاولى لانه يبرى بدفع الملك والرق عنه
الثابت لدى اليد بالظاهر وانتزاعه من يده بدعوى النسب فيكون كدعوى الملك وذكره كتاب
جدة الاصحاب وجدة الخصام قال محمد بن زرواية ابن ابي اسلم لو اقام بينة عند القاضي ان اخته
فلانة بنت فلان في يدي فلان غصبها واتخذ ثامنه وصلايا الشهود بكتب القاضي له بذلك
لانه نسب وانه النسب يكتب ولا يقبل في الاعيان المنقولة كالسيارات للحاجة الى الاشارة
في المنقول عند الدعوى والشهادة وعن ابي يوسف انه يقبل في العبيد دون الاماء لعلمه
الابا فيهم دون الاماء وعنه انه يقبل فيها بشرط وسند كصورة الكتاب في الابن ان
ساراه له وعنه محمد بن قال في جنة الحكم وموقوف ابن ابي ليلى انه يقبل في جميع ما ينقل عليه
الموقوفون قال القاضي الاستاذ في شرح الطحاوي وعليه الفتوى وهكذا ذكر في المحيط و
الاخلاصة والعاوي الوالوجية وشرح الهداية وادب القاضي للحلف ولا يقبل بالاتفاق
فيما يقطع بالشيء كخلافه والعقاص لانه لا ينعكس عن شبهة فكيف يقبل فيها وآراء
وانما يقبل فيما يقبل بشهادة رجلين او رجل وامراة بن ولو بالشهادة على الشهان لان
الكتاب يزور ويفعل وانما يشبه الخط وكذا الحكم الايجامة فان قلت كتابا بالمرأه الى
القاضي وكتابا اليه وكتابا لانيان من اصل احب معتمدا لانيته فليقبل كتابا القاضي بلا بينة
كما نقل عن الشيخ اعتبارا بما ذكره في الاقفية قلت لا يصح هذا الاعتبار اذ لا الزام بالتركية

لأنها تنوع برهان الصدق ولذا الوقف بدونها صحيح قضاؤه. وأما الأثران فهما: الشهود
أول وقفي بدونها لا يصح وكما لا يتيان غير ملزم نيباً، إذا الامام باختياراً شاء اعطاه وإن شاء
لا فلا يشترط البينة أما كتاباً بالغا في ملزم أوجب على الغا في ان ينظر فيه ويعمل بموجبها إذا
ثبت عنده ولا الزام إلا ببينة قاصرة فاعلم ان كتاباً بالغا في الغا في سواء كان
سجلاً أو حكماً بعد ان يكون موافقاً لراي المكتوب اليه ملزم فانه يجب على الغا في المكتوب اليه
انه ينظر ويعمل به فان ثبت الكتاب عند الغا في المكتوب لا يجوز الغا في عمل وجه عليه ان يعمل
بما فيه ولو اقر حكم كان انما كانا اذا ثبت صح المدعى عند الغا في بسم الله النوع لا يجوز تأخير
فكرهنا قال القدوري في حقه، اذا شهدوا ان كتاباً بالغا في سلم البينة فجلس حكمه وراي علينا
وضعه فحق الغا في وقراءه على الخصم والزوم ما فيه وقوله والزمه ما فيه صريح في وجوب العمل بما
شاء غير لان الزام هو القضا، فان قلت ما فائدة كتاب الغا في اذ يجب في الاما يشهد على
كتاب رجلين يشهد عند المكتوب اليه فليشهدوا على شهادة الاصول حتى لا يجب في الاما الكتاب
قلت قد مر ان اداء الشهادة على الغا في فيدبر عنه اكثر الناس وجوابه فان الغا في الآفو
ان المكتوب اليه يجب في الشهادة على الشهادة الاتم بل الاصول ويتخذ مؤنة عند التهم في
تلك البلدة فربما لا يجد فيها من يعرفه فكيف ومما يكتب عدالة الشهود الذين شهدوا عند
الغا في الكاتب ولا يجب في المكتوب اليه الى التعديل نيباً فيحصل المقصود فاذا شهدوا

على خصم حكم بالوجود اتجه وكنت حكمه وهو المدعى سجلاً فان قلت ما المراد من هذا الخصم فانه
ان اريد به المدعى عليه نفسه لم يحجج الكتاب بالغا في الغا في الآفو لان حكم الغا في قد مر قلت
ذكرت هذه البينة في اكثر شروح العناية واجابوا عنها بان المراد به الوكيل عن الغا في المدعى
الذي جعل وكيله لاثبات الحق عليه وان لم يكن مووكيلاً عنه في الحقيقة قلت وهذا
رواية ادب الغا في ان الحكم على المدعى يجوز في كل ظاهر، اما رواية المحيط والفصول الثمانية
والاربعة وسائر الفتاوى ان ادعى انسان على آفو الغا في يعلم انه مدعى لا يثبت عليه يجوز
ولو حكم عليه لا يجوز فهو محمول على ما اذا لم يعلم الغا في بكونه مدعى او محتمل ان يكون الخصم هو المدعى عليه
ويكونا مراد به بيان ان هذا الكتاب هو المدعى سجلاً لا ان يكتب لآفو وكان المدعى ميسراً
فان اراد المدعى عليه الرجوع على بايه او اراد اثبات شبهة الغا في عند هذا الكاتب عند المكتوب
اليه لعقبى التركة الكائنة في بلد المكتوب اليه هذا اذا شهدوا على خصم كتب الشهادة بحكم
بها المكتوب اليه وهو المدعى كتاباً بحكمها وموت قبل الشهادة في الحقيقة ولا يحكم بها لان القضا
على الغا في لا يصح الا ان يحضر مع خصمه على الحاضر فالتقاضي على الحاضر قضا، على الغا في وبطلان فائدة
في مسائل منها اذا قام بينة على ان له على فلان الغا في كذا وان هذا القيد عنه بامره يقتض
على الحاضر والغا في بالمعارضة ولو لم يقل بامره لا يقتض على الغا في ومنها اقام بينة ان كفل لرجل
ماله على فلان وانما له عليه الغا في كانت قبل الكفالة يقتض على الحاضر والغا في لا يجب في المدعى

الكفاية بامر بخلاف الاول ومنها ان العاقبة اذا قال اما عبد فلا حد علي فاقام المقدوف
 بينة ان فلانا اغتقه حد وكان قضا على الغايبة العتق ومنها لو قال له يا ابن الزانية فقال
 امة فلان فاقام المقدوف بينة انها بنت فلان القرشية بحكم بالنسب ويجد ومنها اقام
 بينة انه ابن عم الميت فلان وان الميت فلان بن فلان مجتمعان الاب واحد وانه وارث فحب
 قضي بالميراث والنسب على الغايبة ومنها اقام بينة ان ابوي الميت كانا مملوكين له اعتقهما ثم
 ولد لهما هذا الولد ومات وانه حواء ووارثه قضي بالاولا وكان قضا بالاولا على الابوين
 واضوي المولودين بعد عتقهما ومنها قال الراي العبد المأذون وضعت له نكاحا عليه ان اغتقه
 مولاه فاقام بينة عليه ان مولاه اغتقه بعد الفمان والعبد المأذون عايبان قضي بالفمان وكان قضي
 بالعنق للغايبة على الغايبة ومنها قال المشهود عليه الشاهد عبد فاقام المدعى عليه والشاهد بينة
 ان مولاه اغتقه قبل الشهادة ومنها ادعى شيئا في يد رجل انه له اشترى من فلان واقام بينة
 بتقصه له بالملك والشراء من فلان ذلك ومنها قد فرغ عبد فاقام المقدوف بينة ان مولاه اغتقه و
 ادعى كمال الحد عليه ومنها اقام العبد المشتري بينة ان البايع كان اغتقه او رجل آخر اغتقه وهو
 يملكه ومنها قال لا فلفلان على الف فاقضها فاقام المأمور بينة انه قضا بتقصه بعض الغايبة
 والرجوع على الآمر ومنها قال لغير العبد الذي في يد فلان فاشتره له وانفذ العتق فاقام المأمور
 بينة انه فعل ذلك منها قال لرجل اصنع لعدا ما وابتني ففمن فاقام الضمين بينة ان فلانا

واينك كذا فانه قد قضيت عنك ومنها اقام الكفيل بامر بينة على الاصل انه او في الطالب حقه ومنها
 اقام بينة ان له على فلان الغايبة وانه احاله با عليه ومنها اقام بينة على رجل انه كان لفلان الف
 اصلته بها على وادبته اليه ومنها طالب البايع المشتري بالنسب فاقام بينة انه احاله بالنسب على
 فلان ومنها قال لرجل انا بعت عليك فلان وانا كفيل بنفسي فاقام بينة انه بعت عليه فلان ومنها اقام
 بينة على رجل في بيع دار انما له فاقام ذو اليد بينة ان فلانا وجبها له وسلم واودعها او باعها و
 اقام ذو اليد بينة ان المدعى بها من فلان وقبضها بطل بينة المدعى ويلزم الشراء للغايبة ومنها
 قال ذو اليد او عينه فلانا فطلب المدعى ثلثه ففعل ففرض عليه نفق فلان ومنها وصل الامن
 زيد وكفل فلان بامر او من غاصب خصبه منه وحلف المدعى ما يعلم دفع زيد ففرض عليه نفق فلان
 ومنها اقام بينة على عبد ان مولاه اغتقه وانه قطع بيع بعد ذلك او استدان منه او اشترى منه او باع
 منه ومنها اقام العاتل بينة على المحضر ان الولد الغايبة قد خفي ومنها اقام المحضر على العاتل بينة ان
 الولد الغايبة قد خفي ومنها ما قيل انه لو قال لامرانة ان اطلق فلانا لامرانة فانت طالق فقامت
 بينة ان فلانا طلق امرانة بتقبل البينة في جميع هذه الصور بتقصه القضا على المحضر القضا على الغايبة
 فيها كذا ذكر في شرح المختصر طائفة المجتهدين حولا بايهم الدية الراصدى به واذا لم يصح القضا على
 الغايبة كتب الكتاب وتقل الشهادة ليحكم بها المكتوب اليه ثم لا بد من اجتماع العلوم الخمسة فيه حتى يكونوا
 صحيحا ومعنى كونه من معلوم المعلوم معلوم على معلوم في معلوم فاعلام الاربع وهي الغائبة المكتوبة اليه

والمدعى والمدعى عليه بذكر اسميه واسم جده اذا كان مكتوبا في الكتاب ذكر في المحيط وذكر الجهر
عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف وموقر في ظاهر الرواية ليس بشرط وقد مر في المحرر المدونة العاشر
ركن الاطلاق عليها السدى كان لا بشرط ذكر جده ثم رجوع في آخره عنه وكما لا بشرط ولو صحى وعقوى
وذكر اللقب كانا اجد وموقوف بذلك للقب لا في كنه والا لا وذكر اجد او القبيلة دون الاب لا يكتفى وان
كتب من قاضى بذكر فلان بن فلان الا قاضى بذكر فلان بن فلان كنه فلا خلاف عند البعض وعمن ابى
يوسف آقا اذ اكتب القاضى بذكر فلان ولم يسم اسم واسم ابى كفى ولو كتب من فلان بن فلان قاضى بذكر فلان
الكل من يصل اليه كتاب هذا من قضاء الاطلاق وحكامهم لم يخرج في قولها لا اطلاقها بشرط بالاتفاق ونما
الاعلام لا يحصل بهذا القدر بخلاف اذا عتق قاضيا وقدم كنه والى كل من يصل اليه لانه لا يخرج الاول
حصل المضموم اليه تبعاً ويجوز ان يصح الشيء تبعاً وان لم يصح قصد اوله نظائر يجوز في قول ابى يوسف
لانه يكتب في الاطلاق ولا يكتفى بكونه اطلاقاً منها وانسابهم فلو كان شرطاً لضاف الامر عليهم فصار كالحال
عقوى واحداً ثم عطف كل من يصل اليه ولما اقبل ابى يوسف على القضاة وذات الناس ورأى احوالهم و
الامر في كثير مما عليهم ومالهم وقال في الخلاصة وعليه عمل الناس اليوم ولو كان ما بينه وبينه لا يقبل الا اذا
كان مشهوراً كما به حنيفة ولو كتب من ابى فلان بن فلان لم يخرج الا اذا كان مشهوراً كما به ابى
واعلام الخامس وهو المدعى بذكر صفة ونوعه وقدره وجنسه وبذكر صفة الرابع والثلاث
اذا كان عامراً وعنه ابى يوسف اذا ذكر صديقاً او اقرراً او اخاً او جواً وذكر صديقاً مثلاً لا

وقد ذكرنا

وقد ذكرنا سابقاً توثيقاً التوثيق في قسمه الشروط وما يتعلق بكتب القاضى القاضى من المسائل المذكورة
في ثلثة فصول فصل في الكاتب وفصل في المكتوب وفصل في المكتوب اليه **اما الاول** فانه اذا حضر القاضى رجل
وذكر انه كان لفلان عليه كذا فوجبه له او استوفاه منه وابراه ابراهيم عاماً واقام بينه على ذلك وقال اريد
ان اقدم بين الطالب اخاف جوده الابرة او الاستيفاء واضع اباى بالمال او ادعى ان الشئ سلم الشفعة
ومو غايب شهديهما وبرهن او ادعى الطلاق على زوجهما الغائب ومضى خاف فوضعه بهاء تلك البلدة
وطلبوا منه ان يكتب لهم في ذلك لا يكتب على قول ابى يوسف لانه انما يكتب في حضوره متحققاً لا موهومة
وفي الموهومة لو كتب كان فيه تيسير الخصومة وليس كذلك اليه فلا يكتب كالحال انما كان على الف
فقبضها منى وبرهن عليه فسد عن ذلك حتى ان انكر احواله شهده فيكتب كالحال انما زوجي
هذا طلق ثلثاً وتزوجت بأ فبعد العدة واقاف ان ينكر الطلاق فسد عنه حتى اذا انكره حتى
عليه وكالحال كمال جده الطالب وبما صحت مرة اوها او اقره في ذلك الحال وقد اقره من القاضى والزمن
ايا او قالت تعرض في ذلك او الزمنى القاضى النكاح او قال طالبني بالشفعة في بذكر فلان
يكتب بالاجماع كذا في القاضى والمحيط والخلاصة ولو قال له اعط فلان كذا فاقبته ما افاقه ضلوا
وقاضى هذا حتى ارضى في الموضوع وجده لا يكتب الا الموقوف واحد كذا في الملتقط ولو برهن
زبد على انه في يد عمرو انما له دفعه بهاء فقال عمرو انما اشترتها من فلان ومو في بذكر فلان وقدرة الزمن
فاسمح من شهديهما واكتب يا حبيب اليه لانه يبرهن الرجوع بالنسب وهو دين وكذا الواقعة بالرق

65

ثم برهننا وقضيت بحجتها وبرهانها ان اشتراطنا من فلان الغائب ونقد الثمن وطلب منه الكتاب
يجب ما بينا ولم يبرهن على حجية الاصل ولكنها ادعتنا وانكرت اقرارنا بالرق ولم يبرهن عن عروضا
اقرارنا به فجعلها الفاضل حجة فقال عروضا ان اشتراطنا من فلان ونقد الثمن وقد كانت مؤثمة لا
يجب وكذا لان الحجة ثم ظهرت بانكارنا الرق فلا يظهر في حقها انها متصادمة بانها رقيقة كذا
وان انكرت الرق ابتداء وادعت حجة الاصل حتى كان القول لها او اقرت به ثم ادعتنا وصرفنا
المشترى والتحقى البايغ فيها ما يعلم انها حجة الاصل فان نكل لزم رد الثمن فيكتب له كما اذا قام
بينه على وجهها والا لا لو طلب منه ان يكتب في الدرع الموصل على فلان ان المكتوب اليه او في ^{الشهادتين} سطر
بانا شهد عن رجل واحد او في ربهما بان شهد امرأته واحدة او في شهادته امرأته على رجل او
شهادته مع رجل بحسبه لاصحاح كون بقية الحجج عند المطلوب وكون الشهادتين على الشهادة مقبولة
فيه وانكرت حتى جازت الشهادة على شهادته الفروع ثم وثم ولو طلب منه ان يكتب في حادثة
رايا الفاضل يعلم نفسه ان رايه حالة القضا يكتب له في قولهم في قوله رايه قبله فكذا كره عند البعض
والصحيح انه لا يكتب على قول ائمه صنفه به كما لا يقضى وعند ما يكتب كما لو حمل الشهادة ذمى وعبد
او صبي ثم ادوم في حال الاسلام او العتق او البلوغ فان قلت ما لوق لا بد صنفه به بين القضا
والشهادتين حتى اعتبر حال الاداء لا التحمل لانه قلت موافاة القضا اقوى من الشهادة لانه لا يكون
ملزم بنفسها والقضا ملزم بنفسه فلكونه اقوى اعتبر في كونها مالطا للقضا وقت العلم بالسبب

وقت القضا ولو حصل لهم العلم بها ثم استغنى وكتبوا في الاسلام والعتق والبلوغ فهو على هذا
اختلاف ايضا ولو طلب منه ان يكتب في التوكيل يقبض دار ودية الخسوة فيها او بيعها او ياجارها
وفي دعوانا بالارث يكتب له ويذكر فيه ما تنفع الملك منه بالارث ويثبت موفقه ان عذبه الكاتب وان
لم يعرف يكتب في الكتاب وقد سالت البينة على ان فلان فلان ثم يكتب فيه وقد وكل فلان فلان فلان
وهذا الشارة اما ان توكيل الغائب صحيح وهو المذهب واذا وصل اليه بالوكيل البينة او لا على
فلان فلان ثم بالالبينة على الكتاب وهذا على قول ائمه صنفه به وان طلب منه ان يكتب في دعاء وهو
في بلد المدعى او المدعى عليه ثم ان كان في بلد المدعى عليه حكم المكتوب اليه للمدعى وامر المحكم عليه بيمينه اليه
وان امتنع سلم المكتوب اليه بيمينه لا العارضة ولاية فيقدر على يمينه وان كان في بلد المدعى بعينه
المكتوب اليه المدعى عليه او وكيله مع المدعى اما الكاتب حتى يقضى عليه ويبلغ اليه ان شاء وان شاء
سجل له واستغنى عليه ولكن لا يملك اليه لانه ليس بها ولاية وامر المدعى عليه ان يبعث مع المدعى امينا
لا يملك اليه فانما يكتب له كما باو حكم فيه ما جوى بينهم فاذا وصل الى الكاتب سلم الى المدعى وان كان
في بلد آخر فبعث المكتوب اليه المدعى عليه او وكيله مع المدعى الى القاضي في البلد الذي فيه العار و يكتب
اليه حتى يقضى للمدعى بحجزة المدعى عليه وان شاء سجل له ولكن لا يملك اليه على نحو ما بينا فما اذا كان
في بلد المدعى وان التمس منه كتابا باخذ ثلاثة كغلة بعضهم عن بعض وقد اقره المال الى الطالب وهو
في بلد والكفيلان الاخوان في بلد من يكتب له ثلثة كتب الملائمة قضاة بخير كتابا يكتب الى القاضيين

الاخيرين وبعد بقبض الكتاب واداء المال الى الطالب وان القصة ان يكتب له في عبد أبي يحيى ويكتب
له ويبلغ ما في البينة على انه كان له عبد فابى وهو اليوم في بئر فلان مقيم ببلد المكتوب اليه ويتوفى العبد
غاية التوفيق بصفة واهم وسنة وقيمة والدار التي جلب منها فاذا كتب وضم كالحجج بعد ما ورد
الكتاب على المكتوب اليه اخذ ذلك القاضي المدعي عليه ثم فكه الكتاب فينظر في العبد وفي الكتاب فان
وافق صليته ما في الكتاب فضم في عنق العبد من الرصاص حتى لا يتوض له احدى الطريق ان سرقة ودفعه
اما المدعي من غير ان يقض له به بالملك واخذ منه كفيل وامره ان يذهب به الى الكاتب فاذا اخذ
امره الكاتب باعادة البينة على ان هو العبد بعينه ملكه فاذا اعادة يقض الكاتب له به ثم يكتب الى
المكتوب اليه ليبرئ كفيله وفي رواية عنه لا يقض الكاتب له به لانه اخضع غايب ولكن يكتب الى المكتوب اليه
ويجلى ما جرى عنده ويبعث به مع المدعي فاذا وصل اليه قضى بالعبد له بحفرة المدعي عليه وابراه
كفيل المدعي وهكذا صورة الكتابة في الالة على الرواية التي جوز ابو يوسف الكتاب في الالة غير
ان المدعي اذا لم يكن ثقة امينا فالمكتوب اليه لا يدفعها اليه ويأمر حتى يجي بثقة فامونا في ذمة وخلفه
ويبعث بها معه لوجوب الاضياف في باب الفروج وزوي عن ابي يوسف به انه اخذ بهذا القول لانه
قول ابن ابي ليلى ومواليه في الاول وقد تكرر عن شيخين ثم ذهب الى ابي حنيفة به وثقة
عنه عشرة سنين ثم انزوى وجعل يدرس فآزال ابو حنيفة به حتى منع ورفع مجلسه حتى حكم على الامام
ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يقول ان ابا يوسف ثقة عشر سنين مع صفا فريخته وكأ فمه وعلمه

بوصو. الا انما رفلما جلس للتدريس لم يستأمله ابو حنيفة به ومنوعه وتواليا في زماننا يعلم
اصحهم عن من المسائل فيتصدر ويحلس للدرس ويستقل بالطلب اذا لم يتمكن فيه فيفضل ونقل
وما كانا ذلك الا لمر اجع احوال الزمان فاذا قال ذلك في اهل زمانه ونجبت منهم فكيف باهل زماننا
كذا ذكر الامام طاهر الدين المروغاني في الاقضية من الرواية عنه وان التمس من قاضي الرضا
او القوية ان يكتب له لم يجبه بما يكتب له اكله والامير الذي قلده الكاتب او قاضي مدينة فيها منبر
وجاعة وهذا على ظاهر الرواية لان الموصوف لنعاد القضاء وكاتب القاضي حكم القضاء اما
على غير ظاهر الرواية المصير ليس يشرط لنعاد فيكتب قاضي له وانا التمس من قاضي غلب الجوارح
على بلدن واستقصوا عليها ان يكتب اما قاضي اهل العدل فيكتب اليه ان علم المكتوب اليه ان من
سند عند الكاتب من اهل العدل قبله وانا علم انهم من اهل البغي او لم يعلم انهم منهم ردة كالحال
سند عند اهل الذمة على كتاب القاضي المصير لذي على ذمي او على قضائه لما بيننا وانا وكل صل
بالخصوصة في عيب فاذم اشترى وطلب منه ان يكتب له في ذلك لم يجبه لانه لا يرد حتى يحل الشرة
بانه ماضى بالعيب وانا لم يدعه البايع على رواية الحضاف والخصاص او ان ادعا على رواد الامل
لانه لورده ولم يتطويع الموكل تبخر البايع ضرر الا يمكن تاركه لنعاد الفسخ ظاهر او باطلا
وانما ظهر لخطا عند ابي حنيفة ولا يختلف المشتري عن بعد ذلك لانه لا ينفذ كما بالقاضي خلاف
ما اذا ظهر لخطا في الدين بنكوله الموكل اذا التذرك مكن باسره وادما قبضه الوكيل وذكر في العداية

فاما عند ما يتحد احزاب في الفصلين ولا يؤخذ الا مكان التدارك عند ما لبطان القضاء وقبل المصحح
عند ابي يوسف ان يؤخذ في الفصلين اعتبار النظم وان التمس من الولا على بلق او ناحية ان يكتب
في الكتاب الحكم بحسب ان كانت اقليته والآ القضاء والا لا وان التمس من قتل هذا الولا ان يكتب
له ان اقلية وان له بالتقليد كتب له هذا المصلح والالا وان وكلت رجلا بطلب مهر ما ونفقها
وطلبت منه كما باع ذلك كتب لها وذكر فيه وذكرت ان الما على زوجها فلان فلان من المهر كذا وقد
وكلت فلان فلان بقبضه من زوجها وبالكسوة فيه وانما ذكر اخصه تحزرا عن قول ابي يوسف ونحوه
اذا الوكيل يقبض الدين لا يمكن اخصه فيه غير ما ولو وكلت بطلب مهر ما وكسوة في فرض نفقتها حتى يرضى
لها كل ثم نفقة مسماة وكل سنة مسماة ذكر ذلك فيه واذا وصل الى المكتوب اليه لا يقبله الا بقوة
الزوج فان ثبت ذلك عند مستذكر وجه ثبوت ان شاء الله فرض من النفقة والكسوة ما يصلحها
قال الكاتب لا احد من بعينه ان يبدل اخصه فكتب في الما في بلد كذا يكتب الما في بلد اخصه او قال
له ضاح من الكتاب في الطريق فطلب منه ثانيا ولو هو ب اخصه من بلد المكتوب اليه فطلب منه
ان يكتب الما في البلد الذي فيه خصه يكتب له ما كان في كتابه الاول اذا لم يكن مكتوبا في الكتاب
او نسخي نسخي على حق ويجعلها باطرا كما به وختمه **واما الثاني** فله شرائط ورسوم الشرايط
فمنها ان يتوارى القاضي الكاتب الكتاب على الشهود ليعرفوا او يعلمهم به ان لم يتوارى اذ لا شهادة
بل اعلم ومنها ان يختم بغيرهم ويتم اليهم ومنها ان يحفظوا ما في الكتاب من وقت الختم الى وقت

الاداء ولما يدفع اليهم كتابه او غير ختمه ويسكن دنامه في القضاوي الظهيرة ليكون له
معونه على حفظهم وقال ابو يوسف او اشئ من ذلك ليس بشئ والشرط ان يشهد ان هذا
كتاب وفاته وعنه ان اتم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك حين ابتلى القضاء ولبيل خبر كانت
واضار شمس الاله السوسية قول ابي يوسف ٢ ومنها ان يكونا معنونا بان يكتب فيه من فلان فلان
القاضي الاعلان فلان القاضي ختمه اذا كتب فيه عا قانا به وابا كالم يقبل واذا كان القروان
في الباطن والظاهر او في الباطن لا غير يقبل وان كان على الظاهر لا غير لا وهذا قولهما وبعض
المتأخرين اخذوا بقول ابي يوسف في عدم اشتراط العنوان تسهيدا للمار على الناس الا صيحا
فيما قال لا بعنوان الظاهر ليس تحت خاتمة فلا يؤمن من التغير فصار كما همل الحاذق **واما القسم**
فان يكتب على قدر ما يجابح اليه من القوطاس موصولا بعينه بعضه بعنوانين او
من الخارج والآخرة من الداخل فيكتب في الجانب الايمن من داخل الى قاض فلان فلان العكا
قاضي كونه كذا ونواحيها المنسوبة اليها المعروفة منها ما في القضاء والامضاء بين اهلها
والداخل من يصل اليه من قضا الملبيا وحكامهم افاضاء عليهم سجال انعامهم ويكتب من اجاب اليهم
منه من فلان فلان العكا قاضي كونه كذا وما بعد منها من النوام وبضا فاليها من القضاء
تأخذ القضاء والامضاء بين اهلها وسهمه عن حوادث الايام وليا اليها ويعلم على اوصال
من الخارج من اجابته الوصل صحيح وعلى داخل من الجانب الايمن الحكم سدي او الحكم على العظم

ويكتب باسم الشهود الذين شهدوا على الكفاة أو الكفاة وانسابهم ومصلحتهم ثم
يوقع القاضي على صدر الكفاة توقيع بخطه ويكتب في آخره يقول فلان فلان فلان فلان في كذا
عن بامري وجري الام على ما بين فيه عني وموكله مكتوب عن كذا من الكفاة في موصول كذا
مكتوب على كل واحد من اوصاله من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على
كل واحد من الجانبين الا من احكم الله من غيرنا من داخل او خارجا موقوع وتوقيع كذا
مختم بخاتمي وتوقيع الذي ضمن به هذا الكفاة كذا واشهد على فموني هذا الكفاة الشهود المستمرون
هذا الكفاة وسأشهد ثم على الختم وكنت التوقيع على الصدر هن الاسطر السبعة او كذا على حسب
سبع بخط يدك حامدا لله على نواله ومصليا على محمد عليه السلام وآله الام ثم ختم الكفاة على الرسم
ويشهد شهود الكفاة على الختم ايضا ثم لا علينا ان يكتب هناك باصكيا ونتج للتوضيغ
المذكور والنسبة على قوائم المطوعة مقتضين بنا يدك وطوله مقيد على تسديد وقونه
وصوله ويقول يكتب بعد العناوين بسم الله الرحمن الرحيم كذا هذا اطلاقه بيا القاضي القدر
اجبر نذكر القاب واسم ونسب اليه والى كل من يصل اليه من قضاة الملوك وحاكمهم خصم كذا بريا
اكرامه واقاض عليهم بحال انعامهم ولحمد لله على الاله لا اله الا الله لا شريك له
على رسول الله من المسجد الحرام اما المسجد الاقصى من مجلس قضائي يكون كذا وانما يوم اوت
بكتابة اتولى على القضاة بها وبنواصيها وقضاياي بها نافذة ماضية واحكامي فيها بين طالها

جارية من جهة السلطان المعظم والحاكم فان الختم يذكر القاب وادعية له اما بعد فقد عرض في
مجلس قضائي يكون كذا في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجلا ذكرانه يسع فلانا من خصم
احضره ولانا يبين عن خصم احضره في هذا الذي هو على غايب سيرة سيرة وثبت ذلك عندي بالية
العادلة ذكرانه يسع فلانا بن فلان ببالغ الكفاة في توثيق باقعه ما يمكن ذكر اسمه ونسبه وحيته
كذا دينا صا واجبا ودنيا لازما بسبب صحيح وبين السبب هكذا او هذا القاضي المستمرون
هذا الكفاة في حال جواز اقراره ونعوذ توفاته في الوجوه كلها طابعا بهذه الدنانير المذكور
دنيا لازما على نفسه بالسبب الصحيح المذكور اقرارا صحيحا وصدقة هذا الذي هو خطا با واما هذا القدر
غايبا اليوم عن هذه البلدة بخيبة سز مقيم ببلد كذا جاحد دخوله هذا الحاضر واما هذا الحاضر
شهودا على وفق دعواه هن قبله هن البلدة وقد تغذ عليه ليجمع بين شهوده وبين هذا القاب
المحلي والنسب من اجماع من الدخول على هذا القاب والائتاج الانتهاء ثم الكفاة على الرسم والى
كل من يصل اليه الكفاة من قضاة الملوك وحاكمهم فاجبة اما ذلك فاحضر الدعي فقد انوا او كراهم
شهوده وهم فلان فلان فلان فلان فشهد كل واحد منهم بعد هذه الدخول عقيب الاستئذان على وفق
هن الدخول واما ثبوت قسرة شهادتهم كما شهدوا واما كانوا شهدوا من النسخة يذكر ما يتولد
شهدوا من نسخة قرئت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد النواغ من كتابة القاط الشهاد
ويكتب ما توابا للشهادة على وجهها وساقوا على شهادتها فسمعتها منهم واشتد في المحضر المجلد

في ديوان الحكم قبل ورجعت في السوف على عالم الاما اليه رسم التزكية والتعديل وهو فلان فلان
وقل فلان فلان فنبهنا على العدالة وقبول الشهادة وحلف **هذا** اذا علمت ان يثبت هذا
الكتاب باليد وكيفية فيثبت شهادتهم لا يجال العلم قبولنا ثم سألني المدعي هذا ما كان بالفاض فلان المذكور
وما كان كل شيء يصل اليه كتابه هذا من قضاء المحلين وحكامهم باجور ما عندي من ذلك فاجبت اليه وكان
واياهم اطال الله حيا، ونحياتهم وامرت بكتاب في هذا منيما اليه ما جري عندي على ما طويت كتابا في هذا
وصكبت فيه معلما بذلك ايا، واياهم نفرا سحيا، ونحياتهم في اذ وصل كتابا في هذا اليه واليهم
انتم فتموا بخاتمي على الرسم في منة ثبت معدة من الوجه الذي يوجب العلم قبوله قبل هو او هم وقد روا
في باب مورد ما حي الله في تقيده فيه معانا بتوفيق الله تعالى وخونه وفضله ومنه واشهدت فلانا وقلنا
على كتاب هذا ومضمونه وساخته بخبرنا وقد اتفق عدد وسط هذا الكتاب الحكم على الكاخذ القدر
سوى العناوين وسوى التسمية كذا سطر اقوله اما بعد جاز في تقيده في فصل الخطاب انه في كلمة
اما وهي يذكر للفصل بين ما تقدم ذكره من الشفاء وبين ما كان في الكلام قوله حوزة في مجلس
قال في المحيط الصحيح انه ليس يلزم بل اذا كتب في مجلس الحكم فيكون كذا كذا هكذا ذكر صاحب القضية
الا اذا كان في البلق فاضيا لا كل منهما على ناحية على صفة فيثبت بكتب مجلس قضائي حتى لا يظن ان
الكاتب كان في مجلس حكم الآخر قوله فيكون كذا قيد به ما انا القضا يتقيد بالمر على ظاهر الرواية
فلان يظن ان كانا في غير المحوقين كتابته وسماع الشهادة وكتاب الفاض بمنزلة القضا من وجه

قول

قوله في يوم كذا قيد به لانه ذكر في الافضلية المكتوب اليه انما يقبله اذا كان تاريخ الكتاب في
وقت كان موافقا لضابطه لو كان تاريخه قبل كونه قاضيا او لم يكن فيه تاريخ لم يقبله
قوله رجل ذكر انه يسع فلانا هذا اذا لم يوف الفاض الكاتب باسمه ولم يتم عنده بينة عليه
حتى اذا اقر المدعي اليه عند المكتوب اليه بنسبه كما ذكر او قامنا البينة عنده على ذلك فاضد عليه وما لا فلا
اما اذا عرفت بنسبه يقول حوزة فلانا فلان الفاض يكتب وقد عرفت بوجهه واسمه ونسبه وان لم يوف
به سأل البينة على ذلك حتى يتسجل باسم غيره فيذهب بحقه فاذا قامنا البينة عليه عنده بكتب حوزة رجل
ذكر انه فلانا فلان وسأله البينة على قام البينة العدول وثبت عندي بشهادتهم انه فلان فلانا
مر فلانا ثم بعد ذلك ان صلا كان ابلغ في الاصطاط والتوفيق ببيان البينة والتما يقيد بآونة علم
قال في توفيق بيانه قول من غير ضم ولا وكيل عن ضم قيد به لان الكتاب لا يبان له على الفاض
كان هو او وكيله حاضر عند الكاتب فاض على فلا حاجة الى الكتاب في قوله على غائب ذكر انه يسع فلانا
فلانا قيد به لانه لو كان هو وقام مشهورا كالبينة واثبت له ليل لا يجازي الا هذا بل يكتب فاض
على فلانا قوله غائب مسير سفر قيد به لان عند بعض العلماء يجوز كتابا بالفاض في بيان مسير السفر وكذا
ذكره صاحب الافضية وكثير من منساجنا قالوا لا يجوز كجاء الشهاد على الشهادة وهكذا ذكر الطحاوي
في اختلاف العلماء واذا كانت المسئلة مختلفة فلا بد من ذكر الغيبة مرة سفر ليخرج عن هذا الاختلاف
واذا ذكر ذلك ولم يعلم به الكاتب بل البينة فاذا قاما كتب وقد ثبت عندي مرة السفر بالبينة العادة

١١٣

يعلم المكتوب اليه ان كتابه كانت بشرايطه قوله وان جاز دعواه فبديه لان كتاب الفاضل نعم الله
 وصحى انما تقبل على ايجاد قوله على وفق هذه الدعوى في هذه رواية شرط الامام نعم الدين كلكوا
 اما رواية المحيط فشهد كل منهم بعد الدعوى والاعتناء بشهادته صحيح متفق اللفظ والمعنى لا اله الا الله
 الصحيح يجب العمل بها دون القاسم المذكور في قوله قالوا وينبغي ان لا يكتب بهذا القدر بل بشر
 الشهادة ويتبينها فيكتب اما الاول فشهد بكذا ونفى شهادته ويصحها على الوجه الذي ذكرناه الدعوى
 وبين الدين ويعلم ويشترط بيان سبب الدين ولا يشترط قوله فواجب على هذا المدعى عليه اداء
 هذا المال المأخذ المدعى ليقبضه لنفسه هو الصحيح فيكتب وشهد كل من الباقين بمثل شهادته هذه اشار
 في مواضع الشهادة ولا يكتب على مثل شهادته لان مثل اصله في الكلام قال الله تعالى ليس كذلك ان ليس
 هو في غير هذا الشهادة على الشهادة الاول وليس الام كذلك فلا يقبل ولا بد للشهود ان يشهدوا في دعوى
 العمارة انه يد المدعى عليه بغير صحى لانه انما ينتصب فيما باعتبار ريع في عالم يثبت بقاء العاقل عند الفناء
 لا يجعل ضمما قوله فرجعت في التوفيق هذا اذا لم يعرفه اما اذا لم يكتب وصح موافق عند العبد
 والرضى وقبول القول ولو قال شهد بذلك عندي فهو عدول ولم يكتب ساو ح كذا كان السجل ذكر الخصم
 قوله وموافقا وفلان قبيد لان الواحد وانما كان في نفسه عند ما خلا فالجواب الا ان الاثنين احوط وابعده
 عن الخلاف قوله وطلعت المدعى قبيد لانه نصيب طر المخرج عن النظر بنفسه والفايد يهجن المنابة فيخلفه
 كما ادعى دينا على ميتة واما بينة بخلفه بانه ما استوفيت هذا الدين ولا ابرائه واذا خلفه بقول بانه

ما قبضت هذا المال من هذا المدعى عليه ولا يعلم ان رسولك او وكيلك قبض هذا المال منه ولا ابرائه
 ولا اصلته به على احد ولا اختصت قبضه من جهة ولا اختصت به لانه بواحد منها يحصل البراءة
 ويخلفه على فعل نفسه على الثبات وعلى فعل الغير على العلم وهو الصحيح خلافا للفاضل ابا على السبي
 انه في الكل على الثبات وهذا اذا بعثه بيد وكيله واما اذا ذهب به بنفسه فالمكتوب اليه بخلفه ان
 طلبه المدعى عليه فلم يخرج الكاتب المأخذ الا صياط قوله ثم سألني المدعى واما يكتب هذا لانه
 لفصل الخصومة لا لصياطها فثبت بهذا ان كتابته كانت بسؤاله ليكون معذورا ولا كتابته بالفاضل
 صحى المدعى وصحى الا ان انا بوجه بعد طلبه قوله واشهدت فلانا وفلاننا عليه قبيد لانه الاستهاد
 على مضمون الكتاب وانتم بخبرتها من طعنهما كما اذا لا يثبت المكتوب اليه في شهد على مضمونه
 وعلى انتم بخبرتها وقد اضا بعض المتأخرين كتابته علامة على اتصال قطع الكتاب وانه زبالة
 لا باس بها ولا يجازي اليه لان انتم بنتمنى اتصال قطعه فيها وافراج قطعه عنها كما انتفى به حال
 التغير ويجب ان يحفظ الكاتب او كل مكتوب من التجمل والوثائق عن احوال الاشياء فيبطل الكتاب
 عند وقال ويبطل الصك ان شاء الله قال الامام نعم الدين كلكوا وهذا الكتاب اصعب من الكتاب
 وانه اذا لم يكن عالما يكتبه بغير صحى فيبطل رطل المكتوب اليه اذا لم يكتب بغير صحى فحين وانما
 في الغور بانه شرايد وحين **واما الثاني** فانه اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه احوال المدعى عليه يطلب
 فاذا ادعى حقه عليه سأل عنه فلما اقر به استغنى عن الكتاب وانما انكر جاء وقت تسليم الكتاب فاذا ادعى اليه

قال ما هذا فيقول كتاب ما في بلن كذا البينة على انه كتاب ما في بلن كذا البينة وهذا
خاتمة فاذا اقامها على ذلك نظر الا حتم ولم يقبله الا بحجة ختمه كانه الشهادة على الشهادة وقول محمد وان
قبله وليس مع خصم جازما، ولما قبل اراوه قبول الكتاب بالقبول البينة على الكتاب بخلاف سماع الكاتب
الشهادي بغير حجة لانا في النقل وهذا الحكم ثم سأل اليهود وهل تراهم عليكم وختمه بحضرتكم فان قالوا نعم
قبله واما قالوا لم يوافقنا ولكن ختم بحضرتنا او عكسوا لم يقبله على قولها وقول ابي يوسف الاول فامر
في الشرايط وفي نوادر ابن رستم يسأل اليهود عن الكاتب انموذج فان عدلوه قبله والا لا
وهذا اختيار البعض اما على الرواية التي لا يشترط العدالة لصيرورته فاضيا وعليه الفتوى فقد
السؤال بطريق الاختيار ليكون ابعد عن الخلاف ثم للاول انا في حجة الخصم فاذا افقوا نظرية
فان كان موافقا لما شهدت اليهود ختمه بجامته ووضع عنده كما يفعل بالجل والمخاض وكان
مخالفا لرد هذه الشهادة فاذا كان موافقا سأل عن اليهود اقم عدول ان كان لا يعرفهم بالعدالة
وهذا اعني فضائحهم ثم السؤال عن العدالة قول ابي حنيفة ومحمد لان عندنا ما شهدوا هم بما فيه شرط
فلم ينفذ حتى شهدوا بما فيه فربما يموت اليهود او يغيبوا فلا يمكن القضاء بعد ظهور العدالة فيستقر
المدعى بذلك كذا ذكر في تحرير المحيط وشروطه والاقضية ثم قبل وموافق وافرغ وذكر في الهداية و
الكافة وادب القاضي اذ انما يفتح بعد ثبوت العدالة فربما يجازي الزيادة اليهود وادب الشهادة
انما يمكن بعد قيام الختم ثم على قول ابي حنيفة بابل المدعى بحجة ختمه هو هذا الذي يدعى عليه فان

قال نعم قال او قيل انت في الكتاب وصاحب الكتاب فان قال انا صاحب الكتاب سأل البينة على انه
كتاب القاضي ولا يبال البينة على انه فلان فلان وان فلانا قد وكله وقد عرف الوقت في سره
تحرير المحيط فان اقام البينة على الكتاب قبل ان يقضي بينه وكالته القياس ان لا يقبل وقول
ابي حنيفة لانه لم ينصب خطا قبل ان يبال اسم ونسب البينة انما يقبل من الخصم وفي الحسن ان يقبل
وهو قول محمد وفيما لا يخرج ونقيا للضرورة فان اليهود عسى ان يكونوا غويا، سنوا، فلو توفقت بينة
الكتاب على ظهور عدالة اليهود والوكالة والنسب عسى ان لا يظن الا بعد من رب عالم
يشترطوا وجوب الابلوهم وعلى هذا الخلاف من لا يظن ان لا يظن حقوق الموكل والوكالة
والوراثة والنسب ثم يكون كتاب القاضي ولو انك ختم الكتاب وشهدوا ان كتاب فلان القاضي
ووجد عنوانه في اسفله او كان منشورا او في اسفله فام جاز ان لا يقبل قبل هذا عند ابي يوسف
لان ختم ليس بشرط عن وذكر الفقيه ابو بكر الرازي في مسالاة كلوا ان انا قبوله الكتاب مع
كسر الخاتم قولهم جميعا لانا عندنا ما يشي به الناس ولكن بشرط من ان يشهدوا على الكتاب ولو
فضه المكتوب اليه بعد تحرير شهود الكتاب وهو بخصم ابلد او قبل امضا حكمه قال ابو يوسف
ينصب عنه وكيدا ويقضي عليه كما اذا اقرتم غاب وقال لا ينصب لكن يكتب لما قاضي البلد الذي
فيه الخصم ان طلب المدعى فيقف عليه ولو مرض شهود الكتاب في الطريق او برالم ان يصرحوا وشهدوا
قوما على شهادتهم بالكتاب قبله واما ما ان الكاتب او عدله او لم يبق اهلا للقضاء بان قضى او حذر

حد القذف أو فسق أو فحش قبل وصول الكتاب إلى المكتوب إليه أو بعد قبل التزاد لم يقبل
لما روي عن أبي يوسف وموقول النافع وبعد يقبل من الصحيح صلافا لما روي عن أبي حنيفة لأنه لا
أضرار الوارد لا يقبل وإنما قبلنا خبره باعتبار الولاية الشرعية فإذا لم يبيع عاذاً إلا الأصل
ولندا لو التقي قاضيان في عمل واحد أو في عملين من عملهما فقال أحدهما للآخر وقد ثبتت
كذا فاعمل به لم يقبل منه لأن الخطأ والسأع أو أحدهما وجد من غير القاضي حيث لم يكن من عمله وكذا
لو كان المكتوب إليه أو دخل لم يقبل إلا إذا كان كتب فيه الملاءة فلا فسخ بل كذا وإلى
كل من يصل إليه الكتاب من قضاة المسلمين لما مر أنه لما عوفى الأول صحت كتاب القاضي إليه فيجعل غيره
تبعاله ورسالته إلى المكتوب إليه مكان الكتاب غير مقبولة وأن وجد جميع الشواهد لا أن الكتاب جعل
كأخطاب هو وهد من موضع القضاء والرسالة نقلها مقفولة على موضع ليس المرسل فيه قاضيا إلا
يرى أنه لو كان قاضيا في موطن واحد وكل منهما قاض في جانب من فكتب أحدهما الآخر فذكرنا
جازه أن يقضى بكتاب ولو أرسل أحدهما بنفسه الآخر فاجزأه بكادته لا يجوز له القضاء لأنه
في موضع الاضطرار ليس هو بواجب فكذا الرسول بخلاف الكتاب لما بيننا ولو استألف القاضي
من أمير المؤمنين ولا فيه من غير شرط الكتاب بكتاباً برسالة يبعث معه أمينا يجوز أن
كان الأمير في موطن معتبر الشرايط من ختم والشهادة على كتاب القاضي وإن قال الخصم يدفع
أو حجة على أنه دفع المال إليه أو أبرأه عنه أو جرحه بشهود المال أو القاضي الكاتب بالتمام

بينة على أنهم عبيد أو محررون في قذف يجمع منه المكتوب إليه ولا يقضى كذا ذكره العلماء
في جوامع الفقه ولو كان الخصم ميتا أمضى المكتوب إليه الحكم على وارثه وإن كان
بعض أو وصيته سواً كان التاريخ بعد موت الخصم أو قبله وإن قال الخصم إن أمضى
ونسب هذا ولكن ليس على هذا المال وإنما أقيم البينة أن غيره بهذا الاسم والنسب
لا يندفع عنه الخصومة ما لم يتم البينة على ذلك وإن أثبت ذلك على ميت إن كان تاريخ
موت بعد تاريخ الكتاب يندفع عنه وإن كان قبله لا يستعين مو الكتاب ولو طأ
بكتاباً فاضحاً بأن لعل فلان على السدي عبد فلان بفلان الفلاني أو نسب العبد
إلى عمل أو تجارة يعرف بها قبله وإن جاء بكتاباً به بأن العبد لم يقبله كذا في حق الكافر
لا به الفضل القاضي الموزي ولو قدم الخصم مو الكاتب فحقوا بجلسته وقدم شهود الكاتب
مو المكتوب إليه لا يقضى الكاتب بتلك الشهادة السابقة إلا أن يعاد لأنها كانت للنقل
للقضاء ولا يعمل المكتوب إليه بالكتاب إلا القاضي القاضي كالشهادة على
الشهادة وشهودها إذا حضروا بأنفسهم لم يقبل شهادة النوع على شهادة كذا
وكتب الخليفة القضاء بما فيه حكم بشهادة شاهدين بمنزلة كتاب القاضي لا يقبل إلا بالبر
المذكورة لأن هذا الكتاب وإن كان لنقل الشهادة ولكن لهذا النقل حكم القضاء بغير
أنه لا يصح إلا من القاضي ولم يشترط العدول واللفظ الشهادة فيه ووجب على القاضي

الكاتب هذا النقل بجامع البينة وما يجب عليه بسما عما قضا، فبشرط البينة وشرايط
القضا، وبالمس فيه حكم من كثر تولية القضا، وشروطه عنه يقبل بدون الشرايط اذا
وقع في قلبه حق ويمضيه عليه ونظيره كتاب ساير الرعايا بشئ من المعاملات واذا ورد
على المكتوب اليه كتاب بشئ لا يبرأ، هذا العاقل وهو ما اختلف فيه الفقهاء، فانه لا
ينفذ بخلاف الجرح حيث ينفذ، ويمضيه لان السجل لا يكون الا بعد القضا، فنفذ قضا،
الاول في فصل مجتهد فيه فلا يكون لاصدا بطلان واحكم يكون قبل القضا، فللمكتوب اليه
ان يتبع رأي نفسه وفي هذا الفصل تفصيل لا بد من معرفته والاصل فيه ما ذكر الشيخ
الراشد احمد بن محمد العبادي في جوامع الفقه ان كل قضا، ارشى العاقل فيه او جارا كانا
محا لهما للنقض او الاجماع يكون باطلا فلا ينفذ بامضا، قاض آف وان كانا مختلفين فيه
فان كان الاختلاف في جهة القضا، فاذا فقه ينفذ بالاجماع وليس بغيره، ان يطل
وان كان الاختلاف في نماذ القضا، اصبحت القضا، قاض آف بغير ما ذكره، فبامضا
يصير متفقا واما ما يكون باطلا فنوما اذا فقه لنفسه ولولده او كان عليه دين فقضا
الرجل ادعى انه وصي الميت وامام بيته ففقه هو بوصايته لغيره عنه او نصبه وصيا بعد
قضا، الدين اليه الا ان يقض بوصايته او بنصبه وصيا قبل قضا، الدين ثم فقه هو او ولده
او زوجته دين الميت اليه وهو عليها لان هذا قضا، على نفسه هو الصحيح او فقه وهو

صبي او عبد ولو بعد التحكيم او فقه في غير بلد استغنى عليه او فقه المقلد في حق اهل العسكر
في غيرهم او فقه بحد ومين في اظهر الروايتين او فقه بجواز المنفعة بان قال الممنوع بك
المنه فان قال نزع وجهك المنه ففقه بجواز على قول زفر جاز لان خلافة معتبر او فقه بها
ما تلف من المال في محلة بالقسامة قياسا على النفس او فقه ببطلان عفوة ربة المقتول
او بيته بناء على قول من يقول لا حق للنساء في الفصاح او فقه بجواز ضمان الخلال
والعاقل في البينة بطلان بان ضمن خلاص المبيع من يد مستحقة بشرآ، او نحو، او ضمان العهد
وهذا عند ابي حنيفة او قضا بالرد يكون في يد المثل من غير ان يثبت عند البائع او فقه
ببطلان توفيقها في مالها بعقود او وصية بغير اذن زوجها او فقه ببرد نصف ما تجرته بانفسه
من مهره ثم طلعت قبل الدخول وبغير مهرها في نصف ما اخذت منه او فقه بجواز شهادة من لا
خط ابيه على صك او قضا ببطلان طلاق من اطلقها ثلثا او واصل وهي حامل او طاف
او قبل الدخول على قول بعض الروافض لعينوا او فقه بالواحد في ايمان الثلاث على قول
بعضهم او فقه بالحكم بالقذف بالتوريق او فقه بانا العنين لا يوجمل او فقه بالعقود على
عينها والى القليل في المحلة وحلف انها قتلا، على قول الكوفي القديم او فقه لم حلف
ليفرض حق زيد اليوم فتغيب فتغيب عنه خصما واداء، الحالف اليه وكذا اذا جعل ابن القاب
خصما عنه ليقسم البينة على غيره وقال ابو يوسف استحس في العقود ان اجعل ابنه وكيل عنه

وطلبه موقوفه **واما ما يكون الاختلاف في محل تجة القضاء** واذا قضي فيه بنقض بالاجماع
 ولا يبطله ذلك فهو ما قضي به براءة الاعمي والمحرور في العتق اذا تابا وبشهادة احد
 الزوجين مع آفول صاحبه او بشهادة الولد لو ولد له او على العكس وبشهادة رجل وامراة
 في كرهه والنكاح او جواز بيع السلم في الهب او بطلان المكره او جواز النكاح في
 الطلاق المضاف وبطلان اليمين ومويرة بجواز النكاح اجماعا ويجل له وطئها عند
 عالم كان الزوج او جاهلا لا يرى وقوع الطلاق ويتبع رأي القاضي وعن ابي يوسف
 ان كان عالما يرى الوقوع لا يبطل ما اوقفه بجواز نكاح منية الاب او البنت من الزنا
 وصل الوطن على هذا الاختلاف اوقفه يكون النكاحان راجع او جواز النكاح بتغير
 او بشهادة النكاح وههنا او بطلان تطليقا في التخيير على مذهبه بد او بيع الامة بطلانها
 على مذهبه اني تركب او قضى بجواز بيع الامة بغير ارض او القضا على العايب او قضي بان
 السمك لحم في اليمين او بكتا القاضي بغير موت القاضي الكاتب او بعد ذلك اوقفه بالقبول
 او بالقرعة او قضي بجواز بيع المذبة واما بيع ام الولد فباطل عند محمد وفي المستق ان لا
 ينقض البيع وهو المذكور في اجماع ولو قضي بانه مبيع لا ينقض واذا امضا النكاح
 واظهر الروايتين ما مر اوقفه بجواز شهادة من قال اشهد ان اقربا هذا الكتاب من الوصية
 او ان قال او صنته با هذا الكتاب ولم يتواء عليهم اوقفه با وجهين في ديوانه ومولا يذكر

لهالة او قضي بجواز صلوة من قوا فيها من ممان وان قرا وقال ليس بكلام وقضي به لا
 قال مشايخنا قضاء القاضي في فصل مجتهد فيه بخلاف مذهبه انما ينفذ اذا كان يرى
 جوازه لان قضاة قنينة به اما اذا كان لا يرى ومع ذلك قضى لم ينفذ والصحيح ان هذا
 الشرط قولنا فاما عند بنفذه وان كان لا يرى خلافه وفيما هو على الناطق انما ينفذ
 عند ابيه صنيعة بخلاف مذهبه اذا نسيه وغلط اما اذا قضي ومولا يعلم لا يتقدم
 والصحيح ان عند ابيه صنيعة ينفذ اذا وقع في فصل مجتهد فيه وما ذكره الناطق قول
 ابي يوسف ولو قضي ثم رآه غير صوابا ينفذ ولا ينقض عنه وقال انه قضى به تعليدا
 لم يخرق وينقضه **واما ما يكون الاختلاف في نفس القضاء** واذا قضي فيه يتوقف
 على امضا فاض آفو وينفذ بامضا فاض آفو يرك ذلك فهو ما اذا قضي وهو اعلم او محرو
 في قرض قد تبا به عنه او قضي لامرأة او قضيت في صدا او قضي بطلاق من صلف لا يشترط شهدا
 بالسكرو قال لا لا ندرى بماذا سكر فان هذا القضاء يتوقف نقاذا على امضا فاض آفو فاذا
 امضا لا يبطله الثالث وان لم يحضه وابطله ومويرة بطلان بطل **خاتمة الكتاب فيما يليق**
بالكتاب ذكر الشيخ الزاهد المجتهد المجاهد نجم الحق والدين الراجح في فتاوى اهل فزارم
 ان القاضي اذا اراد كتابة المحاضر والسجلات بنفذه اخذ الابوة فله ذلك وانما ياء فذ بقدر ما
 يجوز اخذ غيره لان ذلك غير واجب عليه اذ الواجب عليه القضاء وابطال الحق المستحق

كما يجوز للمنفق اخذ الاجرة على كنية احوال بقدره لان الكنية ليست عليه لانه الواجب
 عليه احوال اما باللسان او بالكتاب كذا ذكره طه بن زيد ثم قال مولانا نجم الدين ولم يترق
 في اجرة الصفاكين مقدار معين سوى ما روي عن علي السفي و بعض المتقدمين مع انه
 غير مفهوم المعنى وهو ان الوثيقة بال اذا كانت تبلغ الف فبها خمسة دراهم وفي الالف عشرة
 المائنة الالف درهم ففيها خمسون درهما ثم زاد دفع كل الف درهم درهمين في الخمسين الواحدة
 في عشرة آلاف وان كان الالف باقل من الالف فان حقه من المئنة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف
 فيها خمسة دراهم وان كانت ضعفها ف عشرة وان كانت نصفها ف درهمان ونصف والنقص
 على اعتبار ذلك ثم قاله وكل هذه التعديرات غير مفهوم المراد لانه مشقة الكنية لا تختلف
 المال وكثره ولا شك بان كنية الف درهم دون مئنة كنية ثمانية وعشرين درهما الا ان
 يريدوا به كنية الاجناس والعروض المختلفة بصفاتهما وفيها وانه اعلم وذكره نرحم
 للمحقق القدور كما نحو هذا في ذكره علالة السبب ان هذا يختلف باختلاف الزمان والنحو
 والسقم ثم قال مولانا نجم الدين الراشد قلنا والاصح انه مقدار بقدر المئنة وقد نرحم
 مئنة كنية الوثيقة في اجناس مختلفة يبلغ ما ليتها مائة على مئنة كنية الف درهم في
 النقص ونحوها وقال في الملتقط وما قبله في كل الف مئنة لا نقوله ولا يليق بفقهاءنا
 وان مئنة الكاتب في كثر الثمن وانما اجرة مثله بقدر مئنة وبقدر علمه في صنفه اهل الشروط

كما يستأجر المحاكم والنعا بباو كثره في مئنة قلبه وهذا عمل فيه دقة وقيل الفاقه في
 الاجرة وقيل انما يستأجره اذا لم يكن في بيت المال شيء وذكره في المحيط واما اجرة الكاتب
 وقت ما فان راى ان يجعله على كسوف فلذلك وان جعله في بيت المال وفيه مئنة فلذلك
 وعلى هذا الصيغة التي يكتب فيها الدعوى والشهان واجرة السجل على المدعى عند القاضي البريع
 وعلى المدعى عليه عند صاحب المحيط وعلى من استأجر عند القاضي فانما والآفة من اخذ
 السجل وفي الفصول الاسر وثنية واجرة الصفاكين على الذي اخذ الصفا في وقتنا وفي النجس
 الشيخ الاسلام اذا كتب الكاتب صك الوصع والمنو ولم يذكر فيه جهة وصاية او جهة
 توليته لا يصح هذا الصك لانه الوصي يكون وصي الاب ولجود الام والقاضي والمنو
 قد يكون من جهة الواقف وقد يكون من جهة القاضي واصطلاحهم فختلفه ولو كتب انه وصي
 من جهة الحاكم ومنو من جهة الحاكم ولم يسمي القاضي الذي نصبه والذي ولاه بازاله لجهة
 صارت معلومة وعلى هذا اذا اصبحت الكتابة القضاء في المجهدين كالوقف واجارة المساء
 ونحوها فكتب وقد قضى بيمينه وجواز ما قضاه الملمب ولم يسم ذلك القاضي يجوز وآه
 لم يكن قضى بذلك قاض وهذا من الكاتب وان كان كذا بالكتاب لا بأس به فانما ذكره آخر
 كتاب الوقف اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه قاض يرى ذلك فانه يكتب في صك الوقف
 انه قضى قاض وهذا لان الوقف صحيح في نفسه لكن يبطل بقضاء القاضي فهو بمنزلة الكتابة

يمنع الفاضل على الابطال فلم يكن به باس ولو وقف ضيعة وكتب مكا واشهد الشهود في تاريخ
 الصك ثم قال وقفها على ان يكون بيعي جازي او لم اعلم ان الكاتب لم يكتب هذا الشرط فان كان
 فصيحى بحسن العربة وقرئ عليه الصك وقد كتب فيه وقف صحيح واقر جميع ما فيه لا يتقبل قوله
 وان كانا اعجبنا لا ينهم العربة فان شهدوا انه اقراء بالعربية واقر جميع ما فيه لا يتقبل ايضا
 والايقبل وهذا مواعدهم في كل صك من الصكوك اذا قال المور او البائع او نحوهما ما علمت
 المكتوب في الصك وهذا انما يثبت على قول محمد لان على قوله الوقف بشرط البيع صحيح ولو اراد
 ان ينفذ جميع ماله من الضياع في هذه الترية وهو كذا وكذا اقرا على جهة وتبين حدودا
 ولم يقرأ عليه الزاوي الذي نسبة الكاتب وكان فيه برج احكام وفيه لحامات لم يفر ذلك
 وقفا الا اذا علم انه اراد بذلك جميع ماله من المذكور وغير المذكور فيصير الكل جسيما وقفا
 وكانت الاحكام تابعة لغيرها لكانت في برجهما وقت الوقف وكذا لو مان الواقف وقد
 اخبر عن نفسه في صحة قبل موته فالامر على ما تكلم به ولو اخطأ الكاتب وكتب صدين لحا كما
 وصدين بخلاف ما كانا فان كانا يوجدان في ذلك للموضع لكن بينهما وبين هذه الضيعة
 الموقوفة ارض او كرم او دار لغير هذا الواقف جاز ولا يدخل ملك الغير فيه لانه وقف
 ملكه وملك غيره فصيح وقف ملكه وانما لا يوجدان فيه اصلا ولا بالبعد منه بل لا اذا
 كانت الضيعة مشهورة مستغنية عن تحديد شهرتها فيجوز وسيل في الاسلام مع صك

فيه وقف فلان على كذا على ماله وعلم مدرس مدرسته معلومة وكان فيه بيان المأذون
 ثم اربط الصفة وجعل افر للفقراء فاجاب انه غير صحيح لانه ذكر الموال مطلقا ولم يبين الا على
 ولا الاسفل وكذا لم يبين النكاح والهندي والرومي ولو كتب اسما بوفلانا الموروف بكرا ولم
 يكتب اسم اب الواقف وجب ولم يوقف جاز لانه لو كتب من فلان المتور في كذا او مو
 وقف على ارباب معلومين جاز وان لم يذكر الواقف فهذا اصح وسبل الفقيه ابو جعفر
 في بيع ضيعة جاز رطل واقرى انها وقف وجب بصك فيه خطوط عدول وصظام انقوضوا
 وطلب من الحاكم القضاء به فقال لا يعتمد احكام على الخطوط ولا ينبغي له ان يحكم به لان
 الفاضل انما يقض بالحجة وهي البينة او الاقرار واما الصك فليس بحجة والخط يثبت الخط
 وكذا لو كان له موقوف على ارباب دار ينطق بالوقف كذا ذكر في الذخير والحق انه
 وفي الحاوي في الفتاوى الفاضل اذا كتب سجلا فطلب المقض عليه من المقض له السجل لم يثبت
 على المقض وبسئلانه صحيح ام لا ذلك وفيه اذا كان ثمن المبيع اربعة آلاف فنسي
 الكاتب الالف وكتب في الصك اربعة فنانير فقد الصك وفي التجنب من شيا مشغ
 من الانهاد يؤمر بان يشهد شاهدين هو الخمار لانه حقه يصنع بعدم الانتهاء وهذا
 الحاجة يرفع بحدوث لانه يمكن ان يشهد على شهادتها آقوب وهذا اذا انى المشتري
 بشاهدين اليه ليشهد ما اما لا يكلف آقوب انما الشهادة وان طلب من البايع ان يكتب

في الوقف
 في الوقف
 في الوقف

له صك على الشراء فانه لا يجبر عليه الا كتابة الصك غير واجبة عليه وانا كتبت المشتري من مال
نفسه صكاً وامر به بانها تشهد على ان بها اليه يجبر على ان يقر بين يدي شاهد من وانا
ابنه انا يقر للمشتري انا يقرح الامر الى القاضي فان اقر بين يدي كتب له سجلاً وشهد عليه
لان كتابته الصك سنة بالكتاب والسنة وفي قضاوى ابيه سرقند الشهاد في المداينة والبيع
فرض على العباد لانه يخاف تلف الاموال بدونه الا اذا كان صغيراً كدرهم ونحوه ولو اقر
صكاً باقراره فعاد الحق انه اقررت بذلك ولكنك رددت اقرارى وارا تخلفه بحلف
لانا هذا الدعوى صحيحة كما قال بعض من عبدك فعاد الاخر بعث ولكنك اقلنتني البيع بحلف
ولو ادعى من الكتاب بسمع دعواه لانه عسى ان لا يقدر على الدعوى فيسمع دعواه من الكتاب
لكن لا بد من الاشارة في مواضع الاشارة وفي الملتقط ولا بد للكتاب من توثيق الشئ في
الدرهم في زماننا كالقائمة واية لا يصح الدعوى ولا صك وثيقة الا بذكر اربعة اشياء
عبارة ووزنه وضربه وعدده لتفاوتها وارجا بالقبول وتفاوتها فضة وهو المقصود
الا عظم عياراً وتفاوت ما يتهاون بالعدد وتفاوت الفضة والنحاس فيها بالوزن والكتاب
اكثرهم لا يعلمون وفي كتاب الصلح من التجنب عن قول الناس في صكوكم كل عشرة قندل
سبعة انا وزن كل عشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل من الذهب وذلك لانا الدراهم اثني
عشر قيراطاً وبعضها عشرون قيراطاً وبعضها عشرة وكانت الحصة بحري في ذلك في مبيعاتهم

والذهب عشرون قيراطاً فاخذ درهم كل سبعة دنائير ايضاً مائة واربعين قيراطاً
كل عشرة من الدراهم سبعة دنائير وزنا الا ان اصل الحساب بياض وزن الدراهم
اثني عشر قيراطاً لانه اقل كسراً ويكتبها في الاصل كذلك وفي كتاب اقرار القضاوى
الصنوى لو قال له على الف درهم بصك فلان او بصكك او في صكك او في كتابك او
بكتاب او من حساب بيني وبينه او قال له على صكك بالف درهم او كتاب او حساب بالف
درهم او بعلم فلان او قضاء فلان يلزمه وفيما اظن او احتسب واعلم او في علمي او فيما
ارى او رايته او في علم فلان او يقول فلان او في قوله او في حساب او في ما وعنه
ابن يوسف به في حساب يلزمه وفي قضاوى الولوالجية لو قال كتبته على صك بالف درهم
او كتبت بخط يدي بشمال النهر ان على الف درهم او كتبت صكاً على نفسي بالف درهم
وقوم يتظنون فقال لهم اشهدوا كان اقراراً بخلاف قوله وجدته في كتابه انا القندل
على الف درهم او قال في ذكرى او في حساب او بخط يدي وفيها ايضاً اذا اودع صكاً
باسم غيره عند رجل وغاب فاصبح الذي باسمه الصك اليه ليرى شهوده يحكم المودع
على ان يبره حتى يبرى ما فيه من الشهود ولا يردفع اليه وفيها اذا اخذنا الشئ من المشتري
بالشفعة بياض فخذ من المشتري صك الشراء فان ابه لا يجبر عليه لكن يشهد شهود الشراء على
التسليم بالشفعة وكذا لا يجبر المولى على دفع القباله الى المولى اذا قضاه دينه لانا انما

ملك لكن طريق الاحتياط ان يشهد على اليمين الشهود الذين انبتوا خطوطهم على اقراره ويكتب
ذلك كتابا ويأخذ خطوطهم وعن نجم الدين البخاري الذي ضمن به الفقه والقاضي البيهقي للمدعي
طلب القباله من ربا الدين بعد التقاضي اذا كان دفع موقوف الكاغذ بفتح الراء كسر
يروى يدل على ذلك ما ذكره في الفضول الثلثين لو اعطى الموقوف اجرة الكتاب كانت الكاغذ
ملكه فيملكه حسب بعد قضاء الدين ولا يجبر على المستكتب في عفا وفي الفتاوى ولو قال الدين
بعد الاستيفاء وبقيت القباله في يد ورثة فللمدعيون طلبها منهم ان كانت الكاغذ ملكه
له وان كانت للداين فله طلب وثبته القضاء منه او من ورثته اذا لم يدفع القباله ولا بد
في صحة دعوى القباله من بيان قدر الكاغذ وصفتها وبيان مقدار المال المكتوب فيه دون
عدد الخطوط المكتوبة فيها ولو قال المدعي عليه للقاضي يخرج جريش الحساب ليطر
فيها ياء مرء ولا يجبر وكذا لو قال سله من اتي وجهه يدعي ذلك كما بالغصب من فتاوى القاضي
خان رجل فرق صكاً فزاد قدر صائبه تكلموا فيما يجب عليه واصح ما قيل فيه انه يضمن
قيمة الصك مكتوباً وفي فتاوى شيخ الاسلام برهان الدين جماعة اعطوا فلاناً الذهب قالوا
له اذا اخذت من فلاناً خطافاً دفعه اليه فدفع اليه قبل اخذ الخط يضمن واذا لم يذكر
الواقف في صك الوقف اجارة فرائي القيم ان يواجرها ويدفعها مزارعة ما كان ادر
على الوقف وانفع للفوقاء فله وبذل الخط لا يكون ضماناً من ان لا الا ان يقر بالكتاب

او يكتب لفلان على من المال كتب وكبت واشهد على ذلك شهوداً ولو عوفي ان المدعي
والموقوف خطه في صك لا انه لا يحفظ الوقت والمكان صل له ان يشهد ولو عوفي خطه
ونسى الشهادة لا يشهد في قول ابا حنيفة خلافا لما قال لا يعمل الشهود والقضاة بالخط او
يشنون والرواية وذكر انحصاف انه لا يجوز الشهادة في قول اصحابنا وخلافه قالوا
ينبغي للشامد اذا كتب الشهادة ان يعلم بعلامته اذا رآه من عرفه تلك العلامة وبما من
عن التغيير بالنقصان والزيادة وفي الخلاصة ذكر في النوازل اذا عوفي خطه والخط في ورثته
ونسى الشهادة عند ابي يوسف ومحمد بن يسوع ان يشهد قال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ وان
راى خطه وشهد بشهادته قال ابو حنيفة لا ينفق قضاؤه وان كان الخط في يد المدعي لا
يجل له ان يشهد في هذه الصوغ هو المختار وفي كتاب الشهادة من فتاوى فخر الدين
قاضي خان عن ابي يوسف في رواية اذا كتب الصك بين علي نفسه بين يدي الشهود وقال
اشهد واعلى بما في هذا الصك فهو جائز وان كتب غيره وقال هو اشهد واعلى بما فيه لم يجز
عليه حتى يتراء عليه ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يجز له ان يشهدوا الا باحدى
معان ثلثة اما ان يتراء الكتاب عليهم بعد ما كتبه بنفسه واما ان يكتبه غيره ويتراء عليه وهو
يقول اشهد واعلى بما فيه واما ان يكتب بين يديه وهو يعلم بما فيه ويقول اشهد واعلى بما فيه
منها هو الصحيح ولو كتب صكاً بين يدي الشهود وعوفي ان شهد ما فيه ولم يتلى اشهدوا

على باقية لا يسهل ان يشهد وقال القاضي ابو علي السعدي هذا اذا لم يكن مكتوباً على
الرسم فان كان عليه وسعد ان يشهد وان لم يكن له الكاتب اشهد على باقية وهو صحيح
اليه انما محمد بن علي بن النواذر ولو كتبت صكاً بين
قوم اميين وقال اشهد واعلى باقية ولم يقر الايهم ان يشهد واذا ذكر في النصوص ^{الائمين}
ولو اصد الورقة باع كرها من التركة قبل القسمة فكتبت وارثاً او شهد بذلك او شهد باقية
يكون اقراراً بان ملكه البايع فلو قال بعد الكتابة انما اقرت البيع او لم اعرف ان
كنا بنى هذا اللفظ اقراراً بان ملكه البايع اختلف المسايخ فيه كما اختلافهم فيما اذا عني
او طلق بالعوبة ومعلوم يوفى لسانا العربية انه يكون صحيحاً ام لا قيل يصح في جميع المواضع
وقيل لا وقيل ان كان في يوفى لا يكون منزله وجن سواً كالبيع يقبل ولا يصح البيع
ولو كتبت اشهد عليه او اشهد ان عليه يكون اقراراً بملك البايع لا بالمال في عليه كناية عن
البيع اجماعاً المكتوب حتى لو كتبت اشهد اني لا غير لا يكون اقراراً ولو باع محروداً وقد
فكتبت القاضي شهادة على صك البايع لا يكون ذلك قضاء منه بجهة البيع وانه ظاهر ولو
كتبته الشهادة في صك الشهادة وضم على ذلك الصك ثم ادعاه يصح ولا يكون نفس كناية
الشهادة عليه اقراراً بان المبيع ملك البايع لانه كناية عن بيع مال نفسه ببيع مال غيره قال الامام
الاجل طهیر الدين المرغيناني في فوايد قال ابو زيد الموفى بخواتم زان في تعليل هذا

المسئلة ان ليس في عمل من الشهادة وضمه ما يافق دعواه لانه ان يقول انما كتبت
شهادة لا تاتى في نفس اماره هذا العقد ضرر ام لا لان العقد ورد على ملكي فان كان
فيه ضرر ودونه والا اقرته واذا امكنه هذا التوفيق لا يكون ما فضا وما يدل على
ان الكتابة ليس بقرار ما ذكره في مجموع النواذر رجل ادعى على آف مالاً معلوماً فانكر
فقال انه كتب بذلك خطاً فانكر ان يكون هذا خطه فامر ان يكتب على بياض فكتبت بذلك
خطاً فانكر ان يكون هذا خطه فامر ان يكتب على بياض فكتبت فكان بين الخطين مشابهة
ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يقع عليه بالبرع لانه هذا لا يكون على مال اما
لو قال هذا خطي وانا كتبت ولكن ليس على هذا المال وهناك القول له ولا تنس عليه و
تفسير الختم ما ذكره المحلوان به ان الشاهد كان اذا كتب اسمه في الصك تحت رصاص مكتوباً
وضع عليه نقش خاتم حتى لا يزل فيه التزوير والتبدل وهذا كان في عرف زمانهم وهذا
الوقوف لم يبق في زماننا قال الشيخ فخر الدين قاضي هذا اذا لم يكن فيه ما يدل على صحة
وتعاقب بان كتبت فيه باع فلان كذا وقد اقر انه باع ملكه وكتب هو شهد بذلك او يشهد
منه او جري البيع بمشده او اقر بالبيع والشوا عند او شهد البيع والشراء اما
اذا كان فيه ذلك بان كتبت فيه باعه وهو ملكه او باعه بيعة بآناً او نافذاً فكتبت هو شهد
بذلك لا يصح دعواه ولا شهادة لغيره كما لو شهد لغيره عند القاضي ولم يقبل شهادته ثم

2

ادعاء لنفسه او شريكه لا يقبل شهادة وعن نجم الدين البخاري كتب من اضيف اليه
البيع في حكم الشراء في آفة الامر كما ذكر لا يبيع دعواه لانه هذا ولا في بعضه ان
كتب ذلك بعد الوقوف على ما فيه ولو ضاع محضر من ويران العاقل وفيه اشهاد الشهادة
بحق والعاقل لا يدرك ذلك فشهد عنه كاتبه ان شهد هذا شهداء بكذا الا في
بشهادتهما ولو ضاع سجل فشهد عنه ان هذا اقر عندك لهذا بكذا يقبلها والوقوف ان
الاول بمنزلة الشهادة على الشهادة فلا بد من التخييد ولم يوجد والى شهادة على حق
بالحكم او بالاقراء ولو قال لا اقر اكتب شهادة في هذا الصك فكتب الما موثقه بذلك
لا يكون ذلك اقرارا من الامر بان هذا ملك البائع كما لو قال اكتب طلاق امرأته ولو قال
لله صك اكتب صك الاجان باسم فلانة بين الدار لا يكون اقرارا بالاجان لانه جوا
التعامل بينهم باء وون بكتبه الصكوك قبل العقد كذا في فتاوى رشيد الدين الويار
وفي اقرار غنغ الفناوى لو قال لله صك اكتب لفلانة خطا اقرارا بالف على يكون اقرارا
وجل للصك ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال اكتب خط بيع الدار يكون اقرارا بالبيع
كتب او لم يكتب وكذا لو قال اكتب طلاق امرأته كما اقرارا بالطلاق وهكذا في
فاضة ظهر الدين وهذا مخالف ما مر ولو قال ثانيا يكون للتعاقل ويكون اقرارا بتطبيق
واحدة وفي غياض الحقيقين ولو امر له ان يكتب خط البراءة ولم يزد على هذا لا يكون

84 طلاقا لانه لم يذكر ان البراءة عن النكاح او عن ما اذا وفي مجموع النوازل لو قال
لله صك اكتب لخاصك الامر على ان منى سافرت بغير ذنها في تطلق نفسها كما
شأنت فقلت لا اريد الواضحة وطلبت النكاح وابى الزوج ولم يتفقا ورجعا
من عند يصير الامر بيدنا في تطبيقه واصلت وفي فتاوى رشيد الدين باع دارة من
الصغير ثم باعها من اجني بمنى القيمة ببيع ولو باعها من ابنه البالغ وكتب الصك
واشهد شهودا على ذلك ثم باعها من غيره وكتب الصك واشهد اولئك الشهود
وقد كتبوا في صك الابن شهد بذلك فلان لا يبيع شهادة على الملك كالت لان ذلك اقرار
من الشهود ببيع الملك للابن ولو كان المكتوب في الصك للاول اقرارا ببيع ما فيه صح
الشهادة لكن اذا كان المكتوب في الصك شهد بذلك ما اذا كان في الصك اقرارا ببيع
بما فيه لا يكون شهادة للابن ولا للاجني ولو اشترى دارا والى شهدته شهادة
في الصك بقوله شهد بذلك والمكتوب في الصك باع فلانا ببيعنا جائزا ثم جاء غير المشتري
وادعى هذه الدار على المشتري فشهد هذا ان شهد لهذا المدعى بين الدار وموثر
ان كتبت هذه الشهادة لا يقبل شهادة لهذا المدعى اذا علم العاقل شهادة في ذلك الصك
لانه اقراره ملك المشتري فيكون في هذه الثانية متناقضا ولو لم يكتب الشهادة لكن قال
بين يدي العاقل انا شاهد بانه هذا ملك ذي اليد وموثر المشتري لا يقبل شهادته

ولو ادعى عليه دارا فقال ذوا اليد اشترى منها منك فلم يقدر على اقامة البينة على الشراء
فقضى للمدعى ثم اذا اليد ادعى الشراء من ثالث وجاء بصك وفيه خط المدعى المذكور
شهد بذلك والمكتوب في الصك باع هذه الدار ولم يذكر بايا حائزها كما في ذلك من جانب
البيع الثالث وانما كتبت فيه باع بيجا حائزها فشهداوة اقرار بانه ملك ذى اليد لانه اقرار
ان البيع وقع جائزا ولو باع ايضا وسلمها بذلك ثم باعها من غيرهما والمشتري كتب على
صك شراها كما شهد بذلك ان كان المكتوب في الصك باع بيجا حائزها فشهداوة اقرار ببيع الشراء
بينه وبين البايح لانه اقرار بانه باع ملك نفسه ولا يكون ملكا للبايح الا بالفتح كذا ذكر
من اجله في الفتاوى والمعارية وفي الاقضية اذا كتبت وصية ثم قال لقوم اشهدوا
علي ما في هذا الكتاب او كتبت وصية وضمها وقال هذين وصيتي وهما ختمت فاشهدوا
على ما في هذا الكتاب او كتبت الشهادة على صك لا يجوز لهم ان يشهدوا على ما فيه حتى
يعلموا ما في الكتاب بان قراؤهما او قرئت عليهم او راوا يكتبونهم يعرفونه كتابا ويتقارون
واما قراؤهما وقالوا اشهد عليك فذكر راسه بفتح ولم ينطق كما باطلا بخلاف اشار
الافس كذا في الخلاصة وذكر في الصفوى الاشارة يقوم مقام العيان وانما قدر
على البيان بالكتابة وفي الفتاوى انما اشار المفتح براسه مكان قوله نعم فله المستغنى ان
يعمل به وعما ابد القاسم منله وقال ظهير الدين المرعشي في الاشارة من الناطق

لا يعتبر وقال شيخ الاسلام في كتاب العارية في مسائل شتى منه واذا قرئ على الاصل
كتاب وصية فقبل له اشهد عليك بما في هذا الكتاب فاقوم براسه اى نعم او كتب
فاذا جاء من ذلك ما يعرف به انه اقرار بانما حرك راسه طولا اذا كان ذلك معهودا
منه في نعم فهو جائز حتى يصح نكاحه وطلقة وبيعه ويقضى منه وله ولا يجد في قدف
اى اذا كان ما ذكرا ولا يجد له اى صد القذف خاصة اذا كان متزوجا ثم قال وولدت
الحسنة على ان الانسان معتبر وانما كان قادرا على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض
اصحابنا انه لا يعتبر مع القدر على الكتابة لانها حجة ضرورية ولا ضرورة لانه صحيح بينهما
فقال انما راوكتب وانما استويا لا كلا منهما حجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان
لم يوجد في الانسان لانه يفهم المقصود منها بل يشبهه وفي الانسان زيادة ام لم يوجد
في الكتابة لما انما اقرت اما الكلام مع الكتابة لانه العلم بها انما يحصل بانما الاقلام
وهي منفصلة عن المنكلم ومو حاصلا بما هو متصل به ومواساة براسه او بفتح فكما
اعتبر را مواروب اما الموضوع للبيان او ما اولان النطق لا يبقى اثره كما يوجد مثلا
فكذا الانسان بخلاف الكتابة ولان الانسان يقع معتبر مع القدر على البيان من
كل وجه الا يرى انما افصح الوب محمد صلح كيف اعتبر الانسان في قول الشهد كذا وكذا
كذا ذكر في النهاية وفي فتاوى فخر الدين قاضى خان رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم

ثم قال ائتمروا عليه ولم يقل ائتمروا عليه لم يكن اقرارا ولا حيل لم انا يشهد واعليه
 بذلك المال وكذا لو قالوا ائتمروا عليك بهذا فعلا ائتمروا عليه ولو قالوا انتم عليه
 هذا الصك فعلا ائتمروا وكان اقرارا وصل لم الشهادة عليه ولو قالوا بانهدين على
 رجل بالف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فانا كان تاريخ
 البراءة بعد تاريخ المال يقضي بالبراءة لانه لا يدعي عليه الا ما لا واحد وقد ثبت البراءة
 عن الف فانوقت اليه وبالعكس يقضي بالمال لانه البراءة السبقة لا تفعل في الدين للامانة
 وان لم يكن احدهما موزعا يعمل بالبراءة لانها يكون عن الدين الواجب لبيها دين آفو
 وكذا لو كان تاريخها سواها كان صك المال موزعا دون صك البراءة او على العكس
 يعمل بالبراءة لانها يكون بعد الوجوب عادة ولو كان على رجل صك كان كل صك بالف
 وتاريخها مختلف وفي المطلوب براءة عن الف في صك وبراءة في صك في المطلوب
 كان له على الف وقد اخذ من الف وخمسائه وقال الطالب كانه عليك الفان ولم اقبض
 منك شيئا فان المطلوب يراعى الف وخمسائه ويرجع الطالب عليه بخمسائه تمام الدين
 وجميع البروات يكون على قياسي في المال في كل موضع كانه المال واحد كانه البراءة
 واحد وفي كل موضع يقضي بالمالين يقضي بالبراءة بين واختلف في صك المطلوب يوجب
 اختلاف البراءة وفي مثلثا ثبت البراءة عن الف وخمسائه فيبقى خمسمائة ولو كتب

86 في صحيفة صباه لفلان على الف درهم ثم اقرانه كتب وانكر المال او شهد واعلى
 انه كتب وموئيد المال لا يلزم شئ وان كتب على الرسالة بان يكتب هذا من فلان بن
 فلان الى فلان بن فلان اما بعد فان كتب على الف درهم من قبل فلان يكون اقرارا
 حل لم ان يشهد واعليه بذلك اذا علموا ما فيه وان لم يتراء عليهم ولم يشهدهم وذكر
 طهير الدين الترمذاني اذا كتب مستقبلا لكن غير مرسوم كالكتابة على اجدار او على الزاوية
 او على الكاغذ لا على وجه الرسم كان لغو لانه لا عرف في اظهار الامر بهذا فلا
 يكون حجة الا بالبينه والبيان ثم اعلم ان الكتابة على وجوه منها ما هو مستبين مرسوم
 ومما ان يكتب الى الغائب ثبت ذلك باقراره او ببينه فهو كالحطاب حتى لو جرد به
 لمن شهد كتابه ان يشهد اذا عرف ما في الكتاب سوا قال للشاهد بغير الكتابة ان شهد
 على او لم يقل ومنها ما هو مستبين غير مرسوم نحو ان يكتب على ارض او جدار او تراب
 او خوخة او لوح او بغير مداد في صحيفة او انة في صحيفة لكن لم يعنونها ان قال
 لم ائتمروا وسهم ان يشهد واعليه ولانا الكتاب قد يكون للتوبة وقد يكون للتحقيق
 وبالاظهار والاحتمال فكان بياننا بخلاف الكتابة المرسومة وبخلاف صك التسمية
 والبيع فهو حجة وان لم يكن معنونا مصدرا لغيره بين الناس قال نجم الدين ^{الرازي}
 في شرحه وكذا ما يكتبون فيما بينهم جيبا ان يكون حجة لمكان الوقف وذكر شمس الدار

البرضى ان جاءه من ابته بلخ قالوا في يادكار الباعه المعروفة برون نامه ان
ما يوجد مكتوباً فيها بخلاف البياع فهو لازم عليه فعل هذا اذا قال البياع وجده
في يادكارى ان لفلان على كذا فهو اقرار فان حجر الكتاب في هذا الوجه فقامت
عليه بينة انه كتبه واملاء جاز كما لو ادعى اقراره. وجه وكذا سائر التوفات
بخلاف احدى والعصا فان المرسوم وغير المرسوم فيه سواء. ولو اقر بالسرية
في الكتاب المرسوم بضم الممال ولا يقطع ومنه ما هو مشتبك نحو ان يكتب على
الما، او على الدوام يقول شهد واعلى بذلك لسمع ان يشهد واعليه وان علوا
ما ذكرته لانا الكلام الذي لا يثبت كالكلام الذي لا يثبت ولو كتب رساله عند
اتبين لا يقرأ ان ولا يكتب ان مسك الكتاب عند ما شهد بذلك لا يجوز وعند ابو
يجوز هذا خلاصه ما ذكره الخلاصه والى في وقال الحاكم المروزي في مختصره ولا يجوز
ان يشهد في الصك والوصية الا ان يعرف كتابه او يقرأ عليه ما كتب فيه في قوام
جميعا ولا يثبت هذا الرساله في قول ابا يوسف وفيه لو قراء رجل على رجل صكاً فقل
ان شهد عليك بما في هذا الصك فقال نعم فصح ذلك آف وسعه ان يشهد عليه وفي
الخلاصه شهادة الصك كين لا يقبل لانهم يكتبون هذا ما اشترى وسلم وقبض وضمن
الدرك وان لم يكن شئ من ذلك موجودا فيكون كذباً ولا فرق بين الكذب بالكتابة

87 وبينه بالقول والصحيح انها يقبل اذا كان غالب حاله الصلاح وما ذكر من الكذب
عفو لانهم يحققون ما كتبوا وفي الغاوى والولوا الجية فانه يقضى وبأخذ من بيت
المال شيئاً لا يكون عاملاً باجراً لان الغاوى عامل الله فيستوفى حظه من مال الله
وكذلك العلماء والفقهاء والمعلمون الذين يعطون الناس القوان ولانه روى عن ابي
بكر الصديق انه كان ياخذ الرزق من بيت المال حين اختلف وكذا عمر بن الخطاب
عنه انه كان يارب وكان يحب لابي اخذ منه وكان عليه ياخذ منه لانه
محبوس بحق العامة وكان عابراً عن الكسب فلم يأخذ كتابه لنفسه وعياله ومن
لمؤنهم من اهل واعوانه اصحاب الا ان ياخذ اموال الناس فباخذ الرشوة
وذلك حرام لا يحل وذكر في الذخيرة الغاوى المولى اذا اخذ الرشوة ثم بعث
الى سافح المدعي او الى رجل آخر لبيع الخصومة من اثنين ويحكم بينهما لا يتخذ
قضاءاً لك وحكمه لان الاول عمل في هذا النفس حين اخذ الرشوة وانما كتب
الى الغاوى لبيع الخصومة واخذ اموال الكفاية بغير حكم المكتوب اليه وفي
الفصول الثلاثين اذا كتب كتاباً الى السلطان ان يولني نفسه واني الكتاب
الى السلطان صار مؤزلاً وقبل لا يقول بول نفسه لانه نايب عن العامة وضم
مستحق بنفسه فلا يملك عزل نفسه وفي شرح الطحاوى وينبغي للغاوى ان يتخذ كتاباً

من اهل العفاف والصلاح ويجلسه من حيث يريد ما يكتب وما يصنع كيلا يلتبس
عليه وينبغي ان يكون من اهل الشهادة لانه ربما يحتاج الى شهادته ولا ينبغي ان
يكون ذميا او عبدا او صبيبا او مكاتبيا او ممن لا يجوز شهادته واذا كتب الكاتب
فانه يكتب خصومة الخصمين وما بينهما من الخصومة كان والشهادة في كتاب ثم يطويه
وحرمة ثم يختمه بخاتم ثم يكتب عليه خصومة فلان من فلا في شهر كذا في سنة كذا ويجعله في
قمطر ويجعل السجلات في قمطر والمخاض في آف وتقدر النفقات في آف ونفيل لاد صبا
والقوام في اموال الاوقاف في آف اذا لم يكن على الوقف لغير العاقبة حتى يكون اسير
عليه عند مسائل الحاجة الا ذلك وقيل وينبغي ان يكون مودعا بقلة الطرح موصوفا
بكثرة الورع متحملا بصفا العفيف وخلوص النية متحملا عن الاقوال الروية والاهمال
الدنية عالما من حيث يوكل الكنف في الاقسام فادرا على وقع وما يؤمى بمسئق الاما
مستأ الى اخيرا ستان انجيل من دفعه البر اندفاع السبل نقي اجيب طاهر الذيل
نقى القلب عما يفضيه الى الويل غيا عن الاعتصاف في الجبر بربا عن الاخاف والميل
موتو فانه ان لا يقبل في ذرورة بالارث ما موثا على ان يستحوذ الارثا ذكر
الشيخ الزاهد شمس الاله اكلوا انه في ادب العاقبة ولورثا ولد العاقبة او
كانه او بعض اخوانه او من لا يقبل منها دته له او واحد في ناحية العاقبة على ان

88 يعمل له في انفاذ الحكم بذلك الشيء وموصوفا فان كان العاقبة يعلم ذلك فالقضاء
ناخذ والرجل آثم لان مقصودنا لا يتم بالرشوة لان العاقبة ربما لا يقبل شفاعته
من ارتش ولو علم به لم يقض وان علم العاقبة لا ينفذ قضاءه لانه حين قبل
شفاعته مع علمه انه قبل الرشوة صار كما لو ارتش بنفسه **وشرح**
حين علم ان وكن ارتش استغنى عن القضاء وقال كبر سني ورق
علمي وارثش فالدري فاعز لوني لانه حين علم به كان سبيلا ان
يامر بالترد فحين لم يفعل كان كانه قبلها بنفسه وقال
صسام الدين الصدر الشيبدي في ادب العاقبة قضاء الرشوة
لا ينفذ حتى لا يجل من القضاء اذا صح هذا عند ان
ينفذ ولكن يرد ويطلب وذكر محمد بن محمد
انه ذكر الشيخ الامام شمس الاله السرخسي
في السير الكبير ان الرشوة لا تملك
فمن الزهدة في اليوم الثالث عشر
من ربيع الاول من سنة ثمان
ثمان وعشرين وتسعين

39

90.

91

كتاب اطراف العقبايا الكمية واداء الحقوق البدرية
 تأليف الشيخ الامام العلامة المحقق
 للبدر محمد بن الغرس
 تقوى الله تعالى رضوانه
 واسكنه
 جناته

الظاهر في الصلوة الظاهرة **والاشارة** بذلك الى ان القضا
مظهر في التحقيق الامر الشرعي لا مثبت له **وما يفهم** عن الحقيقة
من ان القضا مني مثبت اخذ من قول الامام رحمه الله عليه
بنفوذ القضا ظاهرا وباطنا في العقود والنسوخ بشهادة
الزور **فهم** فاصرا **اذ** الامر الشرعي في مثل ذلك ثابت تقديرا
والقضا يقرن في الظاهر ان القضا اثبت امرا يمكن وقد
يحمل المعدوم موجودا والموجود معدوما بالاعتبار الشرعي
ولهذا اقول بوجود الدخول حكما في الحاق ولد المشرقة
بالمغرب **اجنب** لذلك الجمل والتقدير بالامكان **واجزا** المكن محرم
الواقع **والسبب** المسمى الى ذلك التقدير والاعتبار لزوم
الفساد على تقدير اعتبار الافيض والمشي على الظاهر في مسألة
المشرقية النسب في هلاك الولد بانتفا النسب من الوالد
وقد وجد العقد المقتضي الي تقرير النسب وثبوته **فقد**
الدخول مع امكان العقل فضلا عن العادي اذ في النسب
الهلاك بانتفا النسب من الوالد وفي القضا على الوجه المذكور
جعل قضا القاصي عروضة للنقض المستلزم لمعا سبب وجهها
او فاما العامة وجريان ذلك العقد او الفسخ ممكن في البوا

ثبت نسب المشرقة
من الزوج بالمغرب

في سنن

93 وليست موضح لذلك بان الشهود اذ ارجعوا بعد الحكم ضمنوا
ولم ينقص **ولا يجنب** ان الرجوع عن الشهادة غير بعيد من
شهادة الزور **ولهذا** ارجعوا بعد الحكم بالحد سقط الحد
والمل ذ بالامر في التعريف مورد القضا ومتعلقه وهو
الحكومة ويصدق على جميع افرادها من فعل الحكومة عليه او
تركه او ما يقع عليه فعله من ايقاع اله تاديب في حد او
تعذيب او حالة اذها في حد او قضا او تقرير معني في محل
قابل له شرعا كالعتق والبرق والحرية وملك الرقبة والسيد
غير ذلك **والمل** بالظن ظن من له اهلية ذلك **ومعني** في الواقع
نقض الامر ولم يقيد بظن المأذون به قد يكون مقلدا محضا
والعبارة انما هي المجتهد المطلق والمقيد **فاما** القاصي المقلد
فظنه تابع لظن المجتهد الذي هو القاصي **فان قيل** هذا
التعريف غير منكشف لم روح القضا بقطعي فلا يكون جامعا تاما اذا
قضي بالحرية مثلا **اجيب** بانه لا بد للقاصي في كل قضية
حكمة من الظن ولا يتصور القطع المحض فقط لان الظن جامع
محالة اما في المقتضي به او في متعلقه او في طريقه او في متعلقها
وهذا باب واسع فلنذكر ونوضحه انا نقول فيما اذا قضي

بعلمه في عهده بالعقود وان ثبتت اثره بالشروع قطعاً في الحق
 انما يكون ذلك في نفس الامر واد من الاهل في المحل انما بالنسبة
 الى القاصي في خصوص شخصه فلا يمكن القطع بذلك لوجوه تقدم
 الاعتاق في هذه الصورة او ان المعتقد لا يبيع ملكه للمعتق او ان
 يكون حراً الا من امل الى غير ذلك من الاحتمالات التي وان بعدت
 ينبغي معها اليقين **هذا** اذا اريد بالقطعي في الايراد اليقيني
 او ما هو اعظم منه وبما كان الظن به غالباً والا فلا يرد واذا قلنا
 المراد بالظن في التعريف ما هو اعظم ليصدق بالقطع فيقال في
 المقطوع به انه منطوق فان الفقهاء يتساهلون في بعض هذه
 الاطلاقات حتى انهم يطلقون العلم ويريدون ان الظن **واما**
واما الثبوت فقد قال علماء وناقول القاصي ثبت **حكم وعرف**
 المسترعين والموثقين الان على ان الثبوت ليس بحكم بدليل
 تقسيم الثبوت الى ما اقترن به الحكم وما كان مجرداً وبدليل
 قولهم في السجيل ولما ثبت عنده **حكم والقار** في ذلك
 غير مختص بل نسبتة من حيث الاستعمال الى جميع المذاهب
 واحدة كما هو ظاهر وقد فضل بعض المناهزين فقال ما معنا
 ان الثبوت ان وقع على السبب لا يكون حكماً كما اذا قال

ثبت

ثبت عندي حريان العقد بين المتعاقدين وان وقع على
 المسبب كان حكماً كما اذا قال ثبت عندي ملكه وهو قول
 متوجه لو تم وجهه ولكنه لا يتم **بيان** ان كلام من السبب والمسبب
 اذا كان له صلاحية الدخول تحت الحكم والثبوت له صلاحية
 ان يكون حكماً لما وجه التخصيص والوجه في التفصيل ان يقال
 ان وقع الثبوت على مقدم مات الحكم او بعضها فليس بحكم
 والا فهو حكم ومثال ذلك ان الدعوى اذا حصلت عنده
 القاصي في عقد تباع وكان المقصود من تلك الدعوى
 تلك الحادثة انما هو الحكم المشتري على البايع بالملك في
 العين المبينة وقال المسجل ثبت عند القاصي حريان العين
 ملك البايع ويده الى حين البيع وامداز المتعاقدين او ان
 المبيع مقدم والنسليم او ان العقار بالصفه المسوغة
 للاستبدال او ان اليمين لا مال له سوى هذه العين في
 غير هذه الصورة لا يكون الثبوت والحال ما ذكر حكماً وهو
 ظاهر الا ترى انهم ترتيبون الحكم على ذلك ويجعلون الثبوت
 مقدمة للحكم في مثله والتحقيق ان المعارف المبينة عليه
 يمنع من حمل الثبوت على الحكم في الغالب واذا حذر ان

الثبوت في الاصطلاح الذي به تخاطب الموثقين غير الحكم
وهذا هو المتبادر عند الإطلاق بواسطة هذا التعارف
وقد براد به الحكم كما ذكره علماء نافذ صار له استعمالان
أحدهما الحكم **والثاني** يحتاج إلى تعريف يضبطه وتفسير
يكشف عن حقيقة فتقول أنه يظهر أنه المعنى الذي يقو
بنفس القاصي من اعتبار مقدار ما أت القضا المسوغة لتوجيه
شرقا لخصوطها عند بطلانها واعتبار بقضائها **والأول** أن
يقال الثبوت مجرد اعتبار القاصي مقدار ما أت الحكم أو
بعضها والخاص بل أن الطريق في الفعل بالثبوت إذا ورد على
القاصي في خادته طريق الفعل بالمستترك اللفظي في حمله
معنية فإذا اتضح عنده أن القاصي الأول أراد به الحكم
حمل عليه والافهم على المعنى الآخر الذي هو الثبوت
المجرد وفي معنى هو القاصي ثبت عندي قوله صح عندي
فإن قيل ظاهر المذهب أن قول القاصي ثبت عندي
دائما فمن أين هذا التفصيل وإن الثبوت له معنيان
فالجواب أن الثبوت أطلقه علماءنا بالمعنى الثاني
المذكور هنا الذي هو غير الحكم وبدل على ذلك فرعان

أحدهما

أحدهما أنهم قالوا في دعوى الرد بالعيب وذكر أقسامه 94
أهم إذا لم يكن ظاهرا فلا بد لصحة الدعوى به من ثبوت
قيام ذلك العيب بتلك العين حال الدعوى وذلك من
مما يتم بحصول التنازع فيه بعد ذلك عند القاصي والثاني
أهم ذكروا في الحكم بالعقار أنه يشترط أن يثبت عند
القاصي بالبيينة أن العقار في يد المدعي عليه ولا يكون في
ذلك تضاد فتماما وليس معنى الثبوت في هذين البيتين
الموضعين هو الحكم ولا معني له إلا ما ذكرناه فليتنا مل **ومنها**
كتاب القاصي في القاصي بثبوت الحق بالبيينة في غيبة الخصم
فأصروا به فإنه ليس بحكم **واما** فعل القاصي هل يكون
حكما أولا قال بعضهم قد يكون فعله حكما واستدلوا
لذلك بمسائل **مسائل** تزوج القاصي الصغيرة حيث لا يكون
خيارا الباع على أحد الروايتين عن الإمام رحمه الله
عليه **وجه** الاستدلال أن الفعل الذي هو الزوج
لو لم يكن حكما لثبت لها الخيار كما ثبت في تزوج الغيرة **ومنها**
نصف القاصي في مال اليتيم فإنه لا يضمن إذا تلف المان
فإذا اقرضه لم يضمن ماله أو مات مفسدا ولو لم يكن

الفعل الذي هو الاقرار من القاضي والقوانين
 ان فعل القاضي لا يكون حكما والجواب عن هذا الاستدلال
 منع الملازمة بين انتفا الحيار وكون فعل التزوج حكما وان
 يكون ذلك والحيار مستف في تزوج الاب والجد وفعلهما
 التزوج ليس بحكم قطعا فلو كان انتفا الحيار ملزوما لكان
 التزوج حكما كان تزوج الاب والجد حكما وهو باطل وكذا
 الكلام في انتفا الضمان بل اجلا اذا الامتناع غير ضامن لانتفا
 ايد بانه بدون التقدي كما اذا دفع المودع الوديعة الى زوجته
 للحفظ فهلكت حيث لا يضمن فلا يكون فعله ذلك حكما بل لو
 امره المودع بالحفظ في بيت من ذابن معين فحفظها في بيت
 مساوله لم يضمن اذا تلفت ومما يدل ان فعل القاضي ليس بحكم
 قولهم فيما اذا وقف على الفقرا فاعطى القاضي قريب الواقف
 الفقير راتبا من غلة ذلك الوقف فحافظ اخر كان له
 التصرف في الغلة على غير ذلك الوجه وله صرف ذلك
 الراتب بعينه لغیر ذلك القريب ولو كان فعل القاضي حكما
 يكن للقاضي الثاني ذلك لان فيه نقص حكم الاول والتحقيق ان
 فعل القاضي لا يكون حكما والحجة لذلك ان الحكم يستدعي مقدما

الشرعية

الشرعية كالدعوى والحجة المطابقة لها وتوابع ذلك
 والشرط وجود مقتضيات الحكم وانتفا الموانع ولو فعل القاضي
 في الغالب لا يستدعي ذلك فان وقع فعل القاضي عن طريق
 الحكم المعتبرة باستدعائه في الجملة وباب الامكان واسع
 فلا قول بمكونه حكما والحال ما ذكر مساع ولتقرر لذلك
 ضرورة وهي دعوى عليه ابداع عين في يده الان وطالبه
 باسرة اذادها وهو محمد فافا قام المدعي اليه بذلك وان
 الوديعة هي هذه العين التي في يده فاستوفى القاضي ما له
 للحاكم منه واخذ العين من يد المدعي عليه ودفعها للمدعي فلا
 يبعد ان يكون هذا الفعل حكما والنظر فيه محال **وانما** التفتيش
 فالاصل فيه ان يكون حكما اي من صبح القضاء قول القاضي نفذت
 عليك القضاء وقالوا اذا دفع اليه قضا قاض امناه بشروطه
 المذكورة في كتب الفقه وهذا هو التنفيذ الشرعي في الاصل
 ومعني رفع اليه اي حصلت عنده فيه خصومة شرعية من
 مدع على خصم لا على الصفة التي ترفع الان فاذا حصل التنفيذ على
 هذا الوجه فهو حكم والاصل في ذلك ان الحادثة الشخصية
 الواحدة محور شرعا ان تتوارد عليها الاحكام المستندة المتفقة

في الحكم الشرعي في المسئلة الذي هو مذكور في كتب الفقه
وهو مورد القضا الحكم الذي هو القضا والظاهر ان هذا
الاصطلاح اجماعي التفسير المتعارف الان فهو المستعمل غالباً
ومعناه احاطة القاضى الثاني علماً بحكم القاضى الاول على وجه
التسليم له وانه غير معترض عنده ويسمى نقلاً ويجوز بدو
الثبوت والتقدير فيه **الفصل الثاني في المحكوم به** اعلم ان
المحكوم به اقتسام اربعة حق الله المحض وحق العبد المحض وما
فيه الحقايق وحق الله غالب وما فيه الحقايق وحق العبد غالب
فالاول كحد الزنا والخن والثاني غني عن التمثيل والثالث
حد العذف وحد الشرفه والرابع كالفحص والتفريز
انها ان حرمة المسلم بالشتم وبكل تقدير فالقضا باحدها
يشترط له الطريق الموضلة اليه شرعاً ولكن الطريق الى القضا
يختلف بحسب اختلاف المقضي به وذكر الموجب في القضا لا
يعرف للسلف واما كانت صرايح فيها كالمثاقضي له بالذات
بالفرس بان يسلمه العين المبيعة بان يقضيه دينه الى عيني
ذلك من الامور التي يتوجه بها القضا شرعاً وهذا هو الاصل
هذا الباب يعني المقترح بعين المحكوم به ثم تعرف العقفا

بيان
والثبوت

الموجب

96 بالموجب توسعة وسر او هرباً ثم هزلت الى ان الالامالي
ان نقول قضيت بالموجب من لا يعرف مدلوله في الاصل
فضلا عن مدلوله في خصوص تلك الشخصية ومن المستغرب
اني رأيت بعضهم يقول بين الحكم بموجب ذلك والحكم بموجب
اشهد به المتشاهدين على انفسهما والحال ان الاشارة بذلك
انما هي الى المشهود به ولذا كرمنا عن ربلنظر القبح في امر الموجب
بحسب الطاقة فنقول موجب الشيء ما اوجبه ذلك الشيء
واقضاه فالموجب والمقتضي في الاصل واحد وهو من الامور
الاضاوية وهل يعني الحكم بالموجب هو الحكم بالمقتضي دائماً
فيكون المراد بالموجب في الحكم معناه الاصل او ما هو اعرف
من ذلك محل نظر يظهر مما سنده والظاهر من استعماله
والاطلاقاتهم انه باق في هذا الباب على المعنى الاصل المذكور
ولكن يلزم من بعض الصوار ان الموجب في باب الحكم اعرف
المقتضي فيصدق الموجب بدوين المقتضي في بعض صور القضا
وهو التحقيق وبيانه انه لو باع مدبره ثم حصل في ذلك التبايع
والنداعي عند القاضى الحقني فاستوفى وحكم بموجب ذلك البيع
فان ذلك الحكم يكون صحيحاً ومعناه الحكم ببطلان ذلك البيع

ومن المعلوم المحقق ان الشيء لا يقتضي بطلان نفسه فظهر
 ان الحكم بالموجب في هذه الصنوع لا يكون حكما بالمقتضي فلا
 يكون الموجب دائما مقتضي ولو كان المراد بالموجب في هذه
 الصنوع هو المقتضي لكان الحكم باطلا لا معني له وكان للقاضي
 الشافعي ان يحكم بصفحة ذلك البيع ولا يمسف من ذلك ما فعله
 القاضي الحنفي لانه على ذلك التقدير لا موجب للبيع عند الحنفية
 بمعنى مقتضي له لان بيع المدبر باطل عنده فلم يتوجه الحكم
 بمقتضاه اذ لا مقتضي له ولا نه يصح ان يقال موجب هذا
 البيع عند الحنفية البطلان لا سبيل الى صحة هذا الحكم وهذا
 الاطلاق لا يحمل الموجب في هذا الباب على ما هو اعم من
 المقتضي حتى يصدق بدونه في هذه الصنوع وامثاله
 ومثله ما اذا وقف على نفسه فحكم القاضي الشافعي بموجب
 ذلك فان الحكم صحيح ومعناه الحكم بابطال ذلك الوقف وليس
 للحنفي ان يحكم بصحة بعد ذلك ويصح ان يقال موجب هذا
 الوقف عند الشافعية البطلان ولولا ما ذكر من اعمية
 الموجب لوضح هذا الحكم وهذا الاطلاق والصنوع لذلك
 كثرة والحاصل ان الموجب هنا يصدق بالمقتضي ويصدق

97 وصورة المقتضي اكثر واعلم استعمالا فلهذا استاد وان الموجب
 دائما هو المقتضي وانه باق على معناه الاصل من دون تغيير
 وعند التامثل والتحقيق وتبع استعمالهم يظهر المعنى المذكور
 وهو تدقيق حسن نحو ينظر صحيح بمراجعة بعض الاشياخ
 المحققين الذي يتجهم ويعتمد انظارهم وقد تبين الوجه في
 المصنف خبرا فان قلت لا ي معني اوردت الموجب بالتعبير في
 معناه الاصل دون المقتضي وابقيت المقتضي على معناه الاصل
 حدثت بينهما نسبة العموم والخصوص وهذا جعلت المعنى في
 اللفظين واحدا على هذا الحد والحكم من التعبير كما كانا في
 المعنى الاصل فيصدق الحكم بالمقتضي على ما ذكرت من الصور
 فالجواب ان الاصل في اللفاظ التباين على المد لولا ان الاصلية
 ولا نصار الى زيادة المعنى او نقضه او تغييره في الجملة الا
 بدليل وداع يدعوا الى ذلك وقد وجد الداعي في لفظ
 الموجب دون لفظ المقتضي اذ الاصطلاح الذي به يخاطب
 لعين والمشرعين في هذا الباب انما هو لفظ الموجب دون
 اللفظ الاخر فلينأمل واذا تقررت هذا فالموجب دون في
 هذا الاصطلاح عبارة عن المعنى المتعلق بما اضيف اليه في

ظن القاصي شرعا من حيث انه يقضي به سواء كان ذلك
الذي اضيف اليه ذلك المعنى يقتضي ذلك المعنى بداهة
ام لا الا انه يضاف اليه ويتعلق به في الجملة ليدخل في ذلك
تقدمت الاشارة اليه من الصور فاذا باع بيعا صحيحا وقضى
القاصي بموجبه فوجب ذلك البيع في هذه الصورة مقتضا
الشعبي وهو خروج الغير المبيعة من ملك البايع ودخولها في
ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسليم في كل من الثمن والتمن
غير ذلك من مقتضيات البيع ولو الرأفة فذلك المعنى المحذور
المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاصي شرعا هو الموجب
فما هنا وهو الذي اقتضاه عقد البيع وانما الحكم بالموجب فيما
باع مدبره فالموجب فيه المعنى الذي اضيف اليه ذلك البيع
ظن القاصي شرعا وهو كون البيع باطلا ولكن هذه المعنى ليس
هو مقتضى ذلك البيع كما هو ظاهر اذ البيع لا يقتضي بطلان
نفسه ثم القضا يقع على وجه خمسة من حيث المقضي به الاول
التصرح بغير المحكوم به فاقوع البينة عليه في صدر هذا
الفصل الثاني الحكم بالموجب الثالث الحكم بالفتحة الرابع الحكم
باللزوم الخامس الحكم بالبطلان ومعرفة هذه الوجوه بالآلة

يحتاج الى تحرير الشب فيما فنقول الحكم بالموجب اعم
الجميع لتحقيقه في جميع الوجوه لان التصرح في المحكوم به حكم بالمو
وكذا الحكم باللزوم وذلك ظاهر وكذا الحكم بالفتحة والحكم
بالبطلان على ما عرف تقدم في تفسير الموجب ومسئلة بيع المد
من الحكم بالموجب وبين كل واحد من الاقسام نسبة العموم
والخصوص المطلق وبين الحكم بالفتحة والحكم بالبطلان نسبة
المباينة الكلية وهي عن البيان وبين الحكم بالفتحة والحكم
بالتصرح نسبة العموم والخصوص المطلق والاعم التصرح اذ
كلما صدق الحكم بالفتحة صدق التصرح ولا ينعكس لصحة
التصرح مما اذا حكم بالبطلان بدون الحكم بالفتحة لما بين
المعينين من العناد وكذا بين التصرح والحكم بالبطلان لصد
صورة التصرح بالبطلان وصدق التصرح بدون البطلان في
الحكم بالفتحة ولا جازان يصدق البطلان ولا يصدق التصر
لان كلا من الفتحة والبطلان امر مفترقا ما بالنسبة بين الحكم
باللزوم والحكم بالبطلان فنسبة المباينة الكلية اذ لا شيء
هل يلزم ولا شيء من لا شيء اطل كما هو ظاهر وما بين الحكم
باللزوم والحكم بالتصرح فنسبة العموم والخصوص المطلق

والصريح اعم اذا لزوم دأئما تصرح وقد يصح في الحكم
 بالبطلان فيختلف اللزوم بما بين الازم والبطلان من العناد والبيان
 ولذا النسبة بين الحكم باللزوم والحكم بالصحة والحكم بالفتنة
 اعم لانه لا لزوم بدون صحة وتصدق الصحة بدون اللزوم في
 العقود التي لا تكون لازمة وهما هنا فاسه باهم قالوا القضا
 بصحة الوقف لا يكون قضا بلزومه وتوجيهه ان الوقف جائز
 غير لازم عند الامام رحمه الله عليه لازم عند من فاضل القضا
 احتمل ان يكون قضي بذلك على مذهبه ولا سيما الجواب هنا
 الا للصحة ولا يلزمها اللزوم فيحتاج في لزوم الوقف الى الصريح
 بذلك وفيه نظر وجهه ان الامام لم يقل يكون الوقف جائز
 غير لازم مطلقا بل هو عند لازم او ملقة الواقف بالموت
 او قضي به القاضي ولا شك ان القضا بصحة الوقف قضا بالو
 فيكون القضا لصحة مقتضيا للزومه فلا يحتاج الى الصريح
 باللزوم في القضا به فليتا مثل والحاصل ان بين الموجب والبواقي
 العموم المطلق والموجب هو الاعم وكذا بين الصريح والثلاثة
 الباقية والصريح هو الاعم وبين الصحة والبطلان واللزوم
 للمباينة وبين الصحة واللزوم العموم المطلق والاعم الصحة قبل الحكم

بالموجب يستلزم الصحة وهو مبني على تفسير الموجب بالمقتضي وقد
 علمت ما فيه من التخيير وعلى هذه القوله فالثابت بين الحكم بالموجب
 والحكم بالبطلان نسبة المباينة الكلية لوجهين احدهما ان الموجب
 اذا استلزم الصحة فقد انتفى البطلان لما بين الصحة والبطلان من التنا
 والثاني ان الشيء لا يقتضي بطلان نفسه والمفروض تفسير الموجب بالمقتضي
 والوجه ما ذكرناه فاخر لنفسك ما يحلوا بحث الظاهر اتفاقهم على اعتبار
 الحكم بالصحة على سبيل الاستقلال والقصد اليه وفيه نظر فترى ان
 القضا في حقوق العباد انما هو لرفع الخصام والازاع الواقع بينهم في الحوادث
 التي يرافعون فيها الى القاضي بتقرير ذلك المعنى الذي هو قصر المسئلة وموضع
 الجارب في الطرفين من الخصمين ويستلزم لذلك التقرر التام الذي هو
 الحكم الطريق الصحيحة الموصلة اليه من الدعوي والحجة وتوابع ذلك على
 مو هو معروف في موضعه ولا بد من التطبيق بين الدعوي والحجة والمص
 والمقتضي به وهذا امر متفق عليه بين الحنفية والشافعية ومن العلوم
 انه لا يقع التلذع المعتمد شرعا في الخصومات الشرعية بين
 الخصمين في صحة هذا العقد وفساده وانما يحصل التنازع في آثار
 ذلك ومتعلقاته بالذي يدعوا القاضي الى القصد الى القضا
 بصحة وانما المطلوب الشرعي منه ان يعصي بعض الدعوي وموضع

التنازع وهو يعتمد اعتبار الصحة او الفساد فالقاضي انما يقرر ذلك
 الا بالمتعلق بذلك العقد مثلا بعد اعتبار ذلك العقد صحة او فسادا
 فليتا مثل والحاصل ان الوجه يورثي الي ان القضا بالصحة لا يصح على سبيل
 الاستقلال والاصالة وانما يكون ضمينا فان امكن ان يقع التنازع والحكم
 في ذلك امكن والحال ما ذكر القصد اليه والحكم به **تقسيم** الموجب انما
 يكون امرا واحدا او امورا اذا كان امورا فانما ان يستلزم بعضها بعضا
 او لا والمراد بهذا الاستلزام ان ثبوت بعضها عند القاضي يستدعي
 ثبوت البعض الثاني شرعا بحيث لا يقبل الانفكاك في الثبوت وليس المراد
 بالاستلزام الاستلزام في الوجود مطلقا بما سيظهر من ان احد الامور
 الذي يطابق عليه الموجب وقد يستلزم الاخر في نفس الامر ولا يستلزم
 في الثبوت عند القاضي ويقبل احدهما الانفكاك عن الاخر في الحكم الذي
 هو القضا فيمكن القضا باحدهما دون الاخر وان لم يقبل الانفكاك في
 نفس الامر فلهذه اقسام ثلاثة الاول كون الموجب امرا واحدا والثاني
 كونه امورا يستلزم بعضها بعضا في الثبوت فذكر الموجب دال في
 جميعها فان الطريق الموصلة الي احدهما موصلة الي البعض الاخر ضرورة
 الاستلزام والاستيعاب في الثبوت فلا وجه الاحتمال الموجب تليهما
 تلك الامور مثاله هل لسان ماله على اخر مطلقا في غيبة المكفول

فذلك
 عنه

فهذه كحالة صحيحة عند علمائنا فاذا ادعى المدعي على الكفيل بدبر له
 الغائب المكفول عنه وطال به حكم الحالة فانكرها قام المدعي بالحجة بالدين
 والحالة فاستوفى القضا في الحق وقضي بموجب ذلك والموجب هاهنا
 امران لزوم الدين دمة المكفول عنه وجوب ادائه على الكفيل بالدين
 بالطلب والثاني يستلزم الاول في الثبوت فطريقة طريقة ولا يصح
 انفكاك الثاني عن الاول في الثبوت ولا يمكن التنازع والتحاكم بين الدال
 والكفيل في الدين والمطالبة به مع قطع النظر عن المدعي الاصل بالدين
 فاذا قضى بالموجب في مثله فقد قضى بجميعه وانما القسم الثالث وهو
 اذا كان امورا يستلزم بعضها بعضا في الثبوت عند القاضي بل هي تامة
 يقبل الانفكاك في الثبوت وان استلزم بعضها بعضا بالنسبة الي
 الحكم الشرعي المذهب في الاحكام الذي هو القضا بالموجب هاهنا يحمل
 معسرة الطريق الموصلة الي القاضي فان ادب الي جميع تلك الامور دل
 عليها وفسرها والا فحسب تلك الطريق بمعنى انها ان ادت الي بعض
 منها معين تعيينه المقضي به دون الاخر فالمخالف الدخول بحكمه على
 ذلك الامر الاخر ولا يكون الحكم بذلك البعض الذي اذن اليه الطريق
 وفسر به الموجب فانما من الحكم بذلك الامر الاخر الذي لم يورد في
 الطريق على خلاف مذهب الحكم الاول في المسئلة وهو موضع نظر

دقيق فليتأمل ومثل ذلك كسر فمهما اذا اوهب ابنه وسلمه العين
 الموهبة فالموجب هاهنا امور ههنا وروح العين من ملك الواهب
 ملك الموهب له ومنها ان الواهب يملك الرجوع في الهبة لان وراثة
 الولد بل المحرمية من موانع الرجوع عندنا وتميلك الرجوع عند الشا
 فمن الواجب عنده يملك الواهب لولده من الرجوع فيما وهب وان
 قرابه الولاد غير ما يفهم والامر الاول لا يستلزام الثاني في الثبوت
 وان استلزمته بالنسبة الى الحكم المذموم فيجوز الداعي في هذه المسئلة
 والتنازع من حيث انفصال الملك مع قطع النظر عن الرجوع وعدمه
 والفضلة عن ذلك بالكتابة خلاف ما اذا استلزم واحد الامرين الاخر
 واستدعاه في الثبوت اذ المال على التحويل بالنسبة الى اشتغال
 ذمة الاصيل حيث لا يحسم قطع النظر عن الثاني في ثبوت الاول على ما
 تقدم من تقريره فاذا قضى القاضي بموجب هذه الهبة رجع في تفسير
 الموجب ومعناه الى الطريق الموصلة الى الحكم فاذا اذنت الى الجميع كان
 القضا بالموجب قضا به كما اذا حصل الحكم بالموجب من ذلك عن بداع
 حيث الانتقال ومن حيث الرجوع على فرض وقوعه وحصل الخاسم في
 الاخير بطريقه الشرعي عند الحنفى وقامت الحجة لديه بالتقدم والتسليم
 والتسليم والرجوع فقضى بموجب تلك الهبة فان الموجب شايلى

القاضي

هذه

هذه المشورة وليس للمخالف الدخول فيما يتعلق بالرجوع وان كان
 الداعي عند القاضي الحنفى لم يعرج فيه على الرجوع بتقدم الرجوع
 الواهب وعدم رجوعه يعني لو سطر له في الداعي على كل التقدير
 فان قضاه بالموجب مقتضرا على الامر الاول فاذا رجع الواهب
 بعد ذلك ورفعت الحادثة الى قاض شافى كان له ان يحكم بصحة
 الرجوع وقد صارت هذه المسئلة حادثة وكتبت بها ما صورته
 ملك والد وقضى شافى بالموجب ثم ان الواهب رجع في هبة بعد
 الهبة والتسليم بمدة طويلة والعين باقية في يد الموهب له ورفعت
 الحادثة الى القاضي الحنفى وارسل به حكم الشافى المذكور وحكم بطلان
 الرجوع فهل التنازع في ذلك بين اهل المذهبين وقال القاضي الشافى
 حكم القاضي الحنفى باطل لا يقدح في حكم قبله بموجب التملك ومن
 موحه عندي ان الواهب عندي ان الواهب بملك الرجوع فيما وهب
 والحكم في المسئلة الخلافية محلها وفاقية فليس للمخالف اعمال مذهب
 فيها بعد ان سبق اعمال مذهب غيره وقال القاضي الحنفى الرجوع
 حادثة مستقلة وحدث بعد حكم القاضي الشافى بمدة طويلة فكيف
 تدخل تحت حكمه وكيف يفعل ان سبق السيل المطر والحصاد الزراعة والولاد
 الاحبال وصارت المسئلة بذلك واقعة الفتوى هل يدخل ملك الواهب

الرجوع تحت حكم الشافعي فيبلغ حكم الحنفى لعدم قبول المحل أو شرط نفاذ
القضا في الحادثة عدم تقدم القضا فيها بما يخالف مذهب القاضى الثاني
وهذا امر اجماعى لا يدخل فيه عند حكم الحنفى وبطل الرجوع فاحتمل
نفسه الموجب قد يكون امر او احدا وقد يكون امورا اما القسم الاول فهو
المسئلة بمعدل واما القسم الثاني فان كان في حقوق العبا والمحنة فاهنا
اذ لطلبه مخرج العتق من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهب له و
الواهب بمالك الرجوع اذ اكان الموهب له وملك عند الشافعي رحمة الله عليه
ولا يملك ذلك عند الحنفى والرجوع في هذه الضون باطل عند حمل الم
بيان على الطريق الموصل للحكم وهي الدعوى فان كان الداعي عند القاضى ليس
فيما يتعلق بانتقال العتق من ملك الواهب على ملك الموهب له اقتصر
قضا القاضى بالموجب على ذلك ولا يعمده الى غيره فلا يكون بعض الموجب
محكما به وهو كون الواهب بمالك الرجوع اذ لم يملكه كما ان القاضى الاول لو
كان حنفيا والحال ما ذكره مرجع الواهب كان للقاضى الشافعي القضا بصفحة
الرجوع وليس للقاضى الحنفى ان يقول قضيت بالموجب ومنه ان الوا
لا يملك الرجوع فكذا اذا كان القاضى الاو شافعيا كان للقاضى الحنفى القضا
ببطلان الرجوع وليس للقاضى الشافعى ان يقول قضيت بالموجب ومنه
ان الواهب بمالك الرجوع فالطريق في مثل ذلك هي التي تفسر الموجب

المراد والاضل في هذه المسئلة وامثالها ان القضا في حقوق العبا ديشتر
لها الدعوى والخاصة الموصلة له شرعا على وجه تحصل المطابقة فيه
ير بالدعوى والمصني به لما كان على سبيل الاستلزام الشرعى وليس للقاضى
ان يسرع بالقضاين اثنين فيمالم يتخاضما اليه فيه وان حصل بينهما الخصم
فيما له تعلق بذلك في الجملة والتفصيل هذه الدقيقه من اجل الفوائد وما
يتصل بذلك سوال صورته حكم قاض حنفى بموجب البيع في عبد يسرط
البراه من كل عيب ولعدم الرد بعيب وان ظهر مع العلم بخلاف والحال ان
للمتبايعين لم يتخاضما عنده في عيب ظهر بالعبد وانما حصل الداعي
عنده في التبايع وقامت البينة جريان العقد لهذا الشرط والقضا
عادة بالحكم المذكور على هذا الوجه المذكور فلو ظهر به عيب فخاصته
المشتري البائع عند القاضى الشافعى هل للشافعى الحكم بالرد والحال ما
ذكر ام يكون حكم الحنفى مانعاً له من ذلك وهل يصوع للحنفى ان يحكم بذلك
كذلك واذا ساع له ذلك هل يكون قضاؤه بعد ما ارد بالعيب قصدا
او ضمنا وهل القضا الصمى مانع من دخول المخالف ام لا فاحسب
ليس للحنفى ان يحكم بذلك كذلك ولا ان يحكم بعدم الرد بعيب وان ظهر
والحال ما ذكره من عدم الخصومة عنده في العيب واذا قضى بدو
الطريق الموصل الى قضائه رد قضاؤه وللشافعى على هذا ان يحكم

بالزاد بالغيث وليس معاً قول القاضى العالم قضيت بالبيع المذكور
 بالشرط المذكور او بموجب البيع المذكور بالشرط المذكور مقتضى بموجبه
 ولم يحصل عنده خصومة في متعلق ذلك الشرط بل معناه انه قضى بموجب
 ذلك البيع بحسب الدعاوى الواقعة عنده فيه والحال ان البيع مشتمل على
 ذلك الشرط بقوله بالشرط المذكور متعلق بالبيع لا بالقضا ثم ان قول المسجل
 وبعد ما زاد بغيث وان ظهر ظاهرياً انه لم يحصل بينهما خصومة في الغيب
 تمام الجواب ما عرف بما تقدم من تحريم في امر الموجب ومن تمامه ايضا
 والقضا اذا حصل على وجهه منع المخالف قصد با كان او ضمينا وليست
 هذه الضورة من صور القضا الضمني فان القضا الضمني هو ما لا بد منه في
 القصدى ومن الصور ما ذكره في حلة اثبات الدين على الغائب وهو
 نقل عن غائب اخر مثاله عليه قافراً بسنة على الكفيل بدينه على الغائب
 فاستوى في القاضى وقضى للدين على الكفيل باء الدين فاذل يكون قضاء
 المكفول عنه الغائب بالدين ضمماً على الحاضر الكفيل باءه وصدا
 واذا ابرالدين الكفيل من العقالة بعد القضا يبر او يصير الدين
 مقضياً به على الاصل بانصل هذا الجواب ينقص عن الحنفية فارقاً
 عبراته انداحسار وهو ان قضا القاضى الحنفى على ذلك الوجه المذكور
 ما منع للقضا الشافى من العمل بمذهبه في المسئلة لا من حيث ما ذكر

الحكم السابق بالشرط ولكن من حيث ان يوجب هذا البيع لهذا 103
 الشرط لزومه على المشتري مطلقاً ظاهر بالبيع عيب امر لم يظهر وهو بحث جيد
 وجوابه ان كان المعنى الذي ذكره من حله ما يطلق عليه لفظ الموجب ليس
 للقاضى ان يعقبي به بدون الطريق الموصلة اليه والمفروض انهما ليسا
 الى القاضى متخاضمين في الغيب ولا طريق الى القضا بما ذكره الا ذلك فليند
 ومن امثلة ذلك ايضا ما اذا باع حصه من بيتا على ارض منكره وقضى القاضى
 الحنفى بموجب ذلك فاذا اراد الشريك ان يأخذ تلك الشفعة المبيعة بالشفعة
 مذهبهم ولا يكون حكم الحنفى السابق المذكور مانعاً للمخالف من الحكم بمذهبهم
 ولا يقال من الموجب هاهنا عند الحنفية ان لا شفعة للشريك وقد
 قضى القاضى الحنفى بالموجب لا نأقول الموجب هاهنا امران احدهما
 انتقال الملك الى المشتري والثاني ان الشريك لا يملك الشفعة و
 والاول غير مستلزم للثاني في الثبوت والحكم شرعاً ويحوي بمختار
 انقضاء عنه بالنسبة الى ذلك والمفروض ان الامر الثاني لم يقع فيه
 عند القاضى الحنفى بداع ولا خصومة والمصابط خمس هذه المسائل
 معرفة ما ذكر من الاستلزام على جهة التحقيق وهو ليس الا بالنظر الى القاضى
 يعنى هل يمكن الحكم باحد الامر من دون الاخر ام لا ومنها ما اذا قضى الحنفى
 بموجب التواجرين اصيلين مات احد المتقدين كان المخالف ان يحكم

بعد وانما سألنا بموته ولا يكون حكم الحنفى ما فعله لما ذكرنا ولو كان
القاضي بموجب البيع في مسألة الشفعة ومالكيا والقاضي بموجب التوا
شافعيًا كان للقاضي الحنفى ان يحكم ببطالان الشفعة وانفساخ الاجازة
اذا رفعت اليه الحادثة ومنها ما اذا قضى الحنفى بموجب الطلاق وكا
المرأة مدخولاتها وقد سمي مهرها كان للقاضي الشافعي ان يحكم على المطلق
للمطلقة بالمتعة وليس للمطلقة ان يتمسك في دفع حكم الشافعي عنه حكم
الحنفى بالموجب المذكور الا ان يكون قد حصل التداعي بينهما في المتعة
عنده ثم ما ذكرناه من استلزام احد الامر في الثبوت لا يشترط ان
يكون بل قد يستلزم احدهما بغيره الاخر مع انه لا يستلزمه كما في استلزام
وجوب اذا الدين على الكفيل وهذا خلاف خروج العاين من ملك التابع ودخول
في ملك المشتري حكم عقد البيع حيث يكون الاستلزام من الجابنين اذا اخرج
والدخول المذكور ان امران كل واحد منهما موجب للبيع وكل واحد منهما
يستلزم الاخر في الوجود والثبوت جميعًا ولا حايان حكم باحدهما دون
الاخر الا في البيع باختيار المشتري فانه يخرج المبيع من ملك التابع ولا بد من
ملك المشتري على ما هو معروف في موصوفه مما فيه من الخلاف واعلم
انما حرر في تقسيم الحكم به الى الموجب وغيره على ما عرفت بعصيلة ظاهرة
بالنظر الى الصنع عقودا كانت او غيرها وفيما سوي ذلك ربما يحتاج

104 اخر مسائل الثبوت والاحكام ومولدها كثيرة الاشتباه عظيمة الخطر
تعرف ذلك بالممارسة واعتماد الجواب والحرب بين عند النظام
ومن لم يدق لم يعرف ثم اذا قضى القاضي في حادثة بالموجب وكانت المسئلة
حلافة فاما يعرف ما قضى به بعد معرفة مذهبه في المسئلة فالمجهد من
مراده والمقلد فاما يقضي بمذهب فان اختلف في مذهبه الاقوال
وكان من اهل النظر والترحيم فهو المسمى بالمجهد المقلد والشافعية يسمونه
صاحب وجه في المذهب فهذا الصاير يرجع في معني الموجب في حكمه
الى بناءه لكن على وجه لا خلاف فيه قوله لا يصرح على اصول مذهبه والا
فهو المجهد المطلق والمفروض خلافه واما المقلد المحض فلا يقضي الا بما عليه
العمل والفتوى في المذهب وعلى ذلك يحمل في حكمه وبفسره ولا
يلتفت الى الذين لا يعلمون **الفصل الثالث في المحكوم له** المحكوم له اما الشئ
كما في حقوقه المحظية كالحجر والزنا فلا يحتاج في ذلك الحكم الى الدعوى
والشرع والعبد كما في الامور التي فيها حق الشرع وحق العبد وقد عرفت ان
هذا القسم نوعان ما يعلب فيه حق الشرع وما يعلب فيه حق العبد فاما
يعلب فيه حق العبد لا بد منه من الدعوى واما ما يعلب فيه حق الشرع
فمنه ما لا بد منه من الدعوى كحق الفديف وحق السرقة ومنه ما لا يحتاج فيه
الدعوى كالا عند اد في المنزل المضاف الى المطلقه سكني حال وجوب العقد

عليها عند مكان ذلك والافضل علمها بان نقره نقضها في مسكن غيره او
العبد وهو المدعي حقيقة او حكما انا حقيقة فظاهر واما حكما فكل موكل
واليتيم وكل من اعتبر الشرع المباشرة للدعوى نايبا عنه وفشروا
المدعي بمن لا يجبر على الخصومة اذا اتركها وقيل التمسك بخلاف الظاهر
وقبل الطالب الذي اعتبر القاصي طلبه شرعا وليس شرط في المحكومة
ان لا يكون غائبا الا اذا حضر عوصه من ثبوت منابه انا باستنابة
هو او باستنابة الشرع ذلك الحاضر والامر في الجور المحكومة كالا
القاب المحكومة فالجور نايبه من استنابة الشرع عنه وهو ولده
والغائب نايبه وكيله الذي وكله او الذي استنابه الشرع عنه بمن
بينه وبينه ايضا يصوع الحكم لاحد منهما بدعوى الاخر على ما هو مفصل في
موضع وقد نقل بعض علماء ان القضا على الغائب يختلف فيه واما
القضا للغائب بالاجماع على انه لا يجوز ومعنى ذلك انه اذا لم يحضر عنه
نايبه على ما قررناه **الفصل الرابع في المحكوم عليه** المحكوم عليه لا يكون الا
العبد دائما لكنه انا ان يكون واحدا او كثيرا فالواحد هو المدعي عليه
وتفسيره يعرف من تفسير المدعي والمراد بالواحد هاهنا من غير شخص
سواء كان واحدا بالتعدد او اكثر كما اشترت جماعة في قتل انسان
يقضي عليهم بالعصا والمراد بالكثير اناس كافة في القضا بالحرية فانه

يكون

يكون قضا على الجميع حتى لا يسمع دعوى العبودية في المحكومة من اخذ
مطلقا وهذا حجة الحجة المطلقة اي حرية الاصل انا الحرية التي سبها
الاعتاق فتلك تعتمد سبق الملك والملك المحض يعتمد صحة مقيدة
وسببه وقد يظهر بالنسبة الى ذلك محض لربيبين خلافه فيكون القضا
هذه الحرية المسببة على الاعتاق حر با كاسمه الاقضية يعني حر با بالنسبة
الى المحكوم عليه اذا القضا بالنسبة الى المقضي به جري دائما واختلفوا في
القضا والوقف هل يكون حربيا او كليا والصحيح المفتي به انه لا يكون قضا
الناس كافة وليسمع فيه دعوى الملك ودعوى وقف اخر هذا فيهما
يتعلق بحقوق العباد واما المحكوم عليه في حقوق الشرع فهو من يستوي
سواء كان مدعي عليه ام لا لما تقدمت الاشارة اليه من ان حقوق الشرع
منها ما يحتاج في استيفائه والحكم به الى الدعوى كما في حد الفذف
والشركة ومنها ما ليس كذلك كما في حد الزنا والحد واما ما يغلب فيه
حق العبد فلا بد في استيفائه من الدعوى كما في حقوق العباد المحضة الا
في صنوة واحدة يغلب فيها حق العبد يمكن استيفاء الحق فيها بدون الدعوى
وهي مسألة ما اذا ساء احد الخصمير الاذب على القاصي بان قال قضيت
بالجور او ارتشيت وما اشبه ذلك فان له تعزير حتما لمادة الضماد
وهي مسألة نادرة خولف فيها الاصل من وجهين احدهما ان القاصي فيها حاكم

لنفسه والاصل انه لا يجوز له ان يقضي لنفسه بل ولا على نفسه والاصل
 الثاني انه مما يغلب فيه حق العبد ولا بد من حاجته اليه الى الدعوى فان قلت
 الظاهر ان الغايب فيه حق الشرع قلت ليس كذلك لانهم صرحوا بان الغايب
 ان يعفو عن الخصم في ذلك وما يغلب فيه حق الشرع لا يدركه العفو ولا يسقط
 كيف وحذ الغد فلابد فيه من الدعوى وصرحوا بان لا يسقط باستقاط
 المقتضى من الشرع فيه هو الغالب **الفصل الخامس في الحاكم الحاكم**
 اما ان يكون الامام او القاضي او الحكم امثالا لما مر فقد قال علماء فاحكم
 السلطان العادل ينفذوا اختلافوا في المأنة فيما سوي الحدود والقضا
 ومسئلة القاضي والجاهل معلومة وفي اهلية المصنف بهما نظرا وان كان
 اطلاقهم يتناول على سبيل البحث فنقول القاضي المختص ليس باهل للقضا
 هو الذي ينبغي ان يفهم عن الاقضية المقديتين وبيان ان المسائل الخلافية يعرف
 المراد بالحكم فيها من الحكم الذي باراه ويصدق ما يميز الاشياء وانظرنا
 فصل النزاع وموضع الخلاف بيننا وبين الشافعية ظهر ما قلناه وذلك انهم
 يشترطون في اهلية القضا اي الاجتهاد المطلق وعمل نطقه واداء الشتر
 الاجتهاد فلا اقل من اعتبار التلبس بالعلم والفقه والشاغل في الجملة ويشهد
 لهذا المعنى مسئلة وهي انهم قالوا العالم اذا تعيّن القضا وجب عليه فبعض
 وتقلده واذا ترك انهم وما لا يتعين فالترك افضل وليت شعري اذا

علمائنا

106 علمائنا في اهلية القضا على ظاهره وهو ان الجاهل اهل ففي أي صورة
 يتعين للقاضي حي يجب عليه الدخول في القضا فاحذ حين اذا حمل في اهلية
 ذكر فلا بد من تأهل بالعلم واليهم واقلة ان يحسن لجعل الحوادث والوقائع
 وان يعرف طرف يحصل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور
 المشايخ وكيفية الايراد والاصدار في الوقائع والدعاوي والحج وتوابع
 ذلك ولو اذمه وان يكون في نفسه حسم وموقع ما في النفوس والافلا
 يتبع ان ينسب اليه من الشك فضلا عن اسرار الائمة حور ولانه القضا
 التي هي اشرف مناصب الاسلام بعد منصب الامامة بعض الشوق
 الذين لا يعقلون صغار الامور المعيشية فضلا عن كبارها قال في المختار
 والاولي ان يكون القاضي مجتهدا فان لم يوجد فيجب ان يكون من اهل الشهادة
 موثوق به في دينه وامانه وعقله وفهمه عالما بالفقه والسنن وكذا
 المعنى لجراه الله عزما حيرا واما الحكم فشرطه ان يكون اهل القضا
 وفيما سوي الحدود والقضا واذا اقصى في دمر حيط بالذبة على الغايب
 ينفذ وليسمع الحجة ويقضي بالنكول والافراد ولا يحكم لاموله وفروعه
 وزوجه كالفارسي ثم القاضي سابق ولاسه وسقط باعتبار الرمال
 والمكان والحوادث فاذا جعله السلطان قاضيا مدة كذا انصرف
 بمعنى تلك المدة وليس لقاضي تلك او حظه ان يقضي في غيرها وهل العبد

الاعداد المحطه المدعي والمدعى عليه فيه خلاف بيننا يوسف ومحمد رحمهما الله
 عليهما وقد ربحوا ان الهبة في ذيل المحطه المدعى عليه وهو قول محمد
 وعليه الفتوى فاذا قال المدعى في حطه قاض لا يكون لذلك القاضي طلب غريم
 وهو من قبل حطه قاض اخر واذا قال الامار للقاضي لا يقض علي فلان ولا
 لفلان ولا في الحادثة الغلابية فانه لا يصير قاضيا في ذلك وبايب
 القاضي في زماننا ينعزل بخصمه بعزله وموته فانه من كل وجه والقضا
 من المناصب الدينية التي يصح عزل منها بسبب وغير سبب ومسائل
 القاضى والقضاة كثيرة جدا وهذا المصنف لم يوضح لفظها وانما وضع
 لذكر ما لهم ومحررها على سبيل التحقيق او على سبيل البحث مع الاتقان
 الاصول المنفق عليها بينهم **الفصل الثاني في طريق القاضي الى الحكم**
 طريق القاضي الى الحكم يختلف بحسب اختلاف المحكوم به والطريق فيما يرجع
 الى حقوق العباد المحضه عبارة عن الدعوى والحجة واليمين او القسامة
 او الاقرار او اليمين او النكول عند او القسامة او علم القاضي بما يريد ان
 يحكم به او القرائن الدالة على ما يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث يصير
 حيز المقطوع به فقد قالوا اظهر انسان من ذار ومعه شكين في يده ملين
 بالذنا سريع الحركة عليه اثر الخوف ظاهر قد خلاوا الدار في ذلك الوقت
 القدر فوجدوا فيها السانما مذبوخا لذلك الجنب وهو مضرع بدمايه وتكون

للقراين الواضحة
 حجة يجوز الحكم بها

الذاد

الذاد غير ذلك الرجل الذي وجد تلك القينة ومن خارج من الذاد
 انه يوحده وهو ظاهر اذ لا يمتري اخذ في انه قابله والقول بانه دبح
 نفسه او ان عبر ذلك الرجل قتله ثم تسود الحائط فذهب الى غير ذلك
 احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لو ينشأ عن دليل فاما الدعوى فهي عمان
 عن قول مقبول عند القاضي بعبده قابله في الشرع طالبا حقا قبل
 غيره او دفعا عن حق نفسه على حجة هؤلنا غير مقبول عند القاضي بمنزلة
 الجسر وقولنا يعبده قابله في الشرع طالبا فظلا عن الشهاذرة فانها وان
 كانت قولا مقبولا عند القاضي الا ان الشهاذرة لا يعد بذلك في الشرع
 طالبا وقولنا او دفعا عن حق نفسه انما هو لدخول المعارضة اد في سماعها
 وبحثان وقد ربح بعضهم معها والمدعى في المعارضة لا يطلب حقا عند
 غيره وانما يطلب دفعا عن حجة هذا اذا اريد بالحق الامر الوجودي
 اما اذا اريل به ما هو اعم من الوجود والعدم فينبغي في التعريف
 هذا التعريف وقولنا غير حجة صفة للقول وهو فصل عن سبيل الاستيفاء
 فانه قول مقبول عند القاضي بعبده قابله طالبا حقا ولكنه حجة فلا بد
 ارجاه من حقه تعريف الدعوى واعلم ان شرط اعتبار القضا واقفا
 موثقه الشرعي وروده عن نضر الدعوى المسموعة شرعا الذي هو
 مطلوب المدعى عند دعواه ومسايط الجواب من المدعى عليه وهو

107

المبرر عنه بحمل السازع وان يكون ذلك الورود على سبيل المطابقة
 من غير زيادة على ذلك الامكان على سبيل الاستلزام كما هو في
 تحقيق حب الموجب وان يكون المحكوم به هو الذي ادت اليه الحجة
 المعتبرة شرعاً وشرطاً اعتباراً فما شرعاً مطابقتها لبعض الدعوى والمحال
 ان الشرط حصول التوافق والمطابق في القضية الحكمية بين الامور الثلاثة
 الدعوى والحجة والمقتضى به وايضاح ذلك ان القاضي في حقوق العباد
 انما يقتضي بين خصمين في الامر الذي عاصما فيه اليه للفصل بينهما واما
 المعتبرة شرعاً انما يكون بالدعوى الصحيحة والدعوى انما يقتضي بعضها
 المطلوب منها المذكور انفا واما ان يكون كذلك اذا ظهرت له الحجة
 واعتبرت والحجة انما تعتبر اذا طاعت المدعي به فالقاضي في خصوص
 الحادثة التي رفعت اليه انما ان يقتضي تمام المدعي به فقط او بعضه
 او بعضه او به وزيادته عليه فان الاول وهو المدعي به من غير زيادة
 هو المعتبر المطلوب شرعاً وهو الفصل بين العباد للسداد ودفع النضا
 والعناذ حيث وقع على وجهه سببه المقتضى اليه من الدعوى والحجة
 ويرافق ذلك وهذا هو المسمى بالطريق في باب القضا وان كان الثاني
 وهو ان يقتضي لغير المدعي به ففساده عني عن البيان وان كان الثالث
 وهو ان يقتضي بعض المدعي به يقبل التبعيض فهو قضا معتبر وعلى القاضي

يحل يقتضي بالتمام لان المفروض وصوح الحجة لتمام المدعي به وان
 كان الرابع وهو ان يقتضي بالمدعي به وزيادته عليه فاما ان يكون ذلك الزيادة
 باستلزام عرفته غير مره فالقضا معتبر لان الزيادة ضرورية وعند
 الناظر يظهر ان تلك الزيادة مدعي لها وان لم يحصل التصريح بذلك فان
 المطالب للكفيل باذا الدبر حكم الحالة في تلك الصنوف المتقدمة
 مدع شغل دمة الاصيل بالذير في المعنى ضرورية وان كانت تلك الزيادة
 بدون استلزام فالقضا تلك الزيادة لقولائه بدون الدعوى وبدون
 قيام الحجة فليس يحصل وليس بشي وبما قررناه يعلم معنى قولهم ان شرط
 نقاد القضا ان يصير الحكم حادثه اي في حادثه والمراد بالحادثه والحصول
 الصحيحة انما يكون بالدعوى الصحيحة من خصم شرعي ثم خصم شرعي
 ونعلم ايضا وجه قولهم في بعض الاحكام حرج مخرج الا فاما اذا كان الا
 لما نقرر في باب القضا من شروط اعتبار فان حرج الا فاما ثم لا شرط في الطريق
 فوات شي من تلك الشروط فان حرج الا فاما ثم لا شرط في الطريق
 الى الحكم ان يكون بينهما عند القاضي الواحد حتى لو ادعى عند نائب
 القاضي واقام البيضة ورفعت الحادثة الى مستنيبة صح وثمة ان بين
 وقع عند نايبه ويقضي وكذا لو كان ابدا الحادثة عند القاضي وانتهى
 عند الثابت فله ان يحكم ويكون ذلك معتبر شرعاً وشرطاً لصحة الدعوى

حضور الخصم المدعي عليه وليس من ذلك ما اذا كانت الدعوى لاجل
 الكتاب الحكمي لان المبتوع له عتنة الخصم فكيف يشترط في الدعوى في ذلك
 حضوره والخصم انما اصبل او وكيل او وصي او وارث او من بينه وبين القاض
 اذ كان في الدعوى به كما في مسألة العتلة السابقة او مصوب القاض
 القول المرجوح انما الاصيل فظاهر واما الوكيل والوصي فيحصل الموكل والموصي
 واما الوارث فيها سقاية التزعم له غير الميت المورث وكذا من بينه وبين
 الغائب اذ كان المصوب وفيه نظر واصول ايمتنا ما في جواز
 ذلك ولا معنى لجواز ذلك الا القضا على الغائب نعم الا ان يكون ذلك
 ضروريا كما اذا توجه القضا على الخصم فاسمى بشرطه المذكور في
 موصيغه فليست من شرط صحة الدعوى الا ان يسبق من المدعي ما يثبت
 دعواه لا سيما في الجمع في البقعة بين السابق واللاحق الا ان يكذب
 القاض المدعي فيما سبق منه فتصح الدعوى جليلا ومثالا ذلك امر
 بالقضي دينه فزعم المامور انه قضاه عن امره وصدة الامور وان
 الاذن بالقضا مشروطا بالرجوع فزعم المامور على الامر بالمسائل الذي
 صدقه على ادائه للذات بخارب الدين بعد ذلك واذعي على الامر المتر
 بدينه وان المامور لم يقضه شيئا وحلف على ذلك فقضى له القاض
 الامر باذال الدين فاداه ثم ادعي الامر على المامور بما كان رجع به عليه

نظم

يحكم بصدقه فحذه الدعوى مسموعة مع الساقض لان القاض اكدت المدعي
 الذي هو الامر فلما سبق منه من تصديق المامور حسب قضي عليه
 دفع الدين الى الدين وله ان يرجع على المامور بما كان رجع به عليه ولا
 يكون تصديقه اياه في الدفع الى الدين والحال ما ذكر ما سأل من الرجوع
 بالمار والشئ بالشئ يذكر فقد اغفر والساقض في المسائل التي يظهرها
 مذكر المدعي ولا بأس بذكر ما حضر من ذلك منها مسئلة الا قرار بالوضع
 فلوقال هذه رضيعتي ثم اعترف بالخطا بصدقه في دعواه الخطا وله
 ان سروج لها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره
 بان قال هو حق او صدق في ما قلت او استشهد بذلك عليه شهودا او ما
 معني ذلك من الالباب اللفظي الذال على السات النفسي ومقابل
 بان ذلك يكون سانا لفظيا والالباب السات النفسي واقفت في ذلك
 مباحث طويلة الدلول لا يحتمل هذه الاوراق ايرادها والعد والمقر
 رجوعه عن ذلك انه من لا يسمع الدعوى مع محبي عليه فقد يظهر اقراره
 خطا التاقل ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع الميراث
 اليها ثم دعواهم استرجاح الميراث بحكم الطلاق النافع منه حيث
 تسمع دعواهم لقبها والعد رطوري في ذلك حيث استصحبوا الحال في الزوجة
 وحسب عليهم البيئونه ومنها اذا ادا المكاتب بدل الكتابة ثم ادعي

العتق قبل الكتابة لانه مخفي عليهم فعلم به بعد الكتابة ومنها ما اذا
 اقر له بالرق ثم ادعى عليه بالعتق كذلك ومنها ما اذا استاجر دارا ثم
 ادعى ملكها على المجر وانما صارت الى المستاجر ميراثا من ابنه اذ هو من
 بجني ومنها اخو الزوج اذا ماتت فقامت الزوج الميراث ثم ادعى انه
 كان ظمها ومنها ما اذا اخلعت المرأة من زوجها بمال ثم ادعت انه كان
 انا بها قبل ذلك فسمع دعواها ويرجى بهزل الجمع ومنها ما اذا اشترى
 مؤبدا بطويثا في جراب او منديل او غير ذلك فلما ينشئه قال هذا مني
 سمعت دعواه وقليل يمينه فاللدعوي مسموعة مع الساقط في جميع
 هذه الصور لموضع العذر على الراجح المقتضي به ومن المشايخ من اعتبر التناقض
 مطلقا فسمع سماع الدعوي اذا تقدم ما يناقضها الا في مسئلة الرضاع ومسئلة
 الكذب القاصي المدعي في التناقض السابق كما قرناه وهل يشترط في
 صحة سماع هذه الدعاوي امد المدعي عذره عند القاضي والتوفيق بين
 الدعوي وبين ما سبق او لا يشترط ذلك ويكتفي القاضي بما كان العذر
 والتوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط ذلك حتى يمتنع
 ظاهر التناقض ويسلم الدعوي عن المعارض ومن شروط صحة الدعوي ان
 يكون المدعي به مما يحتمل الثبوت بان لا يكون مستحيلا عقلا او غاوه فان
 الدعوي واحال ما ذكر ظاهره الكذب في المستحيل العادي نفسه الكذب

المستحيل العقلي مثال الدعوي في المستحيل العادي دعوي مرهون
 معروف بالعقد والحاجة وهو ياخذ الزكوة باعسا على احرانه امره
 مائة الف دينار ذهبا بعد ادفعه واحده وانه يصرف منها لنفسه
 ويطلبه برد بدنها مثل هذه الدعوي لا يثبت فيها القاضي ولا
 يسأل المدعي عليه عن جوابها ومن شروط صحة الدعوي ايضا اشتراطها
 على المطالبة ولا يشترط خصوص هذا اللفظ بل الشرط هما ذلك في ذلك
 فاذا قال ادعى اني قبله كذا وقصر على ذلك لاسمع الدعوي حتى يتم
 فيقول واطالبه به واريد احده منه وان يوديه الى وما اشبهه
 ذلك وفي المبسوط رجل ترك الدعوي ثلاثا وثلاثين سنة ولم يجز له مانع
 من الدعوي ثم ادعى لا سمع الدعوي دعواه لان برل الدعوي مع التمكن
 مع التمكن بدل على عذر الحق ظاهرا والمعنى به تعديل الشهود سرا وجهرا
 في كل حادثة وان اكتفى القاضي بتعديل السر جارا ولا يعتمد على ظاهر العدا
 والذي قال به الامام في ذلك انما هو بحسب رمانه حيث كان القاضي
 على اهله العدالة والحكم للغالب وانما الان قال شكوت اولى ولا يجوز
 ان يشهد بما لم يعاينه الا في الامور الستة الغيب والموت والنكاح
 والذم والويل وباطنه القاضي واصل الوقت وانما شروطه فالصحيح انه لا
 يسمع فيه الشهادة بالاستغانة والقاضي اذا اهتم الشهود فله ان

يعرفهم عند ادائها الشهادة وليسالهم ابن كان وميتي كان فان اختلفوا
 اخلافا يرباب منه رد شهادتهم والا فلا ^{على الشكوت}
 انكار ولو قال لا اقر ولا انكر فالراجح انه انكار ثم التحليف لا يجري في
 حد القذف في ظاهر الرواية ووجهه ان فيه حق العبد وان كان القاذف
 حق الله الا ان هذه الغالبية ليست قطعية اد من الجهد من سب
 فيه حق العبد يجوز ان يوهب وان يعفي عنه والا ستخلاص لا يجري فيما له
 اقرب له لم يعتبر اقراره مثاله عبد في يد رجل ادعاه اثنان فاقربه
 ذوالشتر واحد هما وقال الاخر لا بينه لي واراد حلف ذمي البدقانه لا
 يحلف في عين العبد لما انه لو اقر له به والحاله هذه لم يعتبر اقراره
 لما ان الحق ثبت فيه المقر له او لا ولو ادعى عليه ضيق العبد حكم انه
 اتلفه عليه باقراره به الغير ساع له له تحليفه انه ليس له عليه رد
 قيمته لما انه لو اقر له اتلفه عليه بذلك الاقرار لزمه له القيمة هكذا
 قالوا ويلبني بعد قولهم لم يعتبر اقراره بالحالة الواضحة ويمكن
 اعتنا في الزمن المستقيل كما اذا كان المقر له او لاقر به فمات
 محضرا ارضه فيه او انتقل الى ذمي المذيع او البع او الهبة او غدر ذلك
 ولو ادعى على الوارث رد بعه في التركة لمجدها فالتركة مستقرقة بالذم
 لا يستعمل لانه لو اقر له لم يعتبر اقراره ثم المذعي انما مطلق عن

السبب او مقيد به فالتحليف في الاول على نفس المذعي به وذلك
 ظاهر كما لو ادعى هذا العبد الذي في يده او ما لا مقبلا في ذمته ولم
 يد السبب فيحلف ما هذا العبد له ولا له قبله او في ذمته هذا
 المال ولا شيء منه وانما اذا ذكر المذعي السبب فالصحيح المعنى به انه
 انما حلف على الحاصل فلا يستعمل انه ما باع او ما عصب او ما نكح او ما
 طلق او ما استعار او ما استودع الى غير ذلك وانما يستعمل انه ما ان
 قبله هذا المال او ما بينهما بيع قائم الان في هذه العين او ما يستحق
 عليه رد هذه العين او ما بينهما نكاح قائم في الحال او ما هي بارين
 منك الشائمة مما ثبت ومن المشايخ من فوض ذلك الى راي القاضي
 العالم العدل على ان ذلك مشروط بما اذا لم يمتنع المذعي عليه من الحلف
 على السبب معتد بقبوله قد يفرض الانسان ويوفي وقد يقص
 ويرد وانما لا يحلف على السبب فاذا كان كذلك لا يحلف على السبب
 فولا واحدا نعم يحلف المذعي عليه على السبب دون الحاصل اذا كان السبب
 مختلفا فيه بين العلم والمذعي عليه يرعى انه سبب كما ادعى الدار
 لسمعه الحوا والمذعي عليه شافى المذهب والمرأة المطلقة بائنا
 بنفقة العدة شافيا فانه يحلف ما اشترت هذه الدار وما هي معبد
 منك والوجه ظاهر اذا الشافعي يحلف على الحاصل في ذلك على ما يراه

معروف على الذي حقه حيث لا يثبت فاذ اختلف فيه ما يستحق عليه اخذوا
 بالشعيرة ولا يستحق المرأة عليه النفقة والحال انه اشترى الذار
 وابان امره بالطلاق كان بارا في معتقده وهما هنا بحث تقرير ان
 الظاهر من هذه العتبات ان المعنى فيها ذكر اعماء يختلف على الخصال بعد
 اصنامهم الا ما مر السابغ في رحمة الله عليه في ذلك بالاولى انه يختلف على
 السبب الخلاف دون الحاصل دائما هذا هو القول في السبب الوفاي
 الذي يقبل الارتفاع كالبيع ونحوه وانما السبب الذي لا يرتفع ترافع
 فاعلمت عليه سابع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه فانه
 عتق ما اعتقه بخلاف العبد الكافر لانه يجوز ان يملك ثانيا بعد
 العتق بان يعتق ثم يلحق بدار الحرب ثم نعم **الفصل السابع في التمسك**
 هل يشترط لفسخ القضاء على المخالف علم القارئ بالخلاف في الحكومة
 اختلفوا فيه ونجح غير واحد انه ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القارئ
 بالخلاف في المسئلة امر لم يعلم واذا قضى المعتاد على طرانه مذهب مقلد
 وانما هو فسان خلافه وانه غير مذهب به مجتهدا اخر امتن بغير اجتهاد
 قالوا ينبغي وهل له نقص حكمه بنفسه في هذه الضورة فيه خلاف فاما
 غيره فليس له نقصه واما اذا قضى مخالفا لمذهب به ماسيا فانه ينبغي
 عند الاما من رحمة الله عليه وان تعد ذلك في بقائه عنه روايات

112 وعند هذا لا ينبغي مطلقا في الضورتين وهو المفتي ثم الاختلاف بين
 العلماء يكون في الحكم نفسه وفي المحكوم به وفي الطريق وقد يقع الاتفاق
 على كل منهما فتصير الاقسام ستة وهذه الاقسام بالشرط في كل واحد منهما
 على الانفراد وطا قسم اخر من حيث التركيب والاجتماع وذلك ان
 الامور الثلاثة المذكورة قد يكون وفاقية في القضية الحكمية وقد يكون
 خلافية فكل من قسمان وقد يكون الحكم نفسه خلافا والاخران وفاقين
 وكذا الكلام في المحكوم به وفي الطريق فتصير الاقسام ثمانية فسيب
 منها خلافية وقسم واحد وفاق في فاما كون الحكم نفسه خلافا فثلاثة
 قول القارئ يثبت عذري اذا اراد به الحكم فان ذلك يكون حكما خلافا
 للشافعية وكذلك قضى المحدث في القذف فانه معتبر عند غير علماء
 وليس بقضا عندنا واما كون المحكوم به خلافا فعني عن البيان ومن
 احتاج الى بيانه فلا ينبغي له النظر في هذه الاوراق فاما كون الطريق
 خلافا فحكمه حكما بالبيدته على الخط او كالشاهد والتميز فانهما طريقان
 الى الحكم عند غير الحنفية وكذا الشهادة بالسمع الفاسد والشهادة
 في غير الامور الستة وكذا الشهادة على الشهادة بدون اشهاد
 الاصول الفروع فان الحنفية يشترطون ذلك في اعتبارها بان يقول
 الاصل الفرعي اشهد على شاهدين بذلك والا فلا يقبل من الفرعي الى غير ذلك

من طرق الحكم المختلف فيها بين اهل الاجتهاد والطريق والقضا اذا
 كانا وفاقين وكان المقتضي به خلافاً فقد مر الحكم على المخالف بلا خلاف
 وانما الكلام فيما اذا كان القضا والطريق خلافاً قالوا القضا المختلف فيه
 يحتاج في نفوذه على الحاكم المخالف الى امضاء قاض اخر اذ معناه الحكم بصحة
 واعتباره كما ان المحكوم به انما كان مختلفاً فيه قبل الحكم فان الحكم بغيره
 كالمستوفى عليه من حيث نفوذه على المخالف باسضاء القاضين الثاني كذلك
 الحكم المختلف فيه واعتباره ايضاً يصير متفقاً عليه اذ هو بمنزلة الحكم
 بصحة ولو صرح القاض الثاني بذلك كان اولى واظهر في النفوذ ومثاله
 قول القاضين يثبت عندي كذا اذا اراد به الحكم لا ينفذ على المخالف
 حتى ينفذه قاض اخر يري انه حكم او حكم بصحة بطريقه ولكن الطريق
 لتكون الحكم يصير محكوماً به في حصوصها صعوبة وان كانت ممكنة اذن
 الجواب ان تنازعا عند القاضين في ذلك بان يكون المحكوم به خلافاً
 وقد حصل فيه الحكم سلك الصيغة المحصورة الخلافية ويتراجعان الى قاض
 اخر على مذهب القاضين الاول ويدعي المدعي على الخصم بما حكم به على ذلك
 الوجه فيقول المدعي عليه لا يلزم من ذلك لاني ما قصدت من القاضين ليس
 بحكم ويقول المدعي بل هو حكم فنتوجه للقاضي الثاني حينئذ ان حكم بكونه
 حكماً صحيحاً نافذاً بعد استيفاء ما لا بد منه في الحكم وفيه نظر من المصنفين

اتفاق القاضيين في المذهب فاذا ارفع اليه الخصمان قضي بينهما
 بعض الدعوى وهو ذلك المذهب به وهو ارتفع الخلاف واي ضرر
 يدعوه الى الخلاف بصحة ذلك القضا وقد يمكن من ان يقضي في المسئلة
 بعضاً متفق عليه الا ان يكون موافقاً للقاضي الاول في القضا وان هذه
 الصفة من منع القضا غير موافق له في المعصي به حينئذ يرفع له الحكم لصحة
 الحكم ودرعا بعد رتبهما راجحة بالمعصي به فنتوجه للقاضي الموافق حينئذ
 امضاء القاضي المختلف فيه واذا تقرر هذا فصرح عليه امر الطريق المختلف
 فيها كالكل في القضا من حيث احتاج القضا المستند اليها في النفوذ
 الى المخالف الى امضاء قاض اخر يري تلك الطريق محبة ويقول لصحة او
 الى الحكم بصحتها واعتبارها وكذا اذا كان كل واحد من القضا والطريق
 خلافاً وكذا اذا كان من الاطراف الثلاثة خلافاً واذا كان الامر حاداً في
 صورة ما اذا كان الحكم وحده خلافاً ففي الصورتين الباقيتين اولى
 واظهر فاما اذا كان المحكوم به خلافاً في كل من الحكم والطريق وفاقاً
 فالحكم قطعاً نافذ على المخالف من غير حاجة الى امضاء قاض اخر فان
 قيل قل يجوز للقاضي الاول ان يحكم بصحة الحكم القضا درمنة المختلف
 فيه او الطريق او الواقعة عند المختلف فيها او معنى ذلك ويكون
 هذا دفعاً في ذلك فلا يحتاج في نفوذه على المخالف الى قاض اخر ليس له

ذلك فالجواب انه لا يجوز له ذلك لانه غير ممكن شرعا اذا القاضي لا
يقضي نفسه بالاجماع واعتبار ذلك الحكم والطريق والحكم به ايضا لعقد
نفسه وحكم لجهة فعل نفسه فيكون لا غيا فلا بد من نفوذ في المخالف
من امضا قاض اخر موافق في المذهب واعتبار كذلك والمالكية يثبت
بطريق الشهادة على الخط ويقول الموثق في التسجيل يثبت ذلك عند القاضي
بالطريق المذكور وحكم لجهة الثبوت بطريق الشهادة على الخط وفيه ما
هو ظاهر انما ان يريد خصوص ذلك الثبوت فهو فعله وايضا هذا اعم
فعل نفسه ثبوت حصل بالطريق المذكور فالحكم لا يكون حكما
واضا يكون حراما وايضا هذا اعم فعل نفسه من اواده وان اراد حقيقة
الثبوت مع قطع النظر عن الافراد فهذا اني لا يدخل تحت القضاء وهذا الله
البحث متوجه على اصولنا وقد سيجر صحة ذلك على اصوله الا ان علماءنا نقلوا
الاجماع على ان القاضي لا يجوز له ان يقضي لنفسه ولا عليها ومن المالكية
من لا يفعل ذلك ويرفع الحادثة الى قاض اخر مآل فيحكم بصحة الطريق بينهم المطور
على الوجه الوفاي وانما اوردت ذلك عن المالكية ليعلم ان القضاء والطريق
المتكلف فيه يحتاج فيه الى الاعتبار والامتنان ثانيا وان هذا المعنى ليس هو
انفراد به الحنفية وعلى هذا اذا قضى القاضي الشافعي في حادثة بالشاهد
واليمان يحتاج في النفوذ على الحنفية الى قاض اخر شافعي يعتبر صحة ذلك

وتمصينه وكتبت على سوال صورته ما معني قول علماءنا وبها هنا غلط
اخر لعقد القضاء وهو ان يصير الحكم حادثة ما لم ياد بالحكم ما هنا هل
حكم المسئلة في احد ذاتها المذكور في كتب الفقه الذي هو مورد القضاء
والمحكوم به والمراد به قضا القاضي وما المراد بكونه يصير حادثة فاحت
معني هذا الشرط ان القضاء في حقوق العباد لابه فيه من الخصومة
الشرعية فان قضى بدونها لم يفد كما اذا قامت البيعة لتخص حق ما على
اخر عند قاض يقضي بذلك الحق بتلك الجهة بدون مسازمة ومخاصمة شرعية
وتداع بينهما لم يفد قضاؤه ومعني ضرورته حادثة ان يكون في حادثة
من باب تسمية الحر باسم الكل اذ الحادثة عبارة عن الداعي الذي
هو الخصومة الشرعية واقامة الجهة وما يلحق ذلك وما يترتب عليه وهو
الحكم وهو الحر والاعطاف بينهما والمطووب وهم منها وعلى هذا المراد بالحكم في
قول علماءنا القضاء وان اردت بالحكم حكم المسئلة الذي هو مورد القضاء فله
وجه اذ لا بد في الحادثة منه مثلا الحكم الشرعي في مسألة الشفعة فيها
للحار ولا يصح القضاء بذلك حتى يصير ذلك حادثة بان يقع فيه الخصومة
والوجه الاول اوجه وقد ظن بعضهم ان المراد بذلك ان القضاء نفد
وقوعه لا يفد حتى يصير حكما حادثة بان يحصل فيه تنازع عند قاض
اخر يري صحته فينفده وتمصينه وهو ظن فاسد اذ يلزم منه ان القضاء

لا ينفذ حتى تنفق فيه ذلك وهو خرق للاجماع الا ان يريد صاحب
هذا النظر بقوله ذلك القضا المختلف فيه فيصح ما ذكره على حده الا
ذكره علماءنا وجه ما ذكرناه وقد نقلت فرعا من المذهب صوريه
ادعي عليه بكذا لما انه اقر له به لا يقبلها القاضي ولا يسمع هذه الدعوى
على الفصح المعني به فانكم بعض علماء الشافعية من حب الوجه فغللت
ذكره مستأخرا من الاقرار اخبار لا سبب للزوم المقربة على المقتر
والمعروض ان المذعي ملل وجوب المذعي به على المقربا لا قمار فكانه
قال طالبه بما لا سبب لوجهه عليه او لزومه الاقرار وهذا
كلام باطل وقد صرح علماءنا به اذا كان يعلم انه كاذب في اقرار
لا يحل له يناول المقربة فذكر ذلك الشافعي ان مدعيهم سماع هذه
الدعوى قوله واجدا في كلام طويل مراجعت منقول علمانيا في السله
خلافا وان الضمير المعني انما لا يسمع كما ذكرت وان الخلاف في المسئلة
انما جازي الخلاف في اصلها وهوان الاقرار هل هو باق وفي الشرع
على المعني فتكون سببا لذلك فمن جملة سببا سوء هذه الدعوى
معناه الاخباري فلا يكون سببا لا شتغال ذمة المقر لما اقر به او
انشا من جملة باقيا على معناه الاصل الاخباري لم يجوز سماعها وعليه
الجمهور وجميع المتأخرين وهو الفصح المعمول به من الوجه وقد اطت

تحقيقه

تحقيقه المتأخرون ثم راجت بعد ذلك من اتقوه من علماء الشافعية
في المسئلة فلم يوجد الفرع منقولاً لهم الا ان منهم ائمة على الاقرار
اخبار محض ولا قابل عندهم بكونه الساس في المعنى ولا سببا للزوم المقربة
المقرضات على هذا ينبغي ان يكون الدعوى عند كرم دوة قوله واجدا
من غير خلاف فان الخلاف عندنا انما جازي الخلاف في الاصل المذكور
فاقرني على ذلك من راجحه ثم رايت بعد ذلك في كلام العدي منهم ما
يشهد لذلك ثم ما فعله بعض الولعين وطمه طريقا الى الحكم ونحوه
بعض القضاة عليه من قوله في الدعوى كل منكما يدعي ان الاجري بينه
وبين الآخر على ما نقر وشرح في هذا المكتوب ولكل منكما بينة لشهيد
بما ادعاه فيقول المقتضا هذان نعم وكذا يقول اشهد والناس بما يعلو
فنادي الشهود وشهادتهم عند القاضي بما يخلوه من مضمون ذلك المكتوب
ثم ليستوي القاضي من البينات بتلك الدعوى فالأدب منه في الحكم ثم حكم
فليس بشي وليس بتداع فضلا عن ان يوصف بصحة او فساد وكذا الكلام
ليما يتوالت عليه مما يستمونه حكما لا وجود له واذا ارتفع الحادته
الى المخالف فله ان يعطي مذهبه ولا يثبت الى ذلك الحكم الشافعي
وقد انعق ائمة الحنفية والشافعية على انه يشترط بصحة الحكم واعتبا
في حقوق العباد الدعوى الصحيحة المسموعة شرعا وانه لا بد في ذلك

من الخصومة الشرعية وان اختلفوا في عصيل ماوراء ذلك وما تحته
من الحركات ولم يزل احدان حكاية حال المشاهدين فيما صدر منهما
على سبيل التفصيل فضلا عن الاجمال بداع ولا خصومة ولو صدر ذلك
بلفظ ادعى هذا فيما شرح فيه الحال فكيف بما وقعت الاشارة اليها
سبيل الاحمال وان المتارعة الذي يرفع القاضي بقضائه والخصام
الذي يقطعه الحاكم بحكمه وعلى هذا الامن التهور والاداء والنهال
بالامور الشرعية والقضايا الحكيمة بل ابلغ من ذلك اذا حصلت الدعوى
المسموعة بحسب الصلوة وكان القاضي يعلم ان باطن الامر في ذلك
ليس كظاهره وانه لا خصام ولا نزاع في نفس الامر بين المتداعيين
ليس له سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضا المرتب عليهما ولا يصح
الاحمال بمثل ذلك ان كان القاضي عالما بحال هذه الدعوى وانما
اذا لم يعلم عذر ونقد فقاوه ولم يدر هذا سمي عمه بالهوى وبلغت
شهرة واعيان عن الاعمال الغاية القنوي ومن هذا الجنس
قول الموثق للمشاهدين وكلمات في غيوت ذلك وطلب الحكم وسوى
الاشهاد كل مسلم فيقولان نعم ثم حضر الموثق ورفيقه عند القضا
لاجل الثبوت فسببان وبيان ويشهدان لهما بالتوكيل ثم يقع
الدعوى بينهما وحكم القاضي بهذا التوكيل باطل في هذا الوجه والاشهاد

لها بالتوكيل عند القاضي بناء على ذلك التحل باطله والقاضي ان علم
بذلك فقصاؤه باطل وان لم يعلم فقصاؤه صحيح ومن الناس من يكتفي
بمحل الشهادة بالتوكيل لفظ التوكيل فقط من غير ذكر وكيل عام
او خاص فيقول عند التحل وكيلهما في الثبوت وطلب الحكم وسؤال
الاشهاد مقتضرا على ذلك وهو باطل مما قبله والذي راد بعض المتأخرين
اذا خصص او لاثم غم صح بان يقول مثلا وقلت زيدا وعمرا او كل مسلم
وفيه ظهران الظاهر اياه احده من مسألة كتاب القاضي في القاضي
فانهم قالوا لو قال القاضي في كتابه ان كل من يصل اليه من قضاء المسلمين
لا يصح فلو عثر قاضيا او لا باسمه او نسبه ثم غم صح والفرق بين مسألة
الكتاب ومسألة الوقالة ظاهرا اذا الوقالة من العقود الشرعية
التي يعتمد تعيين المتقارفين وشخصهما لتحقيق وجود العقد الشرعي
كما في سائر العقود بخلاف الكتاب فانه ليس بعقد شرعي وانما المقصود
منه التحل بمضمونه فبحر ان يكتب الى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين
مع العلم لم يحور وادلك اسد اهل اعتبروا بعدم اليقين والمنطق
في المكتوف اليه حتى يرتفع الجحالة المطلقة ثم اذا قال المذعي ادعي
انه كتب لي مسطورا عليه بكذا فهو بمنزلة قوله ادعي انه اقرب
بكذا اقل لم يعمل بان السبب هو ذلك الاقرار ام تلك العبارة سمعت

دعواه اذا اضم الى ذلك المطالبة كما تقدمت الاشارة ثم لا يجوز ان
يخلف انه ما كتب له عليه مسطورا وما امر له به قولا واحدا لان الحكاية
حكائية حال الاقرار والصحح انه ليس بسبب وقد علمت الحكم في الاسبا
الشرعية المنقولة عن سببها وان الصحيح انه لا يخلف عليها فكيف الحال
فيما هي حكائية حال ذلك المعنى خطأ والمفتي به ان القاضى اذا قال لم
افنى وقال اشهد بقي كان القول قول القاضى والحل والذى
يعقبه من يدى القاضى يقال له النقيب وصاحب المجلس قال بعض
الفرافيم المشايخ ينبغي ان يكون لسمى الادب لجميع الناس من اساة
الادب فقد قيل والشر بالشر يرفع والقاضى لعزير الحزم واداعة
بما يليق به في مواضع منها ما تقدم ذكره من اساة الادب في مجلس
الحكم ومنها مرد الغريم باسناعه عن الحضور الى مجلس لا بعد اذا
طلب وله ان يعاقبه ويستعين وذلك بما صاحب الشرطة واعوانه
ويجب ان لا يستعين بهم اذا كان الغريم فقيرا لما فيه من اكرامه المال
وهل للدعي ان يطلب غرامة السلطان او ناسه او فليس له ان يطلب
منهم ابدا وهو تفصيل حسن وبه يعي ويتفرع على ذلك انه اذا
طلبه الى خاتم السياسة ابدا فاعرمة الاموان معك ارا ايداعا
احد رسول القاضى في العرف الزم الزم الطالب المطلوب بتلك الزنا

ومعنا

ومعنا فروع ستي يحتم لها هذا الفصل منها ان الحكم بحول عزله
قبل ان يحكم بينهما ومنها ان المفتي به ان القاضى لا يقضى بعلمه الا بما عليه
حال ولايته وحكمها فاذا علم بشي قل الولاية او في الولاية في غير محل الحكم
لا يقضى به ومنها ان كتاب القاضى الى القاضى اعمايكوسقل الشهادة لانا
ان يكون الحكم في وجه المدعي عليه او نايبه ومنها ان القاضى لا يقضى
العقار الذي في غير ولايته وقيل له ذلك ومنها انهم قالوا قضاء
العدل العالم لا يعقب ويحل حاله على السداد بخلاف قضاء غيره ولا ينبغي
ان يعلم ان محل ذلك ما اذا يقع فيه خصومة عند فاضل اخر اما اذا
تبدل وجه نساذه بطريقه فلا قاضى الثاني يقضه ومنها انه اذا
باع بتمن حال ثم قال للمشتري راضيت ان اخذ منك في كل جمعة كذا
او في كل شهر او بعد سنة الى عند ذلك لا يكون ذلك ناجلا وكنت
على سوال خاصله قال الموثق اقران الباقي فبطل له من كذا كذا اذا
يعود المقر للمقر له بذلك في كل شهر بكذا واما الاوساط ما بقي صمما
اتفقا وتراضيا على ذلك ثم اقر كل واحد منهما انه لا يستحق على الآخر
شيا قل ولاجل سوي الدين المذكور على حكمه فاجبت هذا ما حل لارده
لوجهر الاول ان يوصف الدين بما ذكر من المقر وضد المقر
عليه دليل الناجز مد حول المراضى والاتفاق هو الناجز وسنناق

قضاء العدل العالم يعقب

الرضا في الفرع السابق هو أحد المال على ذلك الوجه ولا يلزم أن
الذين آخروه على المديون حتى ثبت التاجيل فافترقا والثاني أن قوله
لا يستحق عليه شيء الذين المذكور ظاهر جدا في التاجيل لأنه لو استحق
على الصفة الأولى كذب المحرم الاستثناء ومنها أنه لو أبراه ابرامطلقا
أو أقرانه لا يستحق عليه شيئا ثم ظهر بعد ذلك أن المقوله كان قبل الإبراء
أو الإقرار مشغول الذمة لشي من منقول أب المقول لم يعلم المقتر
بذلك ولا يموت أبه إلا بعد الإقرار أو الإبراء المحركة المطالبة
بذلك ويعمل الإقرار والإبراء عمله ولا يرد المقدر في ذلك وقال الوقف
عقد الصلح بينهما ويسمى بديل الصلح وكتب بذلك وبالإقرار
بعد الاستحقاق والإبراء العام ثم ظهر بعد ذلك فساده الصلح بطل
الإقرار والإبراء المرتب عليه قالوا والحيلة في عدم بطلانه بفساد
الصلح أن يقول الموقر أبراه ابراء مستقل غير داخل تحت هذا الظاهر
الصلح ولا الفرقان الإبراء في الفرع الثاني مستند إلى عقد ظاهر
الصحة فيبطل بطلانه بخلاف الأول ومنها أن الذين المحيط بالترك
مانع من نفوذ الاعناق والإيقاف والوصية بالمال والمحاماة في
عقد العوض في مرض الموت الإباحة الدائمين وكذا يمنع من انتفاء
المالك إلى الورثة فيمنع نفوذهم إلا بالأجاعة والوارث إذا قال

لا ترك

تركت حتى من التركة لا يبطل حقه والفايم إذا قال قبل القسمة تركت
حتى يبطل حقه وكذا إذا قال تركت حتى من أحسن الرهن يبطل حقه
والفرق أن المالك لا يبطل بالتك والحق التي ليست بمالك يبطل
بالتك وعلى هذا فالترك في السعة والسرب وخودك مسقط
للحق وإذا سقط الحق في الشفعة بالاعتداء لترك الاستهاد مع
القدرة مع السكوت فلا يصرح اللفظ أولا قضى دين غيره بغير اسم
خرج المال من ملك القاصي إلى ملك الدائس ولا يدخل في ملك المديون
فإذا زال الشئ رجع المال إلى من كان من دفعه لا إلى من دفع عنه
سأله بتمن في الذمة ففعل في التمن عنه متبرع ثم تعابلا رجع التمن
إلى ملك من دفعه متبرعا فلو قضاة فلو قضاة بامر المديون ثم زال
الشئ رجع إلى ملك الأمر لأنه والحال ما ذكره خرج من ملك الدافع
وقت الدفع إلى ملك الأمر ثم إلى ملك الدائس وكان المأمور ما سأل عن
الأمر في الدفع مستحقا عليه بدل المال المدفوع إذا وهب الدين
من التمن سقطا عنهما ولو أبراه لم يسقط عن الأصيل وكذا لو مات
فورثه أحدهما وفي هبة الدين من التمن نظر لأنهم منعوا هبة الدين من
غير من هو عليه وقالوا في القباية أي ما صم ذمة إلى ذمة في المطالبة
لا في الدين والجواز أن اتخاذ الميسر في المطالبة بالدين عنه أن

الذين في هيبته من الاجبي كيف وقد قال البعض ان الفهم في الدبر
 ابرأ الدبر الاصل فزاد الابرأ صح الرد وللذان بعد ذلك المطالبة
 وهل نعم الرد في حق الكفيل اختلفوا فيه وموت المديون بعد الاصل
 قبل الرد او القبول قبول جارئة في يد رجل ادعت الهاجرة الاكل
 وانكرت اقرارها بالرق ودوا التبريد في رقتها واقرا رها له به
 بعد القول لها وعصني بحريتها اقران لفلان بفلان الفلاني قبله
 كذا فحاش له هذا الاسم والنسب وادعي المال فقال المضي اردت
 عليك من هذا اسمه ونسبه صدق نصا خلاف اذا ادعي عليه وجاء
 بكتاب القاضي وفيه اسمه ونسبه فقال لست بصاحب الاسم
 والنسب وفي الناس من اسمه ونسبه كذلك عبري حيث لا تكول له
 ونقال له اقم البينة بذلك والا الرساك المال اذا حاب الفروقة
 من قبلها عاد كل المهر الى ملك الزوج اذا كانت الفروقة قبل الدخول
 وكذا الوبرع به مسرع عاد كل المهر الى ذلك المسرع ولو طلعا قبل
 الدخول عاد نصف المهر الى المسرع لا الى الزوج الدار المساجرة اذا
 اهدمت فاعدت لا تنفسح الاجان ويتسلمها المستاجر ثانيا
 ولختيار له ولتسقط من الاجرة حسب ما قات من الانتفاع في
 المدة والسفينة اذا نقت وصارت الواح في يده الاجارة ثم

اعدت

119 اعدت لا خبر المستاجر على التسليم والفرق بقا الاسم في الذأ
 دون السفينة اذا اكترى جمالا الى مكة ثم اكرى لنفسه جمالا
 فهو عذر فيفسخ به الاجارة ولو اكترى جمالا ثم اكرى له ان يذهب
 بفعل فليس ذلك بعدر السلطان اذا جعل مملوكه اميرا على بلد جعل
 ان يولد الفضا فولي قاصيا ولو فضا ذلك الامير لم يصح فضا
 وهذا ما اردنا بيانه من احوال الافضية الحكمية واما ما اردنا بيانه
 الهروع في هذا الفصل انما هو على سبيل الاستطراد وتكميل المسألة
 والداعي الى ذلك اصل السام من حشر الكتاب المبارك حمد الله

المسمى بالفوايد الفقهية في

اطراف الفضايا الحكمية

والحمد لله رب العالمين

وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

دائما ابدا الى يوم الدين

وحسبنا الله ونعم الوكيل



K. 111 Hasan Huseini P.

ESKIMAU: 453